

Distr.
GENERAL

TD/378
5 August 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته التاسعة

المعقودة في ميدراوند، جنوب أفريقيا،
في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٦

ملحوظة: يجري تعميم تقرير المؤتمر في هذا الشكل المستنسخ لكي يتاح للحكومات والجمعية العامة للأمم المتحدة في الوقت المناسب. وسينشر التقرير فيما بعد، مطبوعاً، في: أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المجلد الأول، التقرير والمرفقات. أما البيانات التي أُلقيت في المناقشة العامة (البند ٧ من جدول الأعمال) فستنشر في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المجلد الثاني، بيانات رؤساء الوفود.

(A) GE.96-51432

المحتويات

الصفحة

٧	تمهيد
١٤	الجزء الأول - الاجراءات التي اتخذها المؤتمر
١٥	ألف - الاعلان والوثيقة الختامية اللذان اعتمدتهما المؤتمر
١٥	إعلان ميدراند
١٩	شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية
٥٠	باء - الاجراءات الأخرى التي اتخذها المؤتمر
	عرض تقدمت به تايلند لاستضافة الدورة العاشرة
٥٠	لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
٥٠	جيم - القراران اللذان اعتمدتهما المؤتمر
	١٧٢ (د-٩) الإعراب عن الامتنان لحكومة جمهورية جنوب
٥٠	افريقيا وشعبها
	١٧٣ (د-٩) وثائق تفويض الممثلين في الدورة التاسعة
٥١	للمؤتمر
	الجزء الثاني - بيانات المواقف المدلى بها فيما يتصل بالاجراءات التي اتخذها
	المؤتمر في جلسته العامة (الختامية) ٢٥١ المعقودة في ١١ أيار/مايو
٥٢	١٩٩٦
	الجزء الثالث - محصلة عمل هيئات الدورة التي شكلها المؤتمر وعمل
٥٥	الاجتماعات الوزارية
٥٥	ألف - تقرير رئيس اللجنة الجامعة

باء - محصلة عمل الاجتماعات الوزارية ٥٥

المحتويات (تابع)

الفقرات

٢٦ - ١	المسائل التنظيمية والإجرائية	الجزء الرابع -
١	ألف - افتتاح المؤتمر (البند ١ من جدول الأعمال)	
٢	باء - انتخاب الرئيس (البند ٢ من جدول الأعمال)	
٣	جيم - تقرير اجتماع كبار الموظفين السابق للمؤتمر	
٤ - ٦	دال - انتخاب نواب الرئيس والمقرر (البند ٤ من جدول الأعمال)	
٧ - ٩	هاء - مكتب المؤتمر	
١٠	واو - اقرار جدول الأعمال (البند ٦ من جدول الأعمال)	
١١ - ١٤	زاي - إنشاء هيئات الدورة (البند ٣ من جدول الأعمال)	
	حاء - وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر (البند ٥ من جدول الأعمال)	
١٥ - ١٧	جدول الأعمال	
١٥ - ١٦	(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض	
١٧	(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض	
١٨ - ٢٤	طاء - مسائل أخرى (البند ٩ من جدول الأعمال)	
	(أ) اجراء المؤتمر استعراضاً دورياً لقوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥	
١٨ - ٢٠	(د-١٩)	
٢١	(ب) تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى المؤتمر	
	(ج) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٨٠ من النظام الداخلي للمؤتمر	
٢٢	(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات	
٢٣	(هـ) الآثار المالية المترتبة على اجراءات المؤتمر	
٢٤	ياء - اعتماد تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة (البند ١٠ من جدول الأعمال)	
٢٥	جدول الأعمال	
٢٦	كاف - اختتام الدورة التاسعة للمؤتمر	

المرفقات

المرفق

- الأول - جدول أعمال الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- الثاني - قائمة المتحدثين في المناقشة العامة (٣٠ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦)
- الثالث - الخطاب التي أقيمت في الحفلة الافتتاحية والبيانات الرئيسية الأخرى
- ألف - الخطاب التي أقيمت في الحفلة الافتتاحية في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦
- ١- الخطاب الذي ألقاه صاحب السعادة السيد نيلسون مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا
- ٢- الخطاب الذي ألقاه الدكتور بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة
- باء - البيانات الرئيسية التي أدلى بها في الجلسة العامة ٢٤١ المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦
- ١- الكلمة التي أدلى بها السيد أليك إروين، وزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا ورئيس الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- ٢- الكلمة التي ألقاها السيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام للأمم المتحدة
- الرابع - الإعلان الوزاري لمجموعة الـ ٧٧
- الخامس - إعلان الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً
- السادس - تقرير لجنة وثائق التفويض
- السابع - العضوية والحضور
- الثامن - ثبت الوثائق

تمهيد

١٠ وفقاً لقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٩٥ (د-١٩) المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ و ٩٨/٥٠ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، عُنِدَت الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مركز منطقة غلاغهير للمؤتمرات في ميدراند بمقاطعة غوتنغ في جمهورية جنوب أفريقيا في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٦. وسبق انعقاد المؤتمر اجتماع لمدة يوم واحد لكبار الموظفين عُقد في ميدراند في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦. واشترك في المؤتمر ممثلو ١٣٨ دولة من الدول الأعضاء في الأونكتاد.

٢٠ وقد عمل مجلس التجارة والتنمية، أضطلاعاً بوظائفه بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)، ولا سيما الفقرة ٢١ منه، بوصفه لجنة تحضيرية للدورة التاسعة للمؤتمر. وكان المجلس قد بدأ هذه الأعمال التحضيرية في دورته التنفيذية السابعة (السابقة للدورة العادية) (١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤) عندما طلب من الموظف المسؤول عن الأونكتاد آنذاك الشروع في مشاورات غير رسمية بشأن جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر وغير ذلك من المسائل ذات الصلة.

٣٠ ووافق المجلس، في الجزء الثاني من دورته الحادية والأربعين المعقود في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، على البند الموضوعي من جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة للمؤتمر (البند ٨) بالإضافة إلى شروحه المتفق عليها (انظر TD/365).

٤٠ واعتمد المجلس، في الجزء الأول من دورته الثانية والأربعين المعقود في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، المقرر ٤٣٠ (د-٤٢) بشأن موعد ومكان عقد الدورة التاسعة للمؤتمر. وفي الفقرة ٣ من المقرر، رجا المجلس من الأمين العام للأونكتاد اتخاذ كافة الترتيبات اللازمة للمؤتمر.

٥٠ وقد رحبت الجمعية العامة مع التقدير، في قرارها ٩٨/٥٠ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بالعرض الكريم الذي قدمته حكومة جنوب أفريقيا لاستضافة الدورة التاسعة للمؤتمر، وقررت تبعاً لذلك أن تعقد الدورة في ميدراند بمقاطعة غوتنغ بجنوب أفريقيا في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ١٩٩٦، على أن يسبقها اجتماع لمدة يوم واحد لكبار الموظفين يُعقد في نفس المكان في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

٦٠ وفي سياق العملية التحضيرية للأونكتاد التاسع، اعتمد المجلس في دورته الاستثنائية الثامنة عشرة المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، التوصيات ٤٣١ (د-١٨) بشأن استعراض الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد.

٧٠ وعقد المجلس فيما بعد دورته التنفيذية الثانية عشرة (٢٦ شباط/فبراير - ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦) لبدء الأعمال التحضيرية الموضوعية للدورة التاسعة للمؤتمر. وفي الجلسة العامة (الافتتاحية) ٨٧٢ المعقودة في ٢٦

شباط/فبراير ١٩٩٦، أنشأ المجلس لجنة جامعة مفتوحة العضوية لتجتمع بصورة غير رسمية برئاسة رئيس المجلس وتم تكليفها بصياغة نص موضوعي سابق للمؤتمر والنظر في أية مسائل أخرى قد تكون ذات صلة بالعملية التحضيرية للأونكتاد التاسع. وقدمت اللجنة الجامعة تقريراً عن نتائج مداولاتها إلى المجلس في جلسته العامة الختامية ٨٧٣ المعقودة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦. وفي تلك الجلسة، أحاط المجلس علماً بالنص السابق للمؤتمر الذي تم تعميمه في الوثيقة TD/B/EX(12)/CRP.4/Rev.2 وقرر أن يقدم هذا النص، مع إدخال تصويبات تحريرية أو فنية طفيفة عليه، بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الدورة التاسعة للمؤتمر، وذلك كي يتخذ أساساً للمفاوضات بشأن البند ٨ من جدول أعمال المؤتمر^(١). وأقر المجلس أيضاً جدول الأعمال المؤقت المشروح لاجتماع كبار الموظفين السابق للمؤتمر الذي سيعقد في ميدراوند في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (TD/IX)/PCM/Misc.1).

٨٠ ' وكما جرت العادة بالنسبة لتنظيم المؤتمر، تعيّن على المجلس، في الدورة نفسها، أن يختار البلد الذي سيبدأ به الترتيب الأبجدي للجلوس في ميدراوند. والبلد الذي اختير بالقرعة كان لاتفيا.

٩٠ ' وتم، كجزء من الأعمال التحضيرية الحكومية الدولية للدورة التاسعة للمؤتمر، عقد ثلاثة اجتماعات اقليمية على المستوى الوزاري. وقد كانت الوثائق الختامية لهذه الاجتماعات ومواعيد وأماكن انعقادها على النحو التالي:

"وثائق عمان الختامية" التي اعتمدها الاجتماع الوزاري الثامن لمجموعة الآسيوية ضمن مجموعة ال ٧٧ المعقود في عمان بالأردن في الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (AS/MM/77(VIII)/1/Rev.1):

"إعلان كاراكاس" الذي اعتمده الاجتماع التنسيقي لبلدان أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بالدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهو الاجتماع المعقود في كاراكاس ببنزويلا في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (LA/MM/77(VIII)/1):

"إعلان أديس أبابا بشأن الأونكتاد التاسع" الذي اعتمده اجتماع الوزراء الأفارقة المسؤولين عن التجارة والتعاون الاقليمي والتكامل والسياحة، المعقود بأديس أبابا بأثيوبيا في الفترة من ١٤ إلى ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ (AF/MM/77(VIII)/1).

١٠٠ ' وقد أخذ مجلس التجارة والتنمية الوثائق الختامية لهذه الاجتماعات الاقليمية الثلاثة في اعتباره في دورته التنفيذية الثانية عشرة المتعلقة بالأعمال التحضيرية الموضوعية للمؤتمر (انظر الفقرة ٧٠، أعلاه). كما نظر في هذه الوثائق الاجتماع الوزاري الثامن لمجموعة ال ٧٧ المعقود في ميدراوند في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وقد تم استعراض اهتمام المؤتمر رسمياً إلى هذه الوثائق إذ عُرِضت عليه طي مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد (TD/370).

(١) عمم النص السابق للمؤتمر، فيما بعد، بوصفه وثيقة المؤتمر التالية: "تعزيز النمو والتنمية المستدامة في اقتصاد عالمي آخذ في العولمة والتحرير" - نص سابق للمؤتمر (TD/367).

١١٠ وقد عقد الاجتماع الوزاري الثامن لمجموعة ال ٧٧ (ميدراوند، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ جلستين رسميتين لمعالجة المسائل الإجرائية. كما عقد الاجتماع الوزاري اجتماعي مائدة مستديرة وزاريين غير رسميين بشأن الموضوعين التاليين:

- تحديات التنمية في سياق جدول أعمال الأونكتاد التاسع

- الدور المرتقب لمجموعة ال ٧٧ في الأونكتاد.

واعتمد الاجتماع الوزاري في جلسته الختامية، "الإعلان الوزاري لمجموعة ال ٧٧" الذي تم تقديمه فيما بعد الى المؤتمر في الوثيقة TD/372^(٩).

١٢٠ كما اعتُبر أن للاجتماعات الحكومية الدولية التالية دوراً في الاسهام في العملية التحضيرية للأونكتاد التاسع:

الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً، المعقود في نيويورك في الفترة من ٢٥ أيلول/سبتمبر الى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (للاطلاع على التقرير، انظر TD/B/LDC/GR/8).

الحلقة الدراسية الدولية بشأن التعاون التقني للتجارة والتنمية في وجه العولمة، المعقود في أسكونا بسويسرا في الفترة من ٢٣ الى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (للاطلاع على التقرير، انظر UNCTAD IX/Misc.1 و Corr.1)؛

الحلقة الدراسية الموضوعية بشأن البيئة والقدرة التنافسية والتجارة: منظور إنمائي، المعقودة في هلسنكي بفنلندا في الفترة من ١٨ الى ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (للاطلاع على التقرير، انظر UNCTAD IX/Misc.2)؛

المؤتمر المعني بتنمية شرقي آسيا: دروس من أجل بيئة عالمية جديدة، المعقود في كوالالمبور بماليزيا في الفترة من ٢٩ شباط/فبراير الى ١ آذار/مارس ١٩٩٦ (للاطلاع على التقرير، انظر UNCTAD IX/Misc.3)؛

اجتماع المائدة المستديرة الدولي بشأن تعزيز القطاع الخاص ودور الحكومة، المعقود في بون بألمانيا في الفترة من ٦ الى ٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ (للاطلاع على التقرير، انظر UNCTAD IX/Misc.4)؛

(٢) للاطلاع على النص، انظر المرفق الرابع.

اجتماع الخبراء المعني بإقامة الشبكات فيما بين الفعاليات الاقتصادية: الشراكة في مجال التكنولوجيا لأغراض بناء القدرات والقدرة التنافسية، المعقود في هلسنكي بفنلندا في الفترة من ١٠ الى ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (للاطلاع على التقرير، انظر UNCTAD IX/Misc.5).

المؤتمر المعني بالتدفقات الرأسمالية في التنمية الاقتصادية، المعقود في أناندال - أون - هدسون في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من ٧ الى ٩ آذار/مارس ١٩٩٦ (للاطلاع على التقرير، انظر UNCTAD IX/Misc.6)؛

الحلقة الدراسية المشتركة بين الوكالات المعنية بالعلومة والتحرير: آثار العلاقات الاقتصادية الدولية على الفقر، المعقودة في جنيف بسويسرا في الفترة من ١٥ الى ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (للاطلاع على مشروع الاستنتاجات والتوصيات، انظر UNCTAD IX/Misc.7).

١٣ وفيما يتعلق بالعمل الموضوعي للدورة التاسعة، قُدمت الوثيقتان التاليتان الى المؤتمر^(٣):

العلومة والتحرير: التنمية في مواجهة تيارين جارفين، تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم الى الدورة التاسعة للمؤتمر (TD/366/Rev.1)؛

"مبادئ توجيهية بشأن الموقف الأساسي للاتحاد الأوروبي من جدول أعمال المؤتمر"، وقد تم تعميمها على المؤتمر طي مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد بعنوان "الموقف الأساسي للاتحاد الأوروبي من الأونكتاد التاسع" (TD/369).

١٤ وعُقد أثناء الدورة التاسعة للمؤتمر، اجتماع لوزراء أقل البلدان نمواً في ميدراوند في ١ أيار/مايو ١٩٩٦. واعتمد الوزراء في تلك المناسبة، إعلان الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً (ميدراوند، جنوب أفريقيا، ١ أيار/مايو ١٩٩٦) الذي تم تعميمه فيما بعد على الدورة التاسعة للمؤتمر في (TD/373)^(٤).

١٥ وحسبما أوصى به المجلس في دورته التنفيذية الثانية عشرة، عُقدت اجتماعات مائدة مستديرة وزارية في كل صباح في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل الى ٣ أيار/مايو بشأن المواضيع الأربعة التالية:

- ١- العولمة والتنمية وعدم الاستقرار والتهميش
 - ٢- التجارة الدولية كأداة للتنمية في عالم ما بعد جولة أوروغواي
-
- (٣) للاطلاع على القائمة المرجعية الكاملة للوثائق، انظر المرفق السابع.
 - (٤) للاطلاع على النص، انظر المرفق الخامس.
- ٣- تنمية المشاريع: الاستراتيجيات الوطنية والدعم الدولي
 - ٤- العمل المقبل للأونكتاد وفقاً لولايتيه: الآثار المؤسسية.
- ١٦- ونظمت خلال الدورة التاسعة أيضاً الأنشطة الموازية التالية:
- محاضرة راوول بربيش (٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦)
الموضوع: الاقتصاد العالمي أو العصر العالمي: فرصة وليس خطراً
(القاهها البروفسور جاغديش باغواتي، استاذ كرسي Arthur Lehman في الاقتصاد واستاذ العلوم السياسية)؛
 - حلقة دراسية بشأن استراتيجية التنمية وإدارة اقتصاد السوق (٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦)،
استضافتها إدارة الأمم المتحدة للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات؛
 - ندوة تنفيذية بشأن الكفاءة في التجارة (٢٩ - ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦)؛
 - ربط أفريقيا ببقية العالم: عقد الصفقات في أفريقيا (٢-٤ أيار/مايو ١٩٩٦). اجتماع لإشاعة
الوعي بفرص التجارة والاستثمار في أفريقيا؛
 - حلقة دراسية للأونكتاد بشأن الاستثمار الرأسمالي في أفريقيا (٦ أيار/مايو ١٩٩٦)؛
 - حلقة دراسية مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد بشأن التجارة والبيئة والتنمية
المستدامة (٧ أيار/مايو ١٩٩٦)؛

- ندوة مشتركة بين الأونكتاد والبنك الدولي بشأن إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي: التحديات والفرص (٧ أيار/مايو ١٩٩٦)؛

- عروض الأمانة لأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني.

١٧- واستمع المؤتمر، في الاحتفال الخاص بافتتاح المؤتمر الذي نظّمته حكومة البلد المضيف في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦، إلى كلمة سعادة السيد نيلسون مانديلا رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وكلمة الدكتور بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة^(٥).

١٨- وعقب الاحتفال الافتتاحي، تم عقد اجتماعي مائدة مستديرة رفيعة المستوى. واشترك في اجتماع المائدة المستديرة لرؤساء الدول:

(٥) عممت كلمة الرئيس مانديلا على المؤتمر في TD/L.351، وكلمة الأمين العام للأمم المتحدة في TD/L.345 وللإطلاع على النصين، انظر المرفق الثالث - ألف.

- جلالة الملك حسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية؛

- سعادة السيد نيلسون ر. مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا؛

- سعادة السيد خوسيه - ماريا فيغويرس، رئيس كوستاريكا؛

- سعادة السيد بنجامين مكابا، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة؛

- سعادة السيد جان - باسكال ديلامورا، رئيس الاتحاد السويسري.

وأدارت اجتماع المائدة المستديرة لرؤساء الدول السيدة كيتي بيلغرم (CNN).

وترأس اجتماع المائدة المستديرة لرؤساء الوكالات الدكتور بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة، وشارك في الاجتماع:

- السيد مايكل كامد يسوم، المدير العام لصندوق النقد الدولي؛

- السيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد؛

- السيد ريناتو روجييرو، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛
 - السيد سفن ساندستروم، المدير العام للبنك الدولي؛
 - السيد جيمس ج. سبيث، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- كما اشترك الوزراء الخمسة التالية أسماؤهم في اجتماع المائدة المستديرة لرؤساء الوكالات:
- سعادة السيد فرناندو نارانشو فيلالوبوس، وزير خارجية كوستاريكا؛
 - سعادة السيد علي أبو راغب، وزير الصناعة والتجارة، الأردن؛
 - سعادة السيد دان أبودابني، نائب وزير التجارة والصناعة، غانا؛
 - سعادة السيد محمد العلمي، وزير التجارة الخارجية، المغرب؛
 - سعادة السيدة كاري نوردهايم - لارسن، وزيرة التعاون الإنمائي، النرويج.

١٩٠ وأثناء المناقشة العامة (البند ٧ من جدول الأعمال) التي جرت في جلسات عامة في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ١٩٩٦، أدلى ممثلون رفيعو المستوى عن الدول الأعضاء في الأونكتاد بـ ٨٩ بياناً. وبالإضافة إلى ذلك، أدلى ممثلو التجمعات الإقليمية والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة بـ ٢١ بياناً. كما أدلى ببيان ممارسة لحق الرد ممثلاً اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فضلاً عن ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يؤيده ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، رداً على البيان الذي أدلى به العراق^(٧).

٢٠٠ ووردت أثناء الدورة، رسائل وتمنيات طيبة من رؤساء دول وحكومات الاتحاد الروسي والصين وغانا ومنغوليا والولايات المتحدة الأمريكية.

٢١٠ واعتمد المؤتمر، في جلسته العامة (الختامية) ٢٥١ المعقودة في ١١ أيار/مايو ١٩٩٦، النص الذي قدمه رئيس المؤتمر وعنوانه "إعلان ميدراوند" (TD/L.360) والوثيقة الختامية للدورة التاسعة للمؤتمر وعنوانها "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (TD/L.359)^(٧).

٢٢٠ وفي الجلسة نفسها، اعتمد المؤتمر، بالاجماع قراراً عنوانه "الإعراب عن الامتنان لحكومة جمهورية

جنوب أفريقيا وشعبها"(TD/L.358)^(٨).

(٦) سوف تنشر البيانات التي أقيمت في المناقشة العامة والبيانات التي أقيمت ممارسة لحق الرد في المجلد الثاني من أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة التاسعة.

(٧) للاطلاع على النصين، انظر الجزء الأول، الفرع ألف.

(٨) للاطلاع على النص، انظر الجزء الأول، الفرع جيم، القرار ١٧٢ (د - ٩).

الجزء الأول

الإجراءات التي اتخذها المؤتمر

المحتويات

الصفحة

ألف - الإعلان والوثيقة الختامية اللذان اعتمدهما المؤتمر	١٤
إعلان ميدرا ند	١٤
شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية	٢١
باء - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المؤتمر .	٤٩
عرض تقدمت به تايلند لاستضافة الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٤٩
جيم - القراران اللذان اعتمدهما المؤتمر	٤٩
١٧٢ (د - ٩) الإعراب عن الامتنان لحكومة جمهورية جنوب أفريقيا وشعبها	٤٩
١٧٣ (د - ٩) وثائق تفويض الممثلين في الدورة التاسعة للمؤتمر	٥٠

ألف - الإعلان والوثيقة الختامية اللذان اعتمد هما المؤتمر*

إعلان ميدراند

نحن، الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وقد اجتمعنا في ميدراند (جنوب أفريقيا) في دورة المؤتمر التاسعة، نعلن، بالاتفاق، ما يلي:

تميزت الدورة التاسعة بإجراء عمليات تقييم صريحة لطريقة عمل الأونكتاد خلال اجتماعات مائدة مستديرة لرؤساء الدول والوكالات المتعددة الأطراف والوزراء. وأوحى ذلك إلى الدول الأعضاء بإقامة منظمة أكثر فعالية قادرة على تنفيذ ولايتها في عالم متغيّر.

لقد بشّر الأونكتاد الثامن في عام ١٩٩٢ "بروح كرتاخينا"، روح الشراكة من أجل التنمية، فكان ذلك اعترافاً واضحاً بالحاجة إلى توجّه نهج جديد تجاه المساعدة الإنمائية. ومن الواضح، بعد مرور أربعة أعوام على المؤتمر، أن الأمر يحتاج إلى المزيد من المبادرات الحازمة لتحويل هذه الروح إلى حقيقة.

وعقدت الأمم المتحدة، منذ كرتاخينا، مؤتمرات عالمية هامة تناولت موضوعات اقتصادية واجتماعية رئيسية. وحددت هذه المؤتمرات التغيرات والتحديات في الاقتصاد العالمي وأبرزت الحاجة إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، عزز إنشاء منظمة التجارة العالمية النظام التجاري القائم على قواعد ودعم عملية التحرير فاتحاً فرصاً جديدة للنمو والتنمية المستدامين. واستجاب الأونكتاد التاسع لهذه التغيرات والتحديات ببدء إصلاحات هامة ترمي إلى إعطاء الشراكة من أجل التنمية مدلولاً جديداً وحقيقياً.

العولمة

إن تدفقات التجارة والمال والمعلومات والتغير التكنولوجي ما زالت توحّد اقتصاداتنا. وهذا الترابط المتزايد هو قوة دافعة جبارة تعمل على تحرير هذه التدفقات. وقد ازدادت الضغوط التنافسية على جميع الاقتصادات، وأصبحت قوى السوق تؤدي دوراً جوهرياً. وسوف يسهل نظام منظمة التجارة العالمية القائم على قواعد إدماج البلدان بشكل إيجابي في النظام التجاري العالمي، إذا ما تم تعزيز الالتزام بهذا الهدف.

غير أنه لا بد لنا من أن نعترف بأن البلدان تدخل هذا النظام من نقاط انطلاق مختلفة جداً. لذلك فإن تأثيرات العولمة والتحرير غير متساوية. فلقد سجّلت حالات نجاح ملحوظة في بلدان نامية أضفت فيها الإصلاحات الداخلية مزيداً من الحيوية على التجارة الدولية والاستثمار. بيد أنه لا تزال هناك مشاكل الوصول إلى الأسواق ورؤوس الأموال والتكنولوجيا، فيما تكافح بلدان عديدة أخرى من أجل القيام بالتحول المؤسسي اللازم للاندماج اندماجاً ذا معنى في الاقتصاد العالمي.

* نسان اعتمدهما المؤتمر في جلسته العامة (الختامية) ٢٥١ المعقودة في ١١ أيار/مايو ١٩٩٦. وما زالت أقل البلدان نمواً، وخاصة تلك الواقعة في أفريقيا، وسائر البلدان النامية، تعاني من ضعف الطاقات في مجال العرض، وهي عاجزة عن الإفادة من التجارة. وما انفك التهميش، فيما بين هذه البلدان ودخلها، يتفاقم. وما زال عدد مفرط من الناس يعيشون في فقر مدقع. وهذا الوضع لا يطاق ونحن على أبواب ألفية جديدة.

وإنه لمن مصلحة جميع البلدان إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يعود بالنفع على الجميع. وهذا يتطلب الاعتراف باختلاف التأثيرات على البلدان، وكذلك بالتضامن اللازم لضمان إفادة الجميع في ظل شراكة حقيقية من أجل التنمية.

الشراكات

يجب أن تقوم الشراكة من أجل التنمية على أساس تحديد واضح للأدوار، ووضع أهداف مشتركة، واستنباط عمل مشترك. ويعني ذلك، عملياً، ما يلي:

- '١' تقوية التعاون الحكومي الدولي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛
- '٢' تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية، مع الاهتمام بشكل خاص بأقل البلدان نمواً؛
- '٣' زيادة فعالية التنسيق والتكامل بين المؤسسات المتعددة الأطراف؛
- '٤' تعبئة الموارد البشرية والمادية من أجل التنمية، من خلال الحوار والعمل المشترك بين الحكومات والمجتمع المدني؛
- '٥' إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق معدلات نمو أعلى ومزيد من التنمية؛

عمل الأونكتاد

ما زالت ولاية الأونكتاد ملائمة باعتباره مركز التنسيق الذي يتناول التجارة وقضايا التنمية المتصلة بها. وينبغي له أن يعتمد على ميزته النسبية وأن يقدم الدعم اللائم لاحتياجات البلدان النامية من أجل ضمان اشتراكها في الاقتصاد العالمي على أساس أكثر إنصافاً.

وينبغي لبحوث الأونكتاد المتعلقة بالسياسة العامة، ولأعماله التحليلية أن تسلط الضوء على التغيرات في الاقتصاد العالمي من حيث صلاتها بالتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والخدمات والتنمية. وينبغي لهذا العمل أن يسهل صياغة السياسات العامة داخل الدول الأعضاء وهي تكافح من أجل التنمية، وأن يؤدي إلى نشوء حوار بناء فيما يتعلق بالسياسة العامة بين هذه الدول لتعزيز الفوائد العائدة من التجارة، وينبغي له أن يستجيب لمختلف احتياجاتها الانمائية ولتغير هذه الاحتياجات أثناء عملية التكامل الجارية في الاقتصاد العالمي.

إن تقديم المساعدة فيما يتعلق بصياغة السياسة العامة يتطلب دعماً وتعاوناً تقنياً مناسباً من أجل تحقيق نتائج ملموسة. ومن الأساسي العناية بوجه خاص بخلق بيئة تمكينية على صعيد السياسة العامة وعلى الصعيد المؤسسي لصالح أقل البلدان نمواً.

وسيقوم الأونكتاد، لدى تعزيزه التعاون التقني، بتدعيم أوأصر تعاونه وتنسيقه مع منظمة التجارة العالمية ومع سائر المؤسسات المتعددة الأطراف. وتسهم البلدان النامية ذاتها بشكل متزايد في التعاون التقني.

وينبغي أيضاً دعم الدول الأعضاء وهي تنشئ تنظيمات وإدارة يتسمان بالشفافية ويقومان على المساءلة، في كافة قطاعات المجتمع، فمن شأن هذا أن يعزز التجارة والاستثمار.

الإصلاح المؤسسي للأونكتاد

إن عملية الإصلاح الشاملة للأمم المتحدة تستهدف إعادة التركيز على التعاون الدولي، وإعادة تنشيطه لصالح السلم والتنمية. ولقد قدم الأونكتاد التاسع والأمين العام للأونكتاد مساهمة هامة في هذه العملية من خلال التغييرات الشاملة التي تقرر إجراؤها وتهدف هذه التغييرات إلى زيادة تركيز عمل الأونكتاد من خلال تبسيط وزيادة فعالية الآلية الحكومية الدولية، وتحسين نهج ونوعية اسهامات الخبراء، وتركيز وتوحيد مناهج عمل الأمانة. وينبغي أن تسفر هذه التغييرات عن نواتج تستجيب لاحتياجات الدول الأعضاء ومطالبها.

ومن الأمور الأساسية، في بيئة آخذة في التغير السريع، المحافظة على مستوى ملائم لعمل المنظمة. ولن يتأتى هذا إلا عن طريق تحسين المساءلة اعتماداً على تقييم العمل واستعراضه وشفافيته. وينبغي لمجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد أن يؤدي هذا الدور القائم على المراقبة.

واستناداً إلى الالتزام السياسي للدول الأعضاء بالعملية التي بدأت في هذا المؤتمر ولضمان تنفيذ هذا الالتزام، ينبغي لرئيس الأونكتاد التاسع أن ينظر في عقد اجتماع استعراضي استثنائي رفيع المستوى قبل سنتين من موعد انعقاد الأونكتاد العاشر.

مبادرات من أجل الشراكة

سيعقد الأمين العام للأونكتاد اجتماعاً مع القوى الفاعلة في مجال التنمية لتشير عليه بشأن كيفية تعزيز مشاركة المجتمع المدني في الأونكتاد بغية بناء شراكة دائمة من أجل التنمية بين الجهات الفاعلة غير الحكومية والأونكتاد.

وستقوم جنوب أفريقيا، كرئيس للأونكتاد التاسع، بالتشاور مع شركائها الإقليميين والأمين العام للأونكتاد، باستضافة حلقة عمل عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعبئة الموارد من أجل التنمية، وسيكون التركيز على دور هذه الشراكة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، وعلى الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية الأخرى أن تعمل مع أقل البلدان نمواً. وسوف تطالب جنوب أفريقيا بمجموعتي آسيا وأمريكا اللاتينية بتقاسم خبراتهما في هذا الصدد. ومن المناسب عقد حلقة العمل هذه في أفريقيا، حيث تقع أغلب أقل البلدان نمواً.

من جنوب أفريقيا إلى تايلند

لم يحدث في أي وقت من تاريخ العالم أن كان مصير كافة شعوبه المختلفة مترابطاً إلى هذا الحد. وينبغي أن يدفعنا هذا إلى التضامن في العمل على استئصال شأفة الفقر. لقد أشير بحق في هذا المؤتمر إلى أنه ما من أحد يمكن أن يفعل لنا ما لا نفعله نحن لأنفسنا. إن التحدي الذي يواجهنا يتمثل في ضمان تعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية.

إن الأونكتاد الذي بدأ في جنوب أفريقيا، البلد الذي اختار طريق التجدد والأمل، سوف يقطع أربع سنوات إلى تايلند، البلد الذي تحقق فيه تقدم هام. وعندما نعاود النظر إلى هذا الطريق في عام ٢٠٠٠، عسى أن نتبين أن تضامناً قد حسّن حياة الناس.

شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية

المحتويات

الفقرات

أولاً -	تعزيز النمو والتنمية المستدامة في اقتصاد عالمي سائر في طريق العولمة والتحرير	١ - ٨٢
ألف -	التحديات الناشئة عن العولمة والتحرير بين البلدان التي تواجه ظروفًا مختلفة	١ - ٤٨
١ -	العولمة والتنمية	٥ - ٢٠
٢ -	التجارة الدولية في السلع والخدمات، والقضايا المتصلة بالسلع الأساسية	٢١ - ٣٤
٣ -	تعزيز الاستثمار وتنمية المشاريع	٣٥ - ٤٨
باء -	إجراءات وتدابير يلزم اتخاذها لتحقيق أبلغ أثر إيجابي للتحرير والعولمة والتقليل إلى أدنى حد من مخاطر التهميش وعدم الاستقرار	٤٩ - ٨٢
١ -	العولمة والتنمية	٥٠ - ٦١
٢ -	التجارة الدولية في السلع والخدمات، والقضايا المتصلة بالسلع الأساسية	٦٢ - ٧٤
٣ -	تعزيز الاستثمار وتنمية المشاريع	٧٥ - ٨٢
ثانياً -	إسهام الأوكتاد في التنمية المستدامة	٨٣ - ٩٩
ألف -	العولمة والتنمية	٨٦ - ٨٧
باء -	الاستثمار، وتنمية المشاريع، والتكنولوجيا	٨٨ - ٩٠
جيم -	التجارة الدولية في السلع والخدمات، والقضايا المتصلة بالسلع الأساسية	٩١

- دال - الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة
في التجارة ٩٢ - ٩٤
- هاء - التعاون التقني ٩٥ - ٩٩

المحتويات (تابع)

- الفقرات
- ثالثاً - أعمال الأونكتاد المقبلة الآثار المؤسسية ١٠٠ - ١٢٠
- ألف - الأونكتاد في سياق مؤسسي جديد ١٠٠ - ١٠٤
- باء - الآلية الحكومية الدولية ١٠٥ - ١١٦
- جيم - اشتراك الفعاليات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد ١١٧ - ١١٩
- دال - الأونكتاد العاشر ١٢٠

شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية

أولاً- تعزيز النمو والتنمية المستدامة في اقتصاد عالمي سائر في طريق العولمة والتحرير

ألف- التحديات الناشئة عن العولمة والتحرير بين البلدان التي تواجه ظروفًا مختلفة

١- تتيح عولمة الانتاج وتحرير التجارة فرصاً لجميع البلدان وتمكّن البلدان النامية من القيام بدور أنشط في الاقتصاد العالمي. وفي الوقت ذاته، أدت هاتان العمليتان أيضاً إلى زيادة التعقيدات والتحديات المتصلة بالترابط، مما يزيد من أخطار عدم الاستقرار والتهميش. إن التقدم التكنولوجي، وتزايد انتقال عوامل الانتاج، وفي بعض الحالات الترتيبات التجارية الإقليمية، قد فتحت الباب أمام توقع تحقيق مكاسب كبيرة في الانتاجية وخلق الثروة. وأخذت بعض البلدان تجني فعلاً المنافع. وهناك بلدان أخرى في وضع لا يسمح لها باغتنام هذه الفرص. ومن حيث المبدأ، ينبغي لجميع البلدان أن تستفيد إذا ما هيأت الحكومات الظروف اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة، والنمو والاستقرار الاقتصادي. إن الدعم الدولي الفعال يمكنه أن يساعد أولئك المعرضين لخطر الاستبعاد على التصدي للتحديات واغتنام الفرص، وخاصة أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة هيكلية.

٢- وهناك تحد خاص أمام المجتمع الدولي هو ادماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. إن الكثير من هذه البلدان، وخاصة في أفريقيا، معرض لخطر التخلف عن الركب والتهميش في التجارة العالمية والاستثمار والسلع الأساسية وأسواق رأس المال. وثمة حاجة إلى جهود مكثفة ومتواصلة لمساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، على الاستفادة من عملية تحرير التجارة العالمية.

٣- ولا يمكن أن تتحقق الفوائد الكاملة للعولمة والتحرير إلا إذا تمكنت المرأة من المشاركة بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد جاء في منهاج العمل الذي اعتمدته المؤتمر العالمي الرابع للمرأة أنه لم يكن هناك اهتمام كاف لتحليل يقوم على نوع الجنس في صياغة السياسات والهيكل الاقتصادي. إن المرأة تشكل عاملاً حيوياً للتغيير. ومن ثم، فإن السياسات والبرامج في حاجة إلى ادماج منظور يعنى بنوع الجنس من أجل الاسهام في تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في كل قطاعات الاقتصاد.

٤- ويكمن التحدي، على الصعيد الوطني والدولي، في تهيئة الظروف التي تسمح لتدفقات الاستثمارات والتجارة العالمية بأن تزيل أوجه التفاوت الاقتصادية والاجتماعية فيما بين الأمم ودخلها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يعيد المؤتمر تأكيد الشراكة من أجل التنمية.

١- العولمة والتنمية

٥- لقد تطور مفهوم التنمية في السنوات الخمسين التي مضت على إنشاء الأمم المتحدة تطوراً كبيراً. فبعد أن كانت التنمية تركز تركيزاً ضيقاً على النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال، أصبحت الآن تُفهم على نطاق واسع بأنها مشروع متعدد الأبعاد، وعملية عادلة محورها الإنسان ويكون فيها الهدف النهائي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية هو تحسين الوضع البشري لجميع أفراد المجتمع، والاستجابة لاحتياجاتهم، وزيادة إمكاناتهم إلى أقصى حد. ولكي تكون التنمية مستدامة، يجب أن تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

٦- ويواجه المجتمع الدولي استمرار وجود أوجه تفاوت بين الأمم ودخلها، وتردد الفقر، والجوع، وسوء الصحة، والأمية، وتزايد البطالة والعمالة الناقصة، واستمرار تدهور النظام البيولوجي الذي تعتمد عليه رفاهية الإنسان. بيد أن أخذ الشواغل البيئية والإنمائية بعين الاعتبار وتوجيه اهتمام أكبر إليها سيؤديان إلى تلبية الاحتياجات الأساسية، وتحسين مستويات المعيشة للجميع، وحماية النظم البيولوجية وإدارتها على وجه أفضل، وضمان مستقبل أكثر أماناً وازدهاراً. ولا تستطيع أي أمة بلوغ هذه الأهداف لوحدها. فلا يمكن بلوغها إلا من خلال شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة تتسق مع نتائج قمة ريو وسائر المؤتمرات الدولية المتصلة بذلك.

٧- إن النمو الواسع القاعدة هو شرط ضروري للتحويل الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي للمجتمعات في البلدان النامية. ولكن إذا ما أريد للنمو الاقتصادي أن يكون حثيث الخطة، وواسع الانتشار، ومستداماً، ينبغي للمجتمع الدولي تعزيز التعاون المستند إلى مفاهيم مشتركة على نطاق واسع للمشاكل الإنمائية. إن الديمقراطية، والتنظيم والإدارة المتسمين بالشفافية والمساءلة في جميع قطاعات المجتمع، هي أسس لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة التي تدور حول الناس. ولضمان قيام الإطار السياسي بدعم أهداف التنمية الاجتماعية، التي تشكل إلى جانب النمو الاقتصادي وحماية البيئة مقوماً من مقومات التنمية المستدامة، من الأساسي تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية. وفي هذا الصدد، فإن المبادئ وبرامج العمل الهامة المنبثقة عن مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية بشأن البيئة، وحقوق الإنسان، والسكان، والتنمية الاجتماعية، والمرأة، توفر إرشاداً للعمل في المستقبل.

٨- وهناك مجموعة من الفعاليات غير الحكومية - المجتمع المدني - التي لا بد من مشاركتها للتصدي لتحدي التنمية المستدامة على النحو الواجب. إن للشركات، الكبيرة منها والصغيرة والمحلية منها وعبر الوطنية، والمستثمرين الخاصين، والمنظمات غير الحكومية، والجامعات ومراكز الأبحاث، دوراً يؤديه في تعزيز التنمية المستدامة، وهو دور كان يتوقع عادة من الدولة. وفي معظم البلدان، لا تزال الحكومات تؤدي دوراً أساسياً في عدد من المجالات تشمل: توفير الهياكل الأساسية، وضمان بيئة السياسات المناسبة، وحفز تنمية روح المبادرة وتعزيز بعض الوظائف التي لا يمكن للقطاع الخاص أن يشرع فيها على نحو كاف لأسباب تتعلق بالحجم أو بالعوامل الخارجية، أو الاضطلاع بتلك الوظائف، حسب الاقتضاء.

٩- ويقتضي النمو الاقتصادي المستدام تهيئة بيئة تمكينية للقطاع الخاص/التجاري. ولتهيئة هذه البيئة، يجب على البلدان ضمان كفاءة عمل الأسواق المحلية، وتسهيل فرص كافية للوصول إلى الأسواق الدولية، وتهيئة أفضل الظروف الممكنة لقدرة شركاتها على المنافسة، وخاصة المشاريع البالغة الصغر، والصغيرة، والمتوسطة الحجم التي تتميز بها البلدان النامية. وتشتمل الشروط الضرورية الأخرى على أنها سياسات اقتصادية كلية سليمة، وتشجيع روح المبادرة والمنافسة، وبذل الجهود لتعزيز المدخرات المحلية واجتذاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا والدراية الأجنبية، فضلاً عن تعبئة القدرات في سبيل التنمية المستدامة.

١٠- لقد اتسعت الترتيبات الاقتصادية الإقليمية بسرعة فشملت بلدانا جديدة ومجالات سياسات جديدة واستمرت في تطورها بعد استكمال مفاوضات جولة أوروغواي بنجاح. وهي قادرة، في حالات كثيرة، على استكمال وتوسيع ما أمكن القيام به على المستوى المتعدد الأطراف. وينبغي أن تتجه الترتيبات الاقتصادية الإقليمية نحو الانفتاح على الخارج وأن تتسق مع القواعد التجارية المتعددة الأطراف.

١١- إن الإصلاحات المنفتحة على الخارج التي أخذت بها بلدان نامية كثيرة تتيح لها المشاركة في التجارة العالمية مشاركة أنشط. ويعتمد نمو هذه البلدان اعتماداً متزايداً على التجارة العالمية ورأس المال الخاص لاستكمال المدخرات المحلية وسائر التدفقات المالية الخارجية. ومما يعترف بأهميته في هذا الصدد شفافية أوضاع السوق وإمكانية التنبؤ بها في جميع البلدان، فضلاً عن دور البلدان المتقدمة في تهيئة بيئة اقتصادية مستقرة تعين على التنمية.

١٢- وتعد التكنولوجيا عاملاً حاسماً لتمكين البلدان النامية من المشاركة في التجارة العالمية ولتحقيق التنمية المستدامة. والاحتمالات المرتقبة للتقدم التكنولوجي في البلدان النامية مرهونة بحملة أمور، منها توفر التكنولوجيا، بما فيها التكنولوجيا المتقدمة، على أساس تجاري سليم، ووجود بيئة تمكينية مناسبة، وتنمية الموارد البشرية في تلك البلدان.

١٣- إن العولمة والتحرير تجعلان البلدان جميعاً أكثر تعرضاً للتطورات الخارجية، مما يؤدي إلى التعجيل بانتقال الدوافع الإيجابية، والصدمات السلبية أيضاً. وأصبحت السياسات الوطنية والدولية أكثر تواجهاً نتيجة لذلك. ولئن كان من الجائز أن تذلل هذه الظواهر بعض الصعوبات المرتبطة بحواجز التجارة والاستثمار، فمن الجائز أيضاً أن تظل تفضي إلى مشاكل جديدة. ومن هنا كان الدور الحيوي للتعاون والشراكة الدوليين.

١٤- إن المشاركة مشاركة كاملة وفعالة في التجارة الدولية والاستثمار والانتاج تقتضي بناء القدرات، وتحسين الشفافية، وسلامة البيئة الاقتصادية المحلية والتيقن منها، وتأمين فرص الوصول إلى الأسواق. وهذا يعني أيضاً لكثير من البلدان النامية خلق وتوسيع القدرات والهياكل الأساسية لتوريد السلع والخدمات بكفاءة إلى الأسواق الآخذة في العولمة.

١٥- وفي كثير من البلدان النامية، وخاصة الأفريقية منها وأقل البلدان نمواً، يتطلب التنويع السلعي والسوقي استثماراً، وتنمية للموارد البشرية، وقدرات تكنولوجية، ومهارات، وهياكل أساسية داعمة، من أجل رفع مستويات الانتاج والكفاءة للوفاء بما تفرضه الأسواق العالمية من شروط صارمة على النوعية والتكلفة والانجاز. وبإمكان المساعدة الدولية، وتعزيز فرص الوصول الى الأسواق، والتمويل الانمائي، والاستثمار والتعاون التقني أن تؤدي جميعاً دوراً حاسماً في استكمال الجهود المحلية المبذولة لتهيئة الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، بما في ذلك تنفيذ برامج التكيف الهيكلي.

١٦- وما زالت البلدان المنخفضة الدخل العالية المديونية، وكثير منها من أقل البلدان نمواً، تعاني من ارتفاع مستوى خدمة الديون. وكانت هذه عقبة أمام جهودها الانمائية. ومن شأن تدابير تقليل عبء الديون أن تحدث أثراً ايجابياً على توقعات التنمية بما يشمل مناخ الاستثمار المحلي، شريطة أن تصاحبها جهود للإصلاح الاقتصادي الكلي والهيكلية السليم.

١٧- إن عدم وجود منفذ اقليمي إلى البحر، وما يزيده تفاقمًا بعد المكان والعزلة عن الأسواق العالمية، يشكل قيوداً خطيرة على جهود التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الشاملة للبلدان النامية غير الساحلية. كما أن البلدان النامية الجزرية، وبخاصة أصغرها حجماً وأكثرها بعداً، تواجه أيضاً قيوداً على أدائها الاقتصادي الخارجي نتيجة عوامل مثل فقر قاعدة الموارد، وضعف البيئة، ونقص الموارد البشرية وتكرار الكوارث الطبيعية.

١٨- وإن التدابير الرامية إلى بناء القدرات، بما في ذلك، في جملة أمور، الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيات وآثار تكنولوجيات المعلومات على التجارة والكفاءة في التجارة، وتهيئة بيئة تمكينية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع البالغة الصغر، ستعزز قدرة البلدان النامية على الاستفادة تماماً من الفرص التجارية، بما فيها تلك الناشئة عن جولة أوروغواي.

١٩- ويجب اعتبار المشاريع في القطاع غير الرسمي جزءاً من قطاع المشاريع الذي يساهم في عملية التنمية. وهي توفر مصدراً لمنشئي مشاريع جدد ويمكنها، لأنها تقوم على كثافة اليد العاملة، توليد أجور وعمالة ذاتية لجزء هام من السكان في بلدان كثيرة. وهي تفتقر عادة إلى الهياكل الأساسية وخدمات الدعم الشائعة في القطاع الرسمي.

٢٠- وفي السياق الجديد الذي تتع فيه معظم البلدان النامية استراتيجيات نمو موجهة نحو السوق، تعد زيادة تكثيف التعاون الاقتصادي مما بين البلدان النامية إحدى الوسائل التي تتيح لهذه البلدان زيادة قدرتها على الانتاج وتحقيق وفورات الحجم، ولأن تصبح قادرة على المنافسة دولياً، مما يعزز اندماجها في الاقتصاد العالمي. وفي مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، تطورت بعض ترتيبات التعاون الاقليمي إلى مرحلة تسهم فيها الأنشطة التجارية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية فيما بين البلدان الأعضاء مساهمة هامة في نموها الاقتصادي في سياق التنمية المستدامة. فضلاً عن ذلك، ومع تزايد تنوع الأداءات الإنمائية فيما بين البلدان النامية، فقد

بلغت بعض هذه البلدان مرحلة من التنمية يمكنها فيها تقاسم خبراتها الإنمائية والتعاون مع البلدان النامية الأخرى، بما يشمل مجالات مثل إدماج قطاع المشاريع في عمليات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛ واتباع نهج جديدة في التعاون النقدي والمالي؛ وتكثيف التعاون المتعدد القطاعات في الهياكل الأساسية التجارية، والاستثمار والانتاج. ويمكن أن يؤدي التعاون الاقتصادي الاقليمي دوراً هاماً في تعزيز تنويع الانتاج والأسواق، وبناء شبكات كافية من الهياكل الأساسية، وضمان توزيع الموارد بكفاءة.

٢- التجارة الدولية في السلع والخدمات، والقضايا المتصلة بالسلع الأساسية

٢١- يمكن للتجارة الدولية مع العولمة والتحرير، أن تصبح، أكثر من أي وقت مضى، محركاً للنمو وآلية هامة لإدماج البلدان في الاقتصاد العالمي. وقد اغتنم عدد كبير من البلدان النامية الفرص المتاحة وشهدت هذه البلدان نمواً سريعاً في اقتصاداتها. بيد أن بعض البلدان لم تكن قادرة على اغتنام هذه الفرص التجارية الجديدة. ومن ثم هناك خطر حقيقي في أن تتعرض هذه البلدان، وخاصة أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية، لمزيد من التهميش. وفي الوقت ذاته، من المسلم به على نطاق واسع أن إدماج هذه البلدان وغيرها من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي ومشاركتها فيه مشاركة أكمل سيسهمان مساهمة كبيرة في توسيع التجارة العالمية، مما يخدم الأهداف الشاملة للنمو الاقتصادي العالمي في سياق التنمية المستدامة.

٢٢- وكان اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف خطوة رئيسية خطاها المجتمع الدولي في سبيل توسيع النظام التجاري الدولي القائم على قواعد والسير قدماً في تحرير التجارة الدولية وتهيئة بيئة تجارية أضمن. وقد عززت جولة أوروغواي عملية تحرير التجارة ووطدت دعائمها، من خلال تحسين الوصول إلى الأسواق ووضع ضوابط أشد صرامة على التدابير التجارية. وأنشأت نظاماً للالتزامات التجارية المتعددة الأطراف يخضع لآلية مشتركة لتسوية المنازعات ستضع معظم البلدان على نفس المستوى تقريباً من الالتزام المتعدد الأطراف في غضون وقت قصير نسبياً. وتصدت للقضايا الرئيسية في مجالات مثل المنسوجات والملابس، والزراعة، والإعانات والضمانات. وشملت أيضاً مجالات جديدة، مثل قواعد حماية الملكية الفكرية والخدمات. وتتضمن معظم الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف برامج عمل مدمجة فيها بشأن الاستعراض، وامكانية التنقيح، والتفاوض على الالتزامات المقبلة.

٢٣- وقد سلّم بأنه خلال برنامج الإصلاح المفضي إلى زيادة تحرير التجارة في الزراعة قد تتعرض أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية لآثار سلبية من حيث عدم توافر إمدادات كافية من المواد الغذائية الأساسية من مصادر خارجية بأحكام وشروط معقولة، بما في ذلك صعوبات قصيرة الأجل في تمويل المستويات العادية من الواردات التجارية من المواد الغذائية الأساسية. ويسلّم أيضاً بالحالة الصعبة التي تعاني منها أقل البلدان نمواً وبضرورة ضمان اشتراكها على نحو فعال في النظام التجاري العالمي.

٢٤- إن التحديات التي تواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في سياق العولمة والتحرير لا تقتصر على تنفيذ اصلاحات السياسات المحلية، وتحديد واستغلال الفرص التجارية التي أتاحتها جولة أوروغواي، واتباع السياسات التي قد تمكنها من تحقيق أقصى الفوائد من هذه الفرص، وإنما تتعدى ذلك إلى القيام، من منظور انمائي، بتحديد طرق ووسائل توسيع هذه الفرص. وفي هذا السياق، يتعين توجيه اهتمام إلى مواصلة برنامج العمل المقبل المدمج في مختلف اتفاقات جولة أوروغواي وإلى القضايا الناشئة الجديدة الرئيسية. وينبغي مراعاة مصالح البلدان النامية مراعاة كاملة في هذا الصدد.

٢٥- لقد اتاح الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات امكانيات لتوسيع التجارة في الخدمات. وفي هذا السياق تواجه البلدان النامية تحدياً رئيسياً يتمثل في تعزيز قدرات خدماتها المحلية لتحقيق كامل الفوائد من تنفيذ هذا الاتفاق. وبالنظر إلى أهمية الدور الذي تؤديه التجارة في الخدمات في المساعدة على تسهيل التنمية الاقتصادية، سوف تسعى البلدان النامية إلى القيام بالمزيد من التحرير في قطاع الخدمات حيثما كان هذا الأمر مفيداً لمصلحتها.

٢٦- وقد أخضعت جولة أوروغواي القطاع الزراعي لقواعد وضوابط متعددة الأطراف لأول مرة، وحوّلت مجموعة واسعة من الحواجز غير التعريفية إلى تعريفات ملزمة شفافة، ونصت على التزامات معززة تضمن الوصول إلى الأسواق، واستحدثت قواعد تحد من الدعم المحلي وإعانات التصدير. ولئن كان التنفيذ الكامل والفعال لنتائج جولة أوروغواي في حدود الإطار الزمني المتفق عليه يمكن أن ينطوي على آثار سلبية بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية في فترة انتقالية، فلا بد من أن يفضي إلى أعظم الفوائد، ولا تزال هناك قضايا كثيرة في هذا القطاع تمارس تأثيراً على التجارة في المنتجات الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة. وسوف تجري مفاوضات لمواصلة عملية الإصلاح في منظمة التجارة العالمية وفقاً للاتفاق بشأن الزراعة.

٢٧- وهناك تسليم بقيمة نظام الأفضليات المعمم كأداة لتوسيع التجارة. وقد ترتب على تخفيضات التعريفات المستندة إلى شرط الدولة الأولى بالرعاية في جولة أوروغواي تآكل في هامش الأفضليات. وهناك امكانيات كبيرة للإبقاء، في بيئة ما بعد جولة أوروغواي، على الدور الذي لعبه نظام الأفضليات المعمم كأداة للسياسة التجارية تهدف إلى تعزيز تصنيع البلدان النامية وادماجها في النظام التجاري العالمي. وقد اتخذت بعض البلدان المانحة للأفضليات فعلاً خطوات في هذا الاتجاه فأعادت النظر في مخططاتها لتحقيق توزيع واستخدام أفضل لفوائد نظام الأفضليات المعمم بين البلدان المستفيدة. وتخشى البلدان المستفيدة أن يفضي توسيع نطاق نظام الأفضليات المعمم من خلال ربط الأهلية باعتباريات غير تجارية إلى الانتقاص من قيمة مبادئه الأصلية المتمثلة في عدم التمييز، والعالمية، وتقاسم الأعباء، وعدم المعاملة بالمثل.

٢٨- لقد أبرزت العولمة في حالات كثيرة، فروعاً بين المخططات التنظيمية في مختلف مجالات السياسات. ومن الصالح توسيع برامج التجارة العالمية لتضم مجالات جديدة.

٢٩- إن سياسة المنافسة هي إحدى مجالات السياسات الجديدة الهامة. وهناك ادراك متزايد بجواز أن يكون للممارسات المناهضة للمنافسة تأثير سلبي على الفرص التجارية الناشئة عن الامتيازات والالتزامات التجارية. ويكمن التحدي الذي يواجه البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء في الأخذ بسياسات وطنية فعالة في هذا الصدد. ويمكن في الوقت نفسه تناول هذه القضية على الصعيد الدولي. وقد اعترف الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة رسمياً بأن سياسة المنافسة وسياسة الاستثمار مترابطتان على نحو وثيق وتتطلبان بالتالي النظر فيهما بالتوازي. ومما له صلة بهذا النظر العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال الممارسات التجارية التقييدية. وتعتبر مجموعة المبادئ والقواعد المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية الأداة المتعددة الأطراف الوحيدة التي تهتم بمبادئ المنافسة.

٣٠- وهناك مجال يتسم بأهمية خاصة هو تكامل التجارة والبيئة والتنمية. ويخشى هنا من إمكانية استخدام السياسات والتدابير البيئية لأغراض حمائية. ومن المهم، عند وضع السياسات البيئية ذات التأثير التجاري المحتمل، ضمان أمور منها شفافيتها، واهتمامها على نحو ملائم بالظروف والحاجات الإنمائية التي تنفرد بها البلدان النامية. وتنطوي المفاهيم ذات الصلة هنا على المفاهيم الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين.

٣١- إن الافتقار إلى الخدمات الكفؤة والشفافة المتعلقة بالتجارة، مثل الجمارك، أو النقل، أو الأعمال المصرفية والتأمين، أو الاتصالات أو المعلومات التجارية، هو عائق رئيسي أمام إدماج البلدان النامية وبعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية ويشكل خطراً هائلاً لاستبعادها من الاقتصاد العالمي الناشئ وتحدياً لهذا الاقتصاد. ومن شأن قيام جميع المعنيين باتخاذ تدابير لتخفيض الحواجز التي تعترض سبيل الاشتراك في التجارة الدولية والتي يواجهها منشئو المشاريع، بما في ذلك المشاريع غير الرسمية والمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في البلدان النامية وخاصة أقلها نمواً، أن يساهم في زيادة العمالة وتوسيع نطاق فوائد العولمة والتحرير ليشمل المجتمع بأسره. كما أن تحسين وصول هذه الكيانات إلى خدمات التدريب والتمويل والتسويق والمعلومات يمكن أن يلعب دوراً حاسماً في نجاحها.

٣٢- ويوفر إنتاج وتجارة السلع الأساسية سبل العيش لمئات الملايين من المزارعين وعمال المناجم الفقراء عموماً في البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية. وتواجه البلدان النامية التي تعتمد اعتماداً شديداً على صادرات السلع الأساسية تحديات خاصة في تعزيز نموها الاقتصادي من خلال التجارة في سياق التنمية المستدامة. ويعود ذلك، من ناحية، إلى عدم استقرار أسعار كثير من السلع الأساسية وترديها بالقيمة الحقيقية، والتجارة الدولية في هذه المنتجات، ومن ناحية أخرى، إلى ما تصادفه من صعوبات في التنوع الأفقي والرأسي لهذا القطاع، بما في ذلك قصور الاستثمار الأجنبي المباشر والصعوبات التي تكتنف الجهود المبذولة لتنفيذ السياسات الموجهة نحو السوق والاستراتيجيات الإنمائية في بعض البلدان. وإن إنشاء نظم كفؤة لتسويق السلع الأساسية، مثل تقديم الخدمات الكافية في مجال رقابة الجودة، والمعلومات المتصلة بأسعار السوق، وإنشاء الأطر القانونية والتنظيمية والهياكل المؤسسية المحلية المناسبة التي يمكن أن

تقلل من مخاطر التعامل مع النظير وأن تزيد امكانية الوصول الى الائتمان وآليات إدارة المخاطر، تلعب دوراً حاسماً في تمكين منتجي السلع الأساسية، وخاصة صغار المنتجين، من المشاركة على نحو أكمل في الانتفاع من الفوائد الممكنة للتجارة. يضاف الى ذلك الأهمية العظمى أيضاً لوجود بيئة خارجية مواتية.

٣٣- وقد حاولت بلدان كثيرة تعتمد على السلع الأساسية تنويع قطاعاتها السلعية، وبذل بعضها جهوداً ناجحة لتحسين إنتاجيته وتنويع اقتصاداته. وفي السنوات القليلة الماضية، نجح كثير من بلدان جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية التي اتبعت سياسات اقتصادية سليمة في توسيع وتنويع صادراتها السلعية التقليدية وهيكل سلعها القابلة للتصدير. وقد شهدت بلدان نامية أخرى، وخاصة البلدان المنخفضة الدخل، تقدماً محدوداً في تنويع صادراتها وركوداً نسبياً في قطاعها السلعي وقطاعاتها الاقتصادية الأخرى. ويعترف في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها البلدان من أجل القضاء على محاصيل المواد المخدرة غير المشروعة. وإن صعوبات التمويل الناجمة عن ضعف الجدارة الائتمانية للبلدان النامية وعدم بذلها الجهود الكافية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تؤثر في جهود التنويع. ولعل أكبر درس يستفاد من هذه الاتجاهات الانمائية المتضاربة هو أهمية أن تكون استجابات المنتجين والمصدرين للفرص والمنافذ السوقية الجديدة أو الناشئة حسنة التوقيت ومرنة. ومن المسائل الرئيسية التي برزت في هذا السياق ضرورة تنمية الخدمات اللازمة المتصلة بالتصدير، والمهارات والهيكل المؤسسية اللازمة لتلبية متطلبات الصادرات من غير الأنواع التقليدية، لاتجاه هذه المتطلبات الى الاختلاف الى حد بعيد عن متطلبات الصادرات السلعية التقليدية، التي تنطوي بصفة عامة على أنواع مختلفة من أساليب التسويق. ويتطلب الأمر في هذه البيئة الجديدة ذات الاتجاه السوقي اتباع مناهج جديدة لمساعدة المنتجين الذين يعتمدون على السلع الأساسية في البلدان النامية على إدارة المخاطر بكفاءة.

٣٤- وهناك عامل هام آخر يؤثر في قطاع السلع الأساسية هو انبعاث القلق في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إزاء العلاقة بين النمو الاقتصادي والبيئة الطبيعية، لما لأنشطة السلع الأساسية والأنشطة الصناعية كليهما من تأثير على قاعدة الموارد الطبيعية. وستزداد صعوبة إجراء تغييرات في أنماط الإنتاج والاستهلاك لجعلها متسقة مع استخدام الموارد الطبيعية المستدام، إذا لم تؤخذ التكاليف والفوائد البيئية في الاعتبار في أسعار المنتجات، أو إذا لم يجر تسهيل اعتماد طرق إنتاج محمودة بيئياً بوسائل أخرى ذات منحنى سوقي. وتخشى البلدان النامية من أن يؤدي استحداث مشروطيات بيئية في قطاع السلع الأساسية إلى تحميل منتجي السلع الأساسية بأعباء إضافية وإلى تحويل الموارد بعيداً عن برامج التنمية المعتادة.

٣- تعزيز الاستثمار وتنمية المشاريع

٣٥- ترسم عمليتا العولمة والتحرير، المدفوعتان بالتقدم التكنولوجي وزيادة المنافسة، وتقارب أنماط الطلب، معالم التغيير الاقتصادي والاجتماعي الجاري الآن في جميع أنحاء العالم. وفي هذه البيئة الجديدة يتطلب التقدم الاقتصادي المستدام استثماراً منتظماً في القطاعات الانتاجية والتمكّن من التكنولوجيا وقطاعاً يتكون من مشاريع دينامية وقادرة على المنافسة. وتوضح التجربة أيضاً الدور الأساسي الذي تؤديه الدولة من خلال اتخاذ

اجراءات تيسر ايجاد بيئة اقتصادية كلية مستقرة وهياكل أساسية، اقتصادية واجتماعية وقانونية، سليمة، بما في ذلك احترام حقوق الملكية والعمال وسيادة القانون. والواقع أن الأهمية الاقتصادية للمشروع بوصفه أحد المحركات الأساسية للنمو والتنمية، مسلّم بها الآن عالمياً، فالمشروع هو الوحدة الاقتصادية التي تنظم الانتاج وتخلق العمالة وتعزز المهارات وتستوعب وتدفع التغيير التكنولوجي وتسخره لغرض الانتاج وتستثمر في المستقبل. وتسهم المشاريع أيضاً، في اضطلاعها بهذه المهام، في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الأعرض مثل التقليل من الفقر والاسراع بالتكيف الهيكلي. ولما كانت العولمة والتحرير يجران في أذيلهما عولمة المنافسة، لذا يتزايد التسليم بأن السياسات الانمائية تحتاج، على المستويين الوطني والدولي، إلى أن توجه تحديداً لدعم المشاريع القادرة على البقاء وعلى المنافسة الدولية، بما في ذلك اشاعة روح المبادرة. وفي هذا السياق، من الحيوي أيضاً تأكيد الحاجة تحديداً الى تعزيز تنمية وتوسيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣٦- ويمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً أساسياً في عملية النمو الاقتصادي والتنمية. وقد ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للتنمية ازدياداً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الآن أداة يجري بواسطتها تكامل الاقتصادات على مستوى الانتاج في الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة عن طريق ما يقدمه من أصول متنوعة منها رأس المال، والتكنولوجيا، والقدرات والمهارات الإدارية، والوصول إلى الأسواق الأجنبية. كما انه يعزز بناء القدرات التكنولوجية اللازمة للانتاج، والابتكار، وإنشاء المشاريع في دائرة الاقتصاد المحلي الأوسع عن طريق تحفيز الروابط الخلفية والأمامية.

٣٧- ويرتكز الاستثمار الخاص الانتاجي، المحلي والأجنبي، على ثقة المستثمرين. وقد دلت التجربة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجذب بمجموعة من السياسات والشروط التي تقضي الى التنمية الاقتصادية. ويتوجب على البلدان المضيفة، إذا أرادت جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أن توفر لديها إطاراً قانونياً مستقراً وداعماً وفعالاً وشفافاً. وتعتبر حماية الملكية الفكرية عنصراً أساسياً في أية بيئة دافعة إلى خلق التكنولوجيا ونقلها على الصعيد الدولي. واتفاقات الاستثمار التي تعطي الاستثمار قيمته وتعامل جميع المستثمرين بصورة عادلة تشجع أيضاً على الاستثمار.

٣٨- وقد أصبحت عولمة الاستثمار عاملاً دينامياً في استراتيجيات الانتاج وفي التجارة العالمية، وتمثل برامج الخصخصة التي نفذت في بعض البلدان أداة دعم هامة للتنمية الاقتصادية.

٣٩- وتكتسي الخصخصة، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، أهمية خاصة إذ انها يمكن أن تخلق، في ظل شروط مناسبة، مشاريع جديدة، وأن تخفض العجز في المالية العامة وتسهم في زيادة تدفقات الاستثمار. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار الواجب الجوانب الاجتماعية للخصخصة، والسياسات والتدابير اللازمة، بغية تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن الخصخصة.

٤٠- وحدثت تدفقات استثمارية قليلة جداً إلى أقل البلدان نمواً، وخاصة إلى افريقيا، حيث تحتاج الفرص

القائمة إلى مزيد من التعزيز. ويمكن أن يعود نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى المشاركة النشطة من قبل البلدان الصناعية في مساعدة أقل البلدان نمواً، وخاصة في أفريقيا، على احتياز هذه التكنولوجيا، وتعزيزها لقدراتها التكنولوجية عن طريق إصدار التراخيص التكنولوجية وتقديم مشورة الخبراء.

٤١- ويمكن أن يكون تعزيز التعاون دون الإقليمي، والإقليمي، والأقاليمي فيما بين البلدان النامية عاملاً هاماً في جعل هذه البلدان أكثر جاذبية في نظر المستثمرين الأجانب. وثمة اتجاه آخر له أهميته، وهو أن عدداً من البلدان في جميع الأقاليم قد وفر عناصر إطار اقليمي، وفي بعض المجالات، أقاليمي للاستثمار الأجنبي المباشر، أو هو في سبيله إلى توفيره. فلا يوجد إطار شامل متعدد الأطراف يغطي الأغلبية العظمى من البلدان. ويجري بشكل متزايد تحليل ومناقشة مدى استصواب هذا الإطار المتعدد الأطراف، وطبيعته، وقضاياه، ونطاقه، وبصفة خاصة أبعاده الإنمائية.

٤٢- أن تزايد العولمة والتحرير يتيحان فرصاً جديدة هامة لتطوير المشاريع، لكنهما ينطويان على مخاطر أيضاً. ومن شأن انتهاج سياسات وطنية مناسبة تدعمها بيئة تمكينية دولية أن يعظم المكاسب التي يمكن أن تجنيها المشاريع. غير أن السياسات غير المناسبة سوف تعظم بالمثل تكاليف التكيف.

٤٣- إن قدرة المشاريع على المنافسة، التي هي ركيزة الاقتصاد العصري، تتوقف إلى حد بعيد على توافر بيئة تمكينية مناسبة. وتشمل العناصر الأساسية لأي إطار سياسي مؤات:

- على الصعيد الوطني، استقرار الاقتصاد الكلي ووجود أطر تنظيمية مناسبة، بما في ذلك تدابير حماية المستهلك والتدابير المتصلة بتعزيز المنافسة؛ وقد دلت التجربة على أن هذه التدابير تؤدي أيضاً إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن تنمية وتقوية القدرات التكنولوجية المحلية.

- على الصعيد الدولي، تقديم المساعدة الى برامج التكيف الهيكلي من أجل تنمية المشاريع، وتقديم خدمات المشورة حول كيفية صوغ استراتيجية لتنمية المشاريع، وتوفير مساعدة تقنية لتعزيز مثل هذه الاستراتيجية الانمائية، وإقامة حوار دولي لمناقشة الدروس المستفادة في هذا الشأن.

٤٤- وتقوم قدرة المشاريع على المنافسة على مجموعة من العوامل تشمل تكلفة عوامل الانتاج، ومرونة الانتاج، والجودة، ومدى الاستجابة لاحتياجات المستهلكين، وتوافر الائتمان، والوصول إلى المعلومات التجارية الخ، في وسط دينامي يشمل تغير طلبات السوق والدخول المستمر لمنافسين جدد. ومن هنا فإن القدرة على المنافسة، حتى في القطاعات التقليدية، تعتمد اعتماداً متزايداً على التكيف السريع مع التغير التكنولوجي، وعلى الجهود التعاونية المبذولة فيما بين الشركات في مجالي البحث والتطوير، واستمرار عملية الابتكار وتنمية الموارد

البشرية. أضف إلى ذلك أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تواجه تحديات صعبة في تمويل تنميتها وأنشطتها التسويقية، والوصول إلى الأسواق الدولية، وإدخال التكنولوجيا المتقدمة، وتحسين المهارات الإدارية والجودة والانتاج. إن هذه التحديات أشق بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم القائمة في البلدان النامية. والتي تشكل غالبية المشاريع في معظم هذه البلدان، لمزاولتها العمل في بيئة أصعب من البيئات السائدة في البلدان الصناعية.

٤٥- ويستخلص من خبرة البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي حققت نمواً اقتصادياً مستداماً في السنوات الأخيرة أن القدرة على وضع سياسات في مجال العلم والتكنولوجيا واستمرار الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص عنصران مهمان في تطوير وتوسيع قطاع المشاريع يكون قادراً على المنافسة الدولية. ونظراً لضغط المنافسة المتزايد في قطاع المشاريع، بفعل التحرر وعملية العولمة، فلا بد من توفير دعم دولي يأخذ في الاعتبار الاحتياجات التي ينفرد بها كل بلد في مجالات بناء المؤسسات، والتمويل، والوصول إلى المعلومات التجارية، والتدريب والتسويق، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية للتأكد من أن المشاريع، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في البلدان النامية سوف تتكيف مع البيئة الاقتصادية العالمية التي لا تني تتغير بسرعة.

٤٦- ولا يمكن للمشاريع أن تختبر مدى قدرتها على المنافسة في الخارج إلا إذا تهيأ لها سبيل الوصول إلى الأسواق الأجنبية. وإن خفض الحواجز أمام التجارة يعزز المنافسة ويشجع التخصص على الصعيد الدولي. إلا أن ضعف البنية التحتية الأساسية في بلدان نامية كثيرة، وعدم كفاية الروابط بالأسواق الدولية، غالباً ما تعوق المشاريع في هذه البلدان عن تحقيق كامل مزاياها التنافسية.

٤٧- وتبرز هذه العناصر أهمية قيام البلدان بوضع نهج متماسك وشامل لتطوير المشاريع يفي بالاولويات الخاصة بكل بلد منها. وتوحي التجربة أيضاً بأن الحوار الجاري بين الحكومات والقطاع الخاص قد يساعد على ضمان التنفيذ السريع والتام لهذا النهج، كما يتيح تكييفه في الوقت المناسب مع الظروف المتغيرة.

٤٨- وكثيراً ما تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع البالغة الصغر في البلدان النامية صعوبات في مجالات مثل تنفيذ المشاريع، والدراسات السابقة للاستثمار، والمشورة الإدارية، ومراقبة الانتاج، وتطوير المنتجات، والتسويق، والتصميم الهندسي، ومراقبة الجودة، والتجريب في المختبرات، والتغليف، والمحاسبة، والتأمين، والخدمات المصرفية، والخدمات القانونية، والتصليح، والصيانة، وإدارة البيانات، والحواسيب والبرامجيات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل. ويعتبر الوصول إلى الائتمان ورأس المال أمراً هاماً لجميع المشاريع، ويمكن أن يشكل تحدياً للمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بصفة خاصة.

**باء - إجراءات وتدابير يلزم اتخاذها لتحقيق أبلغ أثر إنمائي للتحرير
والعولمة والتقليل إلى أدنى حد من مخاطر التهميش وعدم الاستقرار**

٤٩- من بين الأهداف التي تتوخاها الدول الأعضاء في الأونكتاد تحقيق الاندماج الكامل للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي بغية تمكينها من جني فوائد التحرير والعولمة، وهذا يعني تهيئة الظروف الكفيلة بتوسيع التجارة في السلع والخدمات لتعزيز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتعددة الأطراف وفهم حقوقها التجارية والاستفادة منها والعمل على تحقيق أهدافها التجارية والاقتصادية. وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً وبعض البلدان النامية الأخرى ذات الاقتصادات الضعيفة والحساسية هيكلياً بوجه خاص يستدعي تحقيق هذا الهدف إنشاء وتوسيع قدرات لتوريد السلع والخدمات للأسواق الآخذة في العولمة. وتقر الدول الأعضاء بما تتسم به مساعدة المجتمع الدولي ودعمه ومساهمة الأونكتاد من أهمية في مساعدة البلدان النامية والاقتصادات المهمة التي تمر بمرحلة انتقالية على تحقيق هذا الهدف، وتوافق، تحقيقاً لهذه الغاية، على تطبيق التوصيات التالية:

١- العولمة والتنمية

٥٠- ينبغي لجميع الحكومات، في سعيها إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، أن تخلق أطارا مستقرا للاقتصاد الكلي، وأن تجري كل ما يلزم من تكيف هيكلي وإصلاح، وأن تكفل توفر اطار قانوني وتنظيمي مناسب وشفاف، لتحقيق عدة أهداف من بينها تعزيز الاستثمار، وأن تدعم تنمية الموارد البشرية، وأن تعزز تكافؤ الفرص وتخفيف الفقر، وأن تشجع الممارسات السليمة المتعلقة بالميزانية، بما في ذلك توجيه الموارد نحو الاستخدامات المنتجة، وتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، وأن تقيم الديمقراطية، وأن تدير شؤون الحكم والإدارة على نحو يتسم بالشفافية ويقوم على المساءلة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان النامية في ما تبذله من جهود في هذا الصدد.

٥١- ويتحمل كل بلد بمفرده المسؤولية الأساسية عن نميته. وبالإضافة إلى ذلك، تقع على عاتق البلدان المتقدمة، في سياق الترابط المتزايد، مسؤولية كبرى تتمثل في خلق وصيانة بيئة اقتصادية عالمية مؤاتية للتنمية المعجلة والمستدامة.

٥٢- والبلدان المانحة وأجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة مدعوة إلى الاشتراك والمشاركة بفعالية في الاجتماع الاستعراضي النصفى لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في نيويورك لضمان أن يسفر الاستعراض عن تنفيذ جدول الأعمال بمزيد من الفعالية.

٥٣- وتشير اتجاهات تدفق الموارد إلى زيادة أهمية التدفقات الخاصة وهبوط المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية بالأرقام الحقيقية هبوطاً شديداً. وستظل المساعدة الإنمائية الرسمية عنصراً هاماً في تدفقات الموارد على أقل البلدان نمواً وكثير غيرها من البلدان ذات الدخل المنخفض. وتدعو الحاجة إلى مواصلة تنشيط السياسات الإنمائية للبلدان المانحة. وعلى البلدان المانحة التي قطعت على نفسها التزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية في سياق ريو أو مختلف قرارات الأمم المتحدة أن تحث خطاها وتبذل جهدها للوفاء بهذه

الالتزامات. وينبغي للبلدان المانحة أن تراعي الفائدة الإنمائية التي يمكن أن تعود من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وخاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً.

٥٤- وعلى الجهات المانحة أن تسارع إلى تنفيذ القائمة المتفق عليها لأهداف و/أو التزامات المعونة كما وردت في الفقرة ٢٣ من برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً والوفاء بالتزاماتها بزيادة المستوى الكلي للدعم الخارجي المقدم إلى أقل البلدان نمواً زيادة كبيرة وهامة، آخذة في اعتبارها ازدياد احتياجات تلك البلدان، وكذلك متطلبات البلدان الجديدة التي أدرجت في قائمة أقل البلدان نمواً بعد مؤتمر باريس.

٥٥- وينبغي مواصلة الجهود للتصدي بفعالية لمشاكل البلدان النامية الشديدة المديونية ذات الدخل المنخفض التي تجري اصلاحات اقتصادية والتي لا تزال الاحتمالات المرتقبة لنموها مهددة بشدة من جراء مشكلة ديونها الخارجية. وفي هذا الصدد، ينبغي، من أجل معالجة الديون الثنائية الرسمية، مواصلة تنفيذ شروط نابولي التي اعتمدها البلدان الدائنة في نادي باريس لصالح أفقر البلدان وأكثرها مديونية. ويجب أيضاً حث البلدان الدائنة غير المنتمية الى نادي باريس على اتخاذ التدابير التي تقتضيها الأوضاع، إذا لم تكن قد اتخذتها بعد.

٥٦- ويجب تشجيع مؤسسات بريتون وودز على الإسراع في البحث الجاري عن طرق لمعالجة قضية الديون المتعددة الأطراف. والمؤسسات المالية الدولية الأخرى مدعوة أيضاً إلى النظر، داخل نطاق ولاياتها، فيما يلزم بذله من جهود.

٥٧- لقد تعاظم وتسارع في السنوات الأخيرة نمو التدفقات المالية ومختلف أنواع الصكوك المالية في الاقتصاد الدولي، مما يوفر فرصاً وتحديات جديدة. ومن هذه التحديات زيادة تعرض الاقتصادات المحلية لتقلب الأسواق المالية الدولية. ولذا ينبغي تحسين إعلام البلدان النامية بمخاطر مختلف أنواع التدفقات وصكوك تغطية المخاطر، وانعكاساتها على السياسة العامة. وفي إمكان هذه البلدان أيضاً، وخاصة أقل البلدان نمواً من بينها، أن تستفيد من المساعدة التقنية فيما يتصل بفائدة الصكوك المالية في إدارة المخاطر في الاقتصاد الدولي.

٥٨- وتحتاج البلدان النامية غير الساحلية إلى عناية خاصة لتمكينها من الاضطلاع بالسياسة الإنمائية اللازمة والإصلاحات العملية الكفيلة بخفض تكاليف العبور العالية وتعزيز أداء تجارتها الخارجية. ومن المسلم به أن البلدان النامية التي تقدم خدمات العبور تحتاج إلى دعم مناسب من أجل الحفاظ على هيكلها الأساسية المتعلقة بالعبور وتحسينها. وبالمثل، تحتاج البلدان النامية الجزرية، وبخاصة الصغيرة والناثية منها، إلى عناية خاصة لمساعدتها في التغلب على عوائق التنمية الخاصة بها.

٥٩- وينبغي تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب عن طريق تقاسم خبرات التنمية فيما بين البلدان النامية في مراحل التنمية المختلفة، ويمكن للبلدان المتقدمة أن تقدم المساعدة لهذه العملية في شكل تعاون ثلاثي. وتدعو الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة للترابط إلى زيادة الشراكة في التنمية. وفي هذا الصدد، يرحب بدعم

مجتمع المانحين لمبادرات وبرامج التعاون بين بلدان الجنوب من خلال المساعدات المالية والتقنية، بين أمور أخرى. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر لعملية تشجيع التعاون الثلاثي والمشاريع المشتركة.

٦٠- ويمكن للتعاون الأقاليمي فيما بين البلدان النامية أن يشمل: '١' تصميم وتنفيذ برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ '٢' توفير معاملة تفضيلية لصادرات أقل البلدان نمواً؛ '٣' تحرير التجارة من خلال النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية وغيره من الترتيبات. ويجب أن يكون الهدف من المفاوضات الأخرى التي تجري في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية هو توسيع نطاقه كما توحي ذلك في الاتفاق.

٦١- وينبغي متابعة مبادئ وبرامج عمل مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن البيئة، وحقوق الإنسان، والسكان، والتنمية الاجتماعية، والمرأة، متابعة فعالة لما لها من أهمية.

٢- التجارة الدولية في السلع والخدمات، والقضايا المتصلة بالسلع الأساسية

٦٢- تتيح اتفاقات جولة أوروغواي إطاراً لنظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح، وقائم على قواعد، ومنصف، وآمن، وغير تمييزي، وشفاف، ومنظور. وينبغي لجميع البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تنفيذ تعهداتها بالكامل، وينبغي تطبيق جميع أحكام الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي بفعالية لتعزيز النمو الاقتصادي ومنافع التنمية للجميع، مع مراعاة الاهتمامات الخاصة للبلدان النامية.

٦٣- والتحقيق الكامل للفوائد المتوقعة من اختتام جولة أوروغواي يتطلب أيضاً دعم الثقة في نزاهة ومصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، تمثل آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية عنصراً رئيسياً لمصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي أن تلتزم وتفي جميع البلدان بكامل تعهدات جولة أوروغواي، وأن تمتنع عن اعتماد أي تدابير لا تتماشى والتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية.

٦٤- والبلدان المانحة للأفضليات مدعوة إلى أن تواصل تحسين وتجديد مخططاتها الخاصة بنظام الأفضليات المعمم بما يتماشى مع النظام التجاري لما بعد جولة أوروغواي ومع الهدف المتمثل في دمج البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في النظام التجاري الدولي. وينبغي إيجاد طرق ووسائل لضمان الاستفادة من مخططات نظام الأفضليات المعمم الاستفادة أكثر فعالية، وخاصة من جانب أقل البلدان نمواً.

٦٥- وتسليماً بالدور الهام لتجارة الخدمات في المساعدة على تيسير كل من التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية، وإدراكاً للالتزامات المتعهد بها في المادة الرابعة من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، ينبغي تقديم مساعدة تقنية مناسبة إلى البلدان النامية بغية تطوير وتعزيز قطاعات الخدمات لديها للمساعدة على ضمان أن تجني أقصى فوائد ممكنة من تحرير التجارة في الخدمات.

٦٦- وينبغي للحكومات، فضلاً عن المنظمات الدولية المختصة، أن تنظر في إقامة تعاون تقني مناسب مع البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بغية تمكينها من الاشتراك على نحو أكثر فعالية في النظام التجاري الدولي. وينبغي أن يشمل ذلك، فيما يتعلق بالأعضاء في منظمة التجارة العالمية، تقديم المساعدة لتمكينها من تحقيق ممارسة فعالة لحقوقها ومن الوفاء بالتزاماتها في منظمة التجارة العالمية، وفيما يتعلق بالبلدان المحتمل عضويتها، مساعدتها على فهم الحقوق والالتزامات الناشئة عن الانضمام إلى هذه المنظمة. وينبغي تقديم المساعدة أيضاً إلى البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لتسهيل جهودها من أجل الانضمام، ومساعدتها على فهم الحقوق والالتزامات الناجمة عن عضويتها.

٦٧- وينبغي للحكومات المشتركة في ترتيبات اقتصادية إقليمية أن تضمن، عند الاقتضاء، أن تتمشى هذه الترتيبات، مع التزامات منظمة التجارة العالمية.

٦٨- وينبغي اتخاذ إجراءات، حسب الاقتضاء، لخلق أكبر عدد من الفرص في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وللتقليل إلى أدنى حد من صعوبات تكييفها مع التغيرات التي استحدثتها جولة أوروغواي. وتُحث الحكومات على أن تنفذ بالكامل وعلى وجه السرعة قرار مراكش الوزاري المتعلق بالتدابير المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً. ويجب تطبيق قرار مراكش الوزاري المتعلق بالتدابير المتخذة بشأن الآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية تطبيقاً فعالاً.

٦٩- وينبغي أن يستمر تحرير التجارة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ومن شأن ذلك أن يحسن فرص وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق، وأن يعزز قدرة صناعاتها المحلية على المنافسة، ويسر التكيف الهيكلي لدى البلدان المتقدمة.

٧٠- أما تنفيذ برنامج العمل الوارد في شتى اتفاقات جولة أوروغواي، والطريقة التي يتناول بها المجتمع الدولي "القضايا الجديدة" فينبغي أن يتم بطريقة متوازنة، توضع فيها اهتمامات البلدان النامية في الحسبان.

٧١- وينبغي للحكومات أن تعيد تأكيد التزامها بجدول أعمال القرن ٢١، ومبادئ إعلان ريو. وينبغي أن يكون هدف الحكومات هو ضمان أن تدعم السياسات التجارية والبيئية بعضها بعضاً على نحو متبادل بغية تحقيق التنمية المستدامة. وعند القيام بذلك، ينبغي ألا تستخدم سياساتها وتدابيرها البيئية ذات الأثر التجاري المحتمل، لأغراض حمائية. وينبغي للحكومات أن تكفل أن تكون هذه السياسات والتدابير، في جملة أمور، شفافة، وأن تولي اهتماماً ملائماً للأوضاع الخاصة والاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية، فضلاً عن احترام المفاهيم ذات الصلة الواردة في إعلان ريو وفي جدول أعمال القرن ٢١. وإن التدابير الإيجابية مثل توفير إمكانية الوصول إلى الأسواق، وبناء القدرات، وتحسين إمكانية الحصول على التمويل، وتوفير إمكانية الحصول على التكنولوجيا ونقلها، مع مراعاة العلاقة بين الاتفاقات المتصلة بالتجارة والتكنولوجيا، هي أدوات فعالة في مساعدة البلدان النامية على

تحقيق الأهداف المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف.

٧٢- وينبغي أن تسعى جميع البلدان إلى التعاون، بما في ذلك في إطار الاتفاقات المتعددة الأطراف القائمة، على النهوض بالتنوع الأفقي والرأسي في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما أقل البلدان نمواً من بينها. وتشجّع الجهات المانحة على مواصلة تقديم المساعدة فيما يتعلق بالتنوع في قطاع السلع الأساسية لهذه البلدان، ولا سيما لأقل البلدان نمواً.

٧٣- والجهات المانحة مدعوة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٤٢/٤٩، إلى إيلاء اهتمام ودعم خاصين لجهود البلدان الأفريقية في مجال تنوع السلع الأساسية. والدول التي تسهم في مصرف التنمية الأفريقي مدعوة إلى النظر في تقديم مساهمات كبيرة بما يتمشى مع نتائج التجديد الساع المتفاوض عليه لموارد صندوق التنمية الأفريقي.

٧٤- ويطلب إلى الصندوق المشترك للسلع الأساسية توجيه برامجه المتعلقة بتنمية السلع الأساسية لتتجه بقدر أكبر نحو مشاريع تنوع قطاع السلع الأساسية، وكذلك نحو النهوض بتنمية أسواق السلع الأساسية. وينبغي التركيز بوجه خاص على احتياجات أقل البلدان نمواً. كذلك فإن تنمية البلدان النامية لصادراتها السلعية يستحق اهتماماً جاداً من جانب الصندوق. وينبغي أن تنظر الدول الأعضاء في الوفاء في أقرب وقت ممكن بالتعهدات التي التزمت بها فيما يتعلق بالحساب الثاني للصندوق. ويشجّع الصندوق المشترك على البحث عن طرق ووسائل فعالة لاستخدام موارد الحساب الأول.

٣- تعزيز الاستثمار وتنمية المشاريع

٧٥- يعترف المؤتمر بأن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يسهم في دعم قواعد الإنتاج والقدرات في مجال التصدير في البلدان النامية، وأن يساعد في إدماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف والاقتصاد العالمي.

٧٦- والبلدان المضيفة مدعوة، من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الاستمرار في اتخاذ مبادرات لضمان بيئة اقتصادية كلية مستقرة، وإدارة عامة شفافة وخاضعة للمساءلة، واحترام حقوق الملكية وحكم القانون، ونوعية القوى العاملة، وتحسين الهياكل الأساسية وقدرات إنشاء المشاريع والقدرات المؤسسية، وتبسيط الأطر الإدارية والتنظيمية.

٧٧- وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى المساعدة لاستكمال جهودها الخاصة من أجل تهيئة بيئة مفضية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن لهذه التدابير أن تشمل تقديم الدعم لتحسين الهياكل الأساسية، وتنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات المؤسسية المفضية إلى إجراء تحسينات في الأطر التنظيمية والمحفزة في أقل البلدان نمواً وإلى النهوض بتنمية أسواق رأس المال والأسواق المالية.

٧٨- وفي موازاة تلك الجهود، تُدعى جميع البلدان إلى انتهاج سياسات مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر وإلى النظر في اتخاذ تدابير تيسر تدفق هذا الاستثمار إلى البلدان النامية، وإلى تحسين هذه التدابير حيثما أمكن. وبوجه خاص، ينبغي للبلدان أن تزود دوائر الأعمال لديها بمعلومات عن الظروف التجارية والفرص الاستثمارية في الخارج، ولا سيما في البلدان النامية. ومن شأن توفير إطار تمكيني مناسب أن يتيح للشركات أن تستخدم ديناميتها ومواردها العالمية وقدراتها الواسعة من أجل بناء القدرات التكنولوجية المحلية في البلدان النامية وتوسيع فرص التصدير والوصول إلى الهياكل والأدوات التنافسية، مثل شبكات المعلومات والنقل وقنوات التوزيع والتسويق.

٧٩- وينبغي تشجيع البلدان النامية والبلدان المهتمة التي تمر بمرحلة انتقالية على وضع أو تدعيم استراتيجياتها الوطنية لتعزيز تنمية المشاريع، بوسائل منها ادخال تحسينات تسفر عن وضع إطار تنظيمي سليم لتنميتها، مع التركيز بصفة خاصة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن ثم، تشجيعها على توسيع وتعميق حوارها مع مجتمع الأعمال لديها من أجل ضمان أن تأخذ استراتيجيات تطوير المشاريع احتياجات القطاع الخاص في اعتبارها.

٨٠- ومن أجل المساعدة في تنمية المشاريع تحتاج البلدان النامية إلى إنشاء هياكل أساسية ملائمة لسوق رأس المال. وينبغي في حالة عدم وجود وفورات في الحجم، تعزيز التعاون الإقليمي في هذا الميدان.

٨١- أن الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية مدعوة، استجابة لأولويات البلدان النامية، إلى توفير الدعم المالي الملائم والمساعدة التقنية لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتطوير المشاريع، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٨٢- والمؤسسات الدولية والحكومات مدعوة إلى توفير المساعدة التي تستهدف إنشاء وتعزيز المشاريع المحلية في البلدان النامية من خلال سياسات وتدابير تكفل تعزيز الوصول إلى الأسواق ونمو المشاريع في البلدان النامية؛ وإلى توفير سبل وصول المشاريع إلى شبكات المعلومات؛ وإلى تعزيز نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية من خلال التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي؛ وإلى الإسهام في التعاون الإقليمي والأقاليمي بشأن تنمية المشاريع.

ثانياً - إسهام الأونكتاد في التنمية المستدامة

٨٣- في عصر يتسم بالنشاط الاقتصادي المتسارع والترابط المتزايد فيما بين الأمم، تبدي الدول الأعضاء في الأونكتاد تصميمها على مواصلة بناء شراكة فعالة من أجل التنمية. وعليه، يلزم تكليف دور الأونكتاد، باعتباره مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة للتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، مع الطرائق الاقتصادية والمؤسسية الجديدة التي نشأت نتيجة لعملية العولمة وعقد اتفاقات جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية. وينبغي للأونكتاد، باعتباره يمتلك ميزة

نسبية واضحة في معالجة قضايا التنمية المتصلة بالتجارة، أن يواصل تيسير ادماج البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية في النظام التجاري الدولي بطريقة تتكامل مع منظمة التجارة العالمية، وتعزيز التنمية عن طريق التجارة والاستثمار بالتعاون والتنسيق مع مركز التجارة الدولية والمؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية. وينبغي توجيه عمل الأونكتاد لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والتركيز على قضايا التنمية. وينبغي أن يكون عملي التوجّه وأن يوفر التوجيه بشأن السياسات الوطنية وهيئة بيئة تمكينية تفضي الى التجارة والتنمية.

٨٤- وينبغي أن تشكل قضايا التنمية المستدامة، وتخفيف الفقر، وتمكين المرأة، وأقل البلدان نمواً، والتعاون فيما بين البلدان النامية، القضايا المشتركة بين عدة قطاعات في عمل الأونكتاد. وفي الوقت الذي يركز فيه الأونكتاد على أنشطته وأهدافه الأساسية، عليه أن يولي الاهتمام الواجب بحصيلة المؤتمرات العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، وحقوق الإنسان، والسكان والتنمية، والتنمية الاجتماعية، والمرأة، والمستوطنات البشرية.

٨٥- وينبغي أن يظل الأونكتاد بمثابة محفل للمناقشات بهدف النظر في استراتيجيات وسياسات التنمية في اقتصاد عالمي آخذ في العولمة. وفي هذا الصدد ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتحليل وتبادل الخبرات الإنمائية الناجحة واستخلاص الدروس منها. وينبغي للأونكتاد، في عمله التحليلي والتدولي، أن يركز على المجالات التالية:

- العولمة والتنمية؛
 - التجارة الدولية في السلع والخدمات وقضايا السلع الأساسية؛
 - الاستثمار وتنمية المشاريع والتكنولوجيا؛
 - الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة.
- وينبغي للأونكتاد، إلى حين انعقاد الدورة التالية للمؤتمر، أن يركز جهوده على مواضيع قليلة لها أولوية في هذه المجالات.

ألف - العولمة والتنمية

٨٦- سيكون أحد التحديات الرئيسية للأونكتاد في السنوات المقبلة هو تيسير العملية التي تستخدم بها البلدان النامية مزايا العولمة في التعجيل ببلوغ الهدف المتمثل في التنمية المستدامة. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، سيكون من الضروري أولاً مراقبة كيفية تطور وتفاعل بعض العناصر الأساسية للتنمية المستدامة في ظل اقتصاد عالمي آخذ في العولمة بدرجة متزايدة، وتتبع التغييرات في عمليات التفاعل هذه. وسيكون من الضروري،

ثانياً، تقييم أثر هذه العناصر في عملية التنمية، والبحث عن فرص جديدة لدعم التنمية الناتجة عن العولمة والتحرير، وتوفير نهج وإجراءات في مجال السياسة العامة لمساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية المستدامة.

٨٧- وينبغي للأونكتاد، في ميدان العولمة والتنمية، أن يواصل تحليل قضايا الترابط العالمي من وجهة نظر إنمائية، ويركز على قضايا محددة تتصل بالاقتصاد الجزئي والكلّي. وهذه المجموعة من الأعمال ستدعم المناقشات السنوية في مجلس التجارة والتنمية، فتستخدم جملة عناصر من بينها تقرير التجارة والتنمية وتقرير الاستثمار العالمي. وينبغي أن يظل تخفيف الفقر هدفاً هاماً، كما ينبغي تعيين فرص ملموسة لتعزيزه. وستركز هذه الأعمال بصورة محددة على ما يلي:

١٠٠٠ بحث التحديات الإنمائية المحددة فيما يتعلق بالمشاركة الفعالة في التجارة والاستثمار الدوليين، واستخلاص الدروس التي قد تكون ذات قيمة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وخاصة لأقل البلدان نمواً. وهذا البحث للتحديات الإنمائية سيدمج الدروس الإنمائية الهامة المستفادة بخصوص مشاكل إدارة الديون من أعمال الأونكتاد في هذا المجال؛

٢٠٠٠ بحث التجارب الإنمائية الناجحة، واستخلاص الدروس التي قد تكون ذات قيمة لبلدان أخرى، وخاصة لأقل البلدان نمواً، وتعيين الإجراءات الملائمة، ودعم التعاون فيما بين البلدان النامية، في إطار شراكة مع البلدان والمؤسسات المسهّمة في هذا المجال؛

٣٠٠٠ رصد تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً والإعداد، إذا تمت الموافقة على ذلك في دورة الجمعية العامة الثانية والخمسين، لإجراء استعراض وتقييم عالميين لتنفيذ هذا البرنامج؛ وتعزيز إسهام الأونكتاد، بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة داخل قوة العمل المشتركة بين الوكالات والخاصة بأفريقيا من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات.

باء - الاستثمار، وتنمية المشاريع، والتكنولوجيا

٨٨- ينبغي أن يظل الأونكتاد يوفر محفلاً للمناقشات الحكومية الدولية، بمشاركة ممثلين من القطاع الخاص، فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالخصخصة وتنمية المشاريع والتدفقات الدولية للاستثمارات. وينبغي للأونكتاد بوجه خاص أن يعزز الحوار الدولي فيما بين الجهات الفاعلة في التنمية بغرض تقييم التحديات والفرص التي تواجه تنمية المشاريع والناجمة عن الأوضاع الاقتصادية الجديدة الناشئة، بما في ذلك بيئة ما بعد جولة أوروغواي.

٨٩- وسترکز مجموعة الأنشطة هذه على الاستثمار وتنمية المشاريع ومساهمة المشاريع في الاقتصاد العالمي، والقضايا المتصلة بالتكنولوجيا لأغراض التنمية. وسترکز على القضايا التالي ذكرها:

الاستثمار

(أ) تحسين الفهم العام للاتجاهات والتغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات المتصلة به، وأوجه الترابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والتكنولوجيا والتنمية والقضايا المتصلة بالشركات عبر الوطنية بجميع أحجامها ومساهماتها في التنمية، مع نشر النتائج في تقرير الأونكتاد عن الاستثمار العالمي؛

(ب) تحديد القضايا المتصلة بإمكانية وضع إطار متعدد الأطراف بشأن الاستثمار وتحليل آثارها على التنمية، وذلك عن طريق البدء ببحث واستعراض الاتفاقات القائمة، مع مراعاة مصالح البلدان النامية ومع وضع العمل الذي تضطلع به المنظمات الأخرى في الاعتبار. وينبغي، في هذا الصدد، ملاحظة دور منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأنشطة المنفذة في إطار برنامجها الاعلامي لشرح التطورات الأخيرة في هذه المنظمة؛

(ج) إجراء استعراضات مستمرة لسياسة الاستثمار مع البلدان الأعضاء الراغبة في ذلك بغية اطلاق الحكومات الأخرى والقطاع الخاص الدولي على البيانات والسياسات الاستثمارية السائدة في بلد بعينه؛

(د) تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحسين مناخها الاستثماري الشامل والحصول على المعلومات ذات الصلة وصياغة السياسات اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والانتفاع منه. وينبغي إيلاء الاهتمام أيضاً للمساعدة في مجال معايير المحاسبة وتعليم المحاسبة وما يتصل بذلك من الأنشطة؛

(هـ) تعزيز الفرص المتاحة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة عن طريق تسهيل تبادل الخبرات بشأن تعزيز الاستثمار والفوائد المتولدة عن الاستثمار الأجنبي المباشر؛

(و) تشجيع الاستثمار فيما بين البلدان النامية؛

(ز) القيام، تبعاً لتوفر الموارد، بتسهيل عقد حلقة دراسية رائدة تشارك في رعايتها منظمات دولية أخرى ذات صلة، بشأن تعبئة القطاع الخاص من أجل تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى أقل البلدان نمواً. وينبغي أن يقوم مجلس التجارة والتنمية بتقييم نتائج هذه الحلقة الدراسية بغية تقرير المزيد من العمل في هذا الشأن.

تنمية المشاريع

(ح) الاستمرار في مساعدة البلدان النامية المهمة في القضايا المتصلة بالسياسات العامة والأنشطة التدريبية بشأن تنمية إنشاء المشاريع عن طريق برامج مثل "برنامج إنشاء المشاريع للقرن ٢١" وفي مجال إصلاح مشاريع القطاع العام؛

(ط) تيسير تبادل الخبرات بشأن صياغة وتنفيذ استراتيجيات تنمية المشاريع، بما في ذلك المسائل المتصلة بالخصخصة، والخبرات فيما يتعلق بالحوار والتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتعزيز مشاركة مشاريع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي؛ وبحث المشاكل الخاصة المتعلقة بتطوير المشاريع في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛

(ي) تحديد وتحليل المساهمة المحددة التي يمكن أن يقدمها الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال تطوير المشاريع المحلية وتعزيز سبل تيسير التعبئة الفعالة للموارد المحلية؛

التكنولوجيا

(ك) الاضطلاع باستعراضات لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار مع البلدان المهمة بالأمر بغية تحديد خيارات للعمل الوطني، لا سيما تلك التي تعزز القدرات التكنولوجية والابتكار ونقل التكنولوجيا ونشرها^(١)؛

(١) وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٤، الفقرة ٩.

(ل) القيام، عن طريق تبادل الخبرات فيما بين البلدان ذات مستويات التنمية التكنولوجية المختلفة، بتعيين السياسات المؤاتية لبناء القدرات التكنولوجية، والابتكار والتدفقات التكنولوجية إلى البلدان النامية؛

(م) توفير المساعدة التقنية في مجال تطوير الخدمات، بما في ذلك الحصول على المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا، ونشر المعلومات ذات الصلة عن طريق نظم المعلومات وشبكاتها.

٩٠- وينبغي للأونكتاد، في اضطلاع به هذه الأنشطة، وخاصة في مجال إنشاء المشاريع والاستثمار وتنمية المشاريع، أن يضع في الاعتبار العمل الذي أنجزته المنظمات الدولية الأخرى، وتحديدًا منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومجموعة البنك الدولي، بغية تعزيز تضافر الطاقات وتجنب، الازدواج وتنسيق الأنشطة المرتبط بعضها ببعض.

جيم- التجارة الدولية في السلع والخدمات، والقضايا المتصلة بالسلع الأساسية

٩١- ينبغي أن يكون الدور الرئيسي للأونكتاد في ميدان التجارة في السلع والخدمات هو المساعدة على زيادة الأثر الإيجابي للعولمة والتحرير على التنمية المستدامة أقصى زيادة ممكنة وذلك بالمساعدة على دمج البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نمواً وكذلك البعض من البلدان التي لها اقتصادات ضعيفة وسريعة التأثر من الناحية الهيكلية، دمجا فعالا في النظام التجاري الدولي بغية النهوض بتنميتها. ويجب أن تراعى أيضا المصالح الخاصة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وسيشمل العمل المضطلع به في هذا المجال القضايا المتصلة بالاعتماد على السلع الأساسية. وهذا العمل، الذي ينبغي الاضطلاع به بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، سيركز على ما يلي:

١٠- تمكين هذه البلدان من الاستجابة للفرص الناشئة عن اتفاقات جولة أوروغواي بغية جني أقصى فوائد متاحة عن طريق: تحليل أثر اتفاقات جولة أوروغواي على التنمية؛ ودعم القدرات الوطنية من حيث الموارد البشرية والهيكل الأساسية الإدارية، وتمكين الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من التكيف بفعالية بغية الوفاء بالتزاماتهم والاستفادة من حقوقهم؛ ومساعدة البلدان التي هي في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك عن طريق معاونتها على تحسين فهمها للحقوق والالتزامات المتصلة بهذه المنظمة وكذلك تحسين شفافية نظمها التجارية؛ وتعيين العقبات التي تواجه النجاح التجاري، بما في ذلك الحواجز التي تعترض التوسع في الصادرات والتنوع؛ وتوفير محفل لمناقشة القضايا المتصلة بالآفضليات التجارية، بما في ذلك استكشاف الفرص المتاحة لتحقيق أقصى استفادة منها؛ وتيسير فهم النظام التجاري المتعدد الأطراف عن طريق القيام، من منظور إنمائي، بتحليل القضايا المدرجة في جدول أعمال التجارة الدولية، كما يحددها المؤتمر أو مجلس التجارة والتنمية، بما في ذلك القضايا الجديدة والناشئة؛ ومساعدة البلدان النامية، بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية، على تعيين الفرص التي يتيحها الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، بما في ذلك فيما يتعلق باجتذاب الاستثمار والتكنولوجيات الجديدة؛ والإسهام على النحو المناسب في أعمال المنظمات الدولية المختصة في تنفيذ قرار الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي المتعلق بالتدابير المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً وذلك بمساعدة هذه البلدان التي هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية على الاستفادة القصوى من التدابير الخاصة والتفاضلية المنصوص عليها في اتفاقات جولة أوروغواي. ويجب أن يوفر الأونكتاد، في إطار برنامجهِ للتعاون مع منظمة التجارة العالمية، معلومات تحليلية عن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً وعلى البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية؛

٢٠- مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها في قطاع الخدمات، وكذلك على تعيين فرص

التصدير وذلك عن طريق: إجراء تحليل قطاعي يتصل بالموضوع اتصالاً مباشراً؛

٣٠ بحث القضايا المتصلة بقانون المنافسة ذات الصلة الخاصة بالتنمية: مواصلة العمل التحليلي المتعلق بالممارسات التجارية التقييدية؛ ومساعدة هذه البلدان على صياغة سياسات وتشريعات بشأن المنافسة؛ وبناء المؤسسات؛ والتركيز على أفريقيا عن طريق عقد اجتماع إقليمي، ووضع قوائم جرد وإنشاء قواعد بيانات مناسبة، وإنشاء برنامج للتعاون التقني؛

٤٠ تعزيز دمج التجارة والبيئة والتنمية بحيث يواصل الأونكتاد دوره الخاص في هذا الميدان، وفقاً للفقرة ٢٧ من قرار الجمعية العامة ٩٥/٥٠، عن طريق قيامه، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التجارة العالمية وبوصفه هيئة تنسيق للجنة التنمية المستدامة، ببحث قضايا التجارة والبيئة من منظور إنمائي والاضطلاع بالأعمال التي اقترحتها الدورة الرابعة للجنة التنمية المستدامة من أجل الأونكتاد، بما في ذلك ما يتصل منها بميدان القدرة على المنافسة، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، ووضع العلامات الإيكولوجية، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والتدابير الإيجابية، وتحرير التجارة، والتنمية المستدامة؛

٥٠ تناول القضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية عن طريق: بحث التجارب الناجحة في ميدان تنوع السلع الأساسية؛ والإسهام في تحقيق شفافية أسواق السلع الأساسية وتحليل الاتجاهات في الأسواق السلعية بالتنسيق مع الهيئات السلعية الدولية بغية تكملة المعلومات السوقية المتاحة لها من قطاع الأعمال؛ والنهوض بإدارة الموارد السلعية، في سياق التنمية المستدامة؛ والاستمرار في مساعدة منتجيها على استخدام الأدوات التي تحد من المخاطرة.

دال - الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة

٩٢- يتمثل دور الأونكتاد الرئيسي في هذا القطاع في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل هذه البلدان نمواً والبلدان المارة بمرحلة انتقالية، على توليد الخدمات الداعمة للتجارة من قبيل الجمارك والنقل والشؤون المصرفية والتأمين والاتصالات السلعية واللاسلكية والمعلومات التجارية المتكيفة مع احتياجاتها الخاصة، مع التركيز بوجه خاص على الخدمات التي تتناول قطاعات المشاريع غير الرسمية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وينبغي للأونكتاد أن يستعرض ويقيّم التقدم المحرز على صعيد المبادرة المتعلقة بالكفاءة في التجارة، بما في ذلك الخبرة المستفادة حتى الآن من عمل نقاط التجارة وقابليتها للعمل بشكل مترابط. فالنقل السريع للمعلومات وحماية المعلومات بشكل موثوق ضروريان للمشاريع، الكبيرة منها والصغيرة، إذا أريد لها أن تكون قادرة على المنافسة. والحصول على المعلومات التكنولوجية أمر مهم لتمكين البلدان من الاستفادة من العولمة. ولذلك ينبغي تشجيع حرية تدفق المعلومات. ويتوجب على الأونكتاد أن يعزز شبكة نقاط التجارة عن طريق جعل نقاط

التجارة هذه تؤدي وظيفتها على النحو الكامل والكفاءة وعن طريق مساعدة البلدان المهتمة، بالتشاور معها، على إقامة نقاط تجارة جديدة.

٩٣- وينبغي أن يقوم الأونكتاد، بالتعاون وثيق مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومركز التجارة الدولية وسائر المنظمات الدولية ذات الصلة، بما يلي:

(أ) مواصلة تعزيز قدرة البلدان التي يهملها الأمر من بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على التجارة على نحو كفء من خلال برامج مثل "نظام المعلومات المسبقة عن البضائع" أو "النظام الآلي للبيانات الجمركية" أو "برنامج التدريب البحري" أو برنامج "التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية" أو "الشبكة العالمية لنقاط التجارة";

(ب) استكشاف سبل جعل هذه البرامج ذاتية الإستدامة من الناحية المالية;

(ج) تعزيز قدرة نقاط التجارة على أداء وظيفتها بوصفها مراكز إعلام وتدريب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٩٤- قصد تقديم الدعم العملي لأصحاب المشاريع في البلدان النامية، ينبغي أن يتابع الأونكتاد نتائج ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة، المعقودة في كولومبس بأوهايو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وعليه أن يقوم بشكل خاص، في حدود الموارد القائمة، بما يلي:

(أ) تشجيع البلدان النامية ومدها بالمساعدة الملائمة، عند الطلب، لتقييم فعالية خدماتها الداعمة للتجارة وأفضل الممارسات في هذا المجال، في ضوء توصيات ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة؛ وحيثما يكون من الممكن أن يقوم القطاع الخاص بأجزاء من هذه العملية، فإنه يجب تشجيع ذلك؛

(ب) مراعاة العلاقة بين الكفاءة في التجارة والهياكل الأساسية في مجال المعلومات والقيام، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، بتقييم ما للهياكل الأساسية العالمية الناشئة للمعلومات من مضاعفات عملية على التجارة، وتحديد سبل العمل ذات الصلة في هذا المجال.

هـ - التعاون التقني

٩٥- إن برنامج التعاون التقني للأونكتاد عنصر هام في الجهد الشامل الذي يبذله لتركيز عمله على الأنشطة التي تقدم المساعدة العملية الى البلدان النامية. وينبغي أن توجه هذه المساعدة الى أشد البلدان النامية احتياجاً. وينبغي أن تكون لأقل البلدان نمواً الأولوية في المساعدة المقدمة من الأونكتاد. وينبغي تدعيم فعالية وأثر التعاون

التقني الذي يوفره الأونكتاد باعتباره مكملاً أساسياً للعمل التحليلي والتدولي الموجه الى السياسات الذي تقوم به هذه المؤسسة. وينبغي التصدي لاحتياجات محددة لبلدان نامية بعينها ذات اقتصادات ضعيفة وسريعة التأثير من الناحية الهيكلية. وينبغي للأونكتاد أن يواصل تقديم المساعدة التقنية الى الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية. والتعاون التقني للأونكتاد يجب أن يحركه الطلب وأن يكون هادفاً إلى النهوض بقدرة البلدان على تعزيز عملياتها الإنمائية. وعليه أن يساعد الحكومات على تهيئة البيئة التمكينية اللازمة للتنمية وتدعيم قدرة البلدان المستفيدة على المشاركة الكاملة في الاقتصاد العالمي، وخاصة في التجارة والاستثمار الدوليين. والجهات المانحة مدعوة لمواصلة تقديم التمويل لبرامج المساعدة التقنية التي يصوغها الأونكتاد، وزيادته إن أمكن.

٩٦- وتعزيزاً للاتساق الموضوعي والمالي، والقدرة على التنبؤ والشفافية في برنامج التعاون التقني للأونكتاد، ينبغي للمجلس أن يضع استراتيجية لتحقيق الترابط في البرامج العادية والبرامج الخارجة عن الميزانية بما يدعم الروابط بين العمل التحليلي والتعاون التقني. وينبغي على المجلس أن ينظر سنوياً في خطة إرشادية متجددة مدتها ثلاث سنوات للتعاون التقني وأن يستعرض برامج وأنشطة هذا التعاون، بما يشمل فعاليتها من حيث التكلفة. وينبغي رصد وتقييم أنشطة التعاون التقني على أساس متواصل، وخاصة من أجل تقدير أثرها على القدرات الوطنية استناداً الى المؤشرات المناسبة.

٩٧- وينبغي تحديد برنامج التعاون التقني للأونكتاد حسب أولويات برامج عمله. وفي ضوء الأهداف الواردة في الفقرة ٩٥، ينبغي أن يركز التعاون التقني للأونكتاد على المجالات التالية:

١٠٠ العولمة والتنمية:

- المساعدة في بحث تحديات إنمائية محددة تتعلق بالمشاركة الفعالة في التجارة والاستثمار الدوليين؛

- تقديم الدعم المستمر لإدارة الديون؛

١٠١ التجارة الدولية في السلع والخدمات والقضايا المتصلة بالسلع الأساسية:

- النهوض بالقدرات المؤسسية والبشرية لكي تتمكن البلدان النامية من تحليل القضايا الجديدة والناشئة والاستفادة من الفرص الناجمة عن المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف والتقييد بالتزامات في هذا الصدد؛

- مساعدة البلدان النامية في مجال التجارة والبيئة، بما في ذلك عن طريق استخدام دراسات حالات قطرية؛

- دعم الاستراتيجيات في مجال تعزيز المنافسة الوطنية وقانون حماية المستهلكين وصياغة السياسات العامة؛
- الإسهام في التنوع الرأسي والأفقي في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية والتشجيع على استخدام أدوات إدارة المخاطر لصالح المنتجين والمصدرين؛
- الإسهام في الاستفادة من الأفضليات بشكل أفضل عن طريق تحسين سبل التعريف بنظام الأفضليات المعمم والترتيبات التجارية التفضيلية الأخرى؛
- مساعدة البلدان النامية، بالتنسيق مع منظمة التجارة العالمية، في الوصول إلى البيانات المتعلقة بالتجارة والخدمات؛

٣٠ الاستثمار وتنمية المشاريع والتكنولوجيا:

- دعم صوغ سياسات وطنية تشجع على الاستثمار الأجنبي وتعمل على جذبها؛
- دعم صوغ سياسات وطنية تشجع على تنمية القطاع الخاص، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وقضايا الخصخصة؛
- دعم صوغ سياسات وطنية تشجع على تنمية إنشاء المشاريع بما يكفل مشاركة المرأة؛
- تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص؛

٤٠ الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة:

- دعم صوغ سياسات وطنية تشجع على قيام هياكل أساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة؛
- تحسين الخدمات الداعمة للتجارة التي تيسر التجارة والصادرات؛
- تنمية الموارد البشرية؛
- متابعة نتائج ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة وتقديم المساعدة

التقنية في مجالات مثل إنشاء نقاط التجارة، وخاصة في أقل البلدان نمواً.

٩٨- وينبغي النظر في إقامة صندوق استثماري خاص لصالح أقل البلدان نمواً.

٩٩- وينبغي للأونكتاد أن يكشف تعاونه وتنسيقه مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية والمؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الأخرى والوكالات المانحة، فضلاً عن التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية، من خلال ترتيبات رسمية وداخل الآليات القائمة، حسب الاقتضاء. وينبغي أن يكون الهدف من هذا التعاون والتنسيق هو الاستفادة الكاملة من القدرات القائمة، وخلق مزيد من التآزر، وتجنب الازدواجية من أجل الاستفادة المثلى من أثر التعاون التقني. وينبغي أن يؤدي ذلك أيضاً إلى تبادل منهجي للمعلومات ولأفضل الممارسات. وينبغي، حيثما يقتضي الأمر، التماس التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والعالم الأكاديمي.

ثالثاً - أعمال الأونكتاد المقبلة: الآثار المؤسسية

ألف - الأونكتاد في سياق مؤسسي جديد

١٠٠- لقد حدّد الأونكتاد، بوصفه جزءاً من منظومة الأمم المتحدة ومؤسسة مساهمة في تنشيطها، أولويات جديدة وركّز أنشطته، وسيواصل جهوده الرامية إلى زيادة أهميته وفعاليته عن طريق توخّي السلاسة في ميزانيته، وتخفيض عدد اجتماعاته، وترشيد وثائقه، والجدّ في سبيل تحسين التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة قصد تعزيز التكامل.

١٠١- بالنظر إلى ولاية الأونكتاد وما بيّنته الفروع السابقة، سلّم المؤتمر بالحاجة إلى تنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد وإعادة تشكيلها، واتخذ التدابير الضرورية لزيادة كفاءة هذه الآلية وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات اقتصاد عالمي سريع التغير.

١٠٢- يرحّب المؤتمر بإصلاح الأمانة الذي بدأه الأمين العام للأونكتاد ويشجعه على بذل المزيد من الجهود لضمان أن يكون التنظيم الداخلي للأمانة متوافقاً مع الأولويات والأهداف والآلية الحكومية الدولية التي أنشأها المؤتمر.

١٠٣- وبغية تعزيز قدرات الأونكتاد، بما في ذلك التعاون التقني ضمن جملة أمور أخرى، ينبغي استكشاف سبل ووسائل ضمن القواعد والأنظمة المالية القائمة في الأمم المتحدة، من أجل إعادة تخصيص جزء من الوفورات الناشئة عن تحسن الفعالية الإجمالية من حيث التكلفة.

١٠٤- ينبغي لمجلس التجارة والتنمية، لدى صوغ توصياته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن موعد عقد المؤتمرات المقبلة، أن يأخذ في اعتباره استصواب تزامن مؤتمرات الأونكتاد التي تعقد كل أربع سنوات مع دورة ميزانية الأمم المتحدة.

باء - الآلية الحكومية الدولية

١٠٥- يجري تنظيم الآلية الحكومية الدولية وفقاً لبرنامج العمل المقبل للأونكتاد، وهو برنامج يركّز على عدد قليل من القضايا التجارية والانمائية ذات الأولوية التي تتسم بأهمية رئيسية والتي يمكن أن يكون للأونكتاد تأثير كبير عليها. وتنظم الآلية الحكومية الدولية تنظيمياً محكماً من أجل خفض عدد الاجتماعات وتغطية جميع المجالات الهامة لبرنامج العمل، وينبغي أن تركز على البرامج ذات الأهمية والقيمة العملية بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

١٠٦- وعند تنفيذ الأنشطة، ينبغي أن تدمج في عمل الآلية الحكومية الدولية المسائل الشاملة لعدة قطاعات، مثل مشاكل أقل البلدان نمواً، وتخفيف الفقر، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، والتنمية المستدامة، وتمكين المرأة. كما سيتعين أن تكفل الآلية الحكومية الدولية إدارة العمل المضطلع به على صعيد هذه المسائل إدارة مستمرة وفعالة وفي الوقت المناسب، بما في ذلك التنسيق والإشراف.

١٠٧- وبإقرار التوصيات ٤٣١ (د - ١٨) التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته الاستثنائية الثامنة عشرة (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)، يقرر المؤتمر أن يكون هيكل الآلية الحكومية الدولية على النحو التالي:

(أ) يكون المجلس مسؤولاً عن ضمان اتساق أنشطة الأونكتاد عموماً مع الأولويات المتفق عليها. ويضع أو يعدّل الأولويات للفترة المتبقية حتى موعد انعقاد الدورة المقبلة للمؤتمر. كما أنه يتولى وضع معالم قياس وتقييم الأداء على هذا الأساس. وتحقيقاً لذلك، يضمن إخضاع ميزانية الأونكتاد وبرنامج عمله وأنشطته المتعلقة بالتعاون التقني وسياسته الخاصة بالمنشورات لتحريض دقيق، ويضمن تحسين شفافيتها. كما يضمن اتفاق أنشطة هيئاته الفرعية مع ولاياتها، وتنسيقها تنسيقاً دقيقاً مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة وعدم ازدواجيتها مع عمل الهيئات الأخرى. ويضمن المجلس أيضاً تنظيم الجدول الزمني للاجتماعات تنظيمياً دقيقاً وتخفيض عدد الاجتماعات المعقودة في نطاق نشاط الأونكتاد. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية خاصة في ضمان أداء الأونكتاد لعمله بأقصى فعالية ممكنة من حيث الكلفة. كما يقدم إلى الأمين العام للأونكتاد توصيات بشأن توزيع الموارد، بما في ذلك الوفورات المعاد استثمارها وفقاً للفقرة ١٠٣، بين مختلف عناصر برنامج عمل الأونكتاد. وتساعد المجلس في أداء مهامه الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، ولا سيما في تقييمه لما يترتب على برنامج العمل المقترح من آثار تتعلق بالميزانية. كما تتولى الفرقة العاملة مهمة تحديد حجم الوفورات البرنامجية التي حققها الأونكتاد من خلال تبسيط الآلية الحكومية الدولية وزيادة تركيز برنامج العمل. والأمين العام مدعو للتشاور مع الفرقة العاملة خلال إعداد برنامج العمل والميزانية بدءاً من

أبكر مرحلة ممكنة. وينبغي للمجلس ان يستكشف إمكانيات زيادة سلطته المتصلة بالميزانية على برنامج عمل الأونكتاد وأن يعد التوصيات ذات الصلة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

(ب) يستعرض المجلس أنشطة التعاون التقني للأونكتاد وفقا للفقرة ٩٥. وتساعد الفرقة العاملة المجلس في إشرافه على برنامج التعاون التقني.

(ج) يجتمع مجلس التجارة والتنمية، في تأديته للوظائف المسندة إليه، في دورات عادية أو تنفيذية. وتُعقد الدورة العادية للمجلس في جزء واحد في الخريف لمدة عشرة أيام عمل تقريبا. وينبغي أن تشمل تلك الدورة على جزء يتناول بندا موضوعيا في مجال السياسة العامة بغية اجتذاب المشاركة على مستوى رفيع. وينبغي أن تدعى للحضور شخصيات من الجمهور، والقطاع الخاص/قطاع الأعمال، والقطاع الأكاديمي في المجالات المتصلة بأعمال الأونكتاد. ويواصل المجلس في دورته العادية تناول قضايا الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور التجارة والتنمية. كما يستعرض في دورته السنوية التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا وبرنامج عمل الأمم المتحدة لتنمية افريقيا في التسعينات، مع إيلاء اهتمام لدراسة الدروس المستخلصة في مجال السياسة العامة من التجارب الانمائية الناجحة. ويعمل المجلس أيضا على ضمان تحسين التنسيق الأفقي.

(د) يمكن للمجلس أن يجتمع في دورة تنفيذية ثلاث مرات طوال السنة على أن يخطر بها قبل موعد انعقادها بستة أسابيع لتناول مسائل السياسة العامة وكذلك المسائل الادارية والمؤسسية وعندما يتفق على وجود مسائل ملحة لا يمكن تأجيلها إلى الدورة العادية. وتقتصر مدة الدورات التنفيذية عادة على يوم واحد.

(هـ) ينتخب مكتب مجلس التجارة والتنمية في كل دورة عادية لكي يعمل طيلة العام ويخوّل أداء الأعمال الداخلية، بما في ذلك المسائل الادارية والاجرائية، عندما لا يكون المجلس نفسه منعقدا في دورة.

(و) يمكن لمجلس التجارة والتنمية أن ينشئ هيئات فرعية تعرف باسم اللجان. ويحدد اختصاصات واضحة ومحددة للجان ويدرس ويقيم عملها؛ ويمكن للمجلس استحداث هيئات جديدة وإلغاء هيئات قائمة استنادا إلى أولويات التنظيم والعمل المنجز. ويدرس تقارير مختلف الهيئات الفرعية المباشرة من أجل استخلاص العناصر للمنظورات الانمائية للتوصل إلى استنتاجات وتوصيات عملية لتحديد اتجاه العمل الجديد.

وتؤدي اللجان أعمالا متكاملة في مجال السياسة العامة، كل في مجال اختصاصها. وتجتمع اللجان مرة في السنة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك. وينبغي أن تكون مدة دورات اللجان قصيرة قدر الامكان وألا تتجاوز خمسة أيام. وتكون للجان ولايات محددة وتفويض أوسع لاتخاذ القرارات بشأن المسائل الموضوعية.

١٠٨ - تكون للمجلس اللجان الثلاث التالية: لجنة تجارة السلع والخدمات، والسلع الأساسية؛ ولجنة الاستثمار

والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة؛ ولجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية.

١٠٩- وتعالج لجنة تجارة السلع والخدمات والسلع الأساسية المجالات المعرّفة في الفقرة ٩١. وتتناول ضمن هذه المجالات القضايا المحددة في الفقرة ٩١-١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥.

١١٠- وتعالج لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة المجالات المعرفة في الفقرات ٨٧-٩١. وتتناول ضمن هذه المجالات القضايا ذات الأولوية المحددة في الفقرات ٨٩ (أ) - (ز) و ٩١، ٩٣، ٨٩ (ك) - (م) و ٨٧، ١٠٤.

١١١- وتعالج لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية المجالات المعرّفة في الفقرات ٨٨-٩٠ و ٩٢-٩٤ و ٨٧-٨٩. وتتناول ضمن هذه المجالات القضايا ذات الأولوية المحددة في الفقرات ٨٩ (ح) - (ي) و ٩٤ و ٨٧ و ١٠٣، ١٠٤.

١١٢- ويقرر المؤتمر عقد دورة تنفيذية للمجلس في موعد لا يتجاوز ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦، من أجل إنشاء اللجان الثلاث المذكورة أعلاه والقيام، وفقا لقرار المجلس ذي الصلة ٣٥٢ (د - ٣٤) المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، بتحديد بندين من جدول الأعمال من بين القضايا ذات الأولوية لكل من هذه اللجان بالنسبة لدوراتها الأولى.

١١٣- وينبغي أن تنفذ بالكامل التدابير والتوصيات المتفق عليها في الاستعراض الشامل في منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا وذلك من أجل ضمان نجاح برنامج عمل باريس. وعلى الرغم من أن قضايا أقل البلدان نموا ستستعرض على الفور من خلال الآلية الحكومية الدولية بأكملها، فإن الكيان المسؤول في أمانة الأونكتاد عن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة ينبغي أن يشكّل ويزوّد بالموظفين ويؤهل لتمكينه من تنسيق العمل القطاعي، ورصد تنفيذ برنامج عمل باريس وغير ذلك من برامج العمل ذات الصلة للأمم المتحدة وتقديم مدخلات لاستعراضها من قبل مجلس التجارة والتنمية.

١١٤- ومن أجل الاستفادة من مستوى أعلى من الخبرة التقنية، يمكن لكل لجنة أن تعقد اجتماعات للخبراء قصيرة المدة، لا تتجاوز ثلاثة أيام وليس من الضروري أن تكون محصلتها في شكل استنتاجات متفق عليها. ولن يتجاوز العدد الاجمالي لاجتماعات الخبراء ١٠ اجتماعات في السنة. وفي السنة الأولى، يمكن للجنة تجارة السلع والخدمات والسلع الأساسية أن تعقد كحد أقصى أربعة اجتماعات للخبراء. ويمكن لكل لجنة من اللجنتين الأخريين أن تعقد كحد أقصى ثلاثة اجتماعات للخبراء. وبالنسبة للسنوات التالية، يستعرض مجلس التجارة والتنمية توزيع اجتماعات الخبراء فيما بين اللجان آخذا في الاعتبار على النحو الملائم توصيات اللجان في هذا الصدد. وينبغي تقديم تقرير عن المسائل التقنية التي تناقش على مستوى الخبراء إلى الهيئة الأم ذات الصلة التي يمكن لها أن

تحليل التقارير إلى المجلس حسب الاقتضاء. ويترك الأمر للجنة الأم لكي تنظر في الاستنتاجات وتناقش الآثار المترتبة في مجال السياسة العامة. وينبغي للجان، عند الاقتضاء، اتاحة نتائج اجتماعات الخبراء التي تعقد تحت رعايتها لساخر اللجان ذات الصلة. وينبغي لاجتماعات الخبراء أن تحصل من اللجنة الأم على اختصاصات محددة بدقة. وينبغي تنظيم اجتماعات الخبراء بالشكل وبالمشاركة اللذين يفضيان إلى أقصى حد إلى انجاز مهامها. وينبغي تسمية الخبراء من قبل الحكومات، كما ينبغي أن تتوفر لديهم خبرة مثبتة وأن يعملوا في اجتماعات الخبراء بصفتهم الشخصية. ويمكن أن تكون المشاركة في اجتماعات الخبراء من العالم الأكاديمي والقطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية. وينبغي إيلاء اعتبار خاص في الدورة العادية التالية لمجلس التجارة والتنمية لمسألة تحسين مشاركة الخبراء من البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد وتمويل هذا الاشتراك، بغية اتخاذ قرار في هذا الشأن. ويمكن تغطية الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل مشاركة الخبراء من أقل البلدان نمواً من الصندوق الاستثماري المقترح لصالح أقل البلدان نمواً.

١١٥- ويؤكد المؤتمر عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ.

١١٦- ويدعو المؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى النظر في العلاقة بين لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والأونكتاد، مع مراعاة المسؤوليات الخاصة للأونكتاد في هذا المجال، بما في ذلك برنامج عمله.

جيم - اشتراك الفعاليات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد

١١٧- يؤكد المؤتمر من جديد أهمية اشتراك الفعاليات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد. ولهذه الغاية، ينبغي للأونكتاد أن يواصل مراعاة آراء هذه الجهات من خلال دعوتها إلى المشاركة، حسب الاقتضاء، بصفة استشارية في الاجتماعات العامة للمجلس واللجان واجتماعات الخبراء واشتراكها في أنشطته.

١١٨- ومن أجل زيادة تعزيز مشاركة المجتمع المدني وبناء شراكة دائمة من أجل التنمية بين الفعاليات غير الحكومية والأونكتاد، يرجو المؤتمر من الأمين العام متابعة المشاورات مع هذه الفعاليات، آخذاً في الاعتبار تجربة مشاركة المجتمع المدني في سائر محافل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية، وتقديم تقرير مشفوع بتوصيات إلى مجلس التجارة والتنمية.

١١٩- ويحيط المؤتمر علماً مع التقدير بمبادرة الأمين العام الرامية إلى عقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في التنمية لإسداء المشورة له. وينبغي تمويل هذا الاجتماع من الموارد الخارجة عن الميزانية. والأمين العام مدعو إلى إطلاع الدورة العادية التالية للمجلس على الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع وإلى تقديم تقرير بعد ذلك عن النتائج التي يخلص إليها الاجتماع.

دال - الأونكتاد العاشر

١٢٠- يرحب المؤتمر مع التقدير بالعرض الذي قدمته حكومة تايلند لاستضافة الأونكتاد العاشر في عام ٢٠٠٠.

باء - الاجراءات الأخرى التي اتخذها المؤتمر

عرض تقدمت به تايلند لاستضافة الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

أعلن سعادة السيد امنولي فيرافان، نائب رئيس مجلس وزراء تايلند، في الجلسة العامة ٢٤٢ المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، عرض بلاده استضافة الأونكتاد العاشر في عام ٢٠٠٠. ورحب المؤتمر، بالاجماع، بعرض حكومة تايلند ووافق عليه.

جيم - القرارات اللذان اعتمد هما المؤتمر

١٧٢ (د - ٩) الإعراب عن الامتنان لحكومة جمهورية جنوب أفريقيا وشعبها

إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

وقد اجتمع في دورته التاسعة في ميدراوند بناء على دعوة من حكومة جنوب افريقيا.

وإذ يقدر كل التقدير الدعوة إلى استضافة المؤتمر والجهود الهائلة والناجحة التي بذلتها جنوب افريقيا، حكومة وشعباً، في مجالي الإعداد للمؤتمر وتنظيمه.

وإذ يلاحظ مع الارتياح كفاءة وشمول الخدمات التي وضعت تحت تصرف مركز المؤتمرات في غلاغر في ميدراوند.

وإذ يلاحظ أيضاً مع الامتنان ما أبداه شعب جنوب أفريقيا لجميع المشاركين في المؤتمر من ترحيب حار وحفاوة بالغة،

- ١- يعترف مع الارتياح الكبير بالمساهمة القيمة التي قدمتها الحكومة المضيفة في تحقيق إنجازات المؤتمر ذات النظرة التطلعية؛
- ٢- ينوه مع تقدير خاص بالالتزام الشخصي لرئيس المؤتمر بخصوص أعمال المؤتمر؛
- ٣- يعرب عن خالص تقديره لحكومة جنوب افريقيا وشعبها لما أحاطا به المشتركين في المؤتمر من كرم ضيافة ومودة حارة؛
- ٤- يطلب إلى رئيس المؤتمر أن ينقل هذه المشاعر إلى رئيس جمهورية جنوب افريقيا، وعن طريقه، إلى شعب جنوب افريقيا.

الجلسة العامة ٢٥١
١١ أيار/مايو ١٩٩٦

١٧٣ (د - ٩) وثائق تفويض الممثلين في الدورة التاسعة للمؤتمر

إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض^(٢).

الجلسة العامة ٢٥١
١١ أيار/مايو ١٩٩٦

(٢) أصدر تقرير لجنة وثائق التفويض في المؤتمر في الوثيقة TD/376، ويرد نصه في المرفق السادس.

الجزء الثاني

بيانات المواقف المدلى بها فيما يتصل بالاجراءات التي اتخذها المؤتمر في جلسته العامة (الختامية) ٢٥١ المعقودة في ١١ أيار/مايو ١٩٩٦

١- لدى اعتماد إعلان ميدرانند والوثيقة الختامية للمؤتمر وعنوانها "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (انظر الجزء الأول، الفرع ألف)، أدلى ممثلو كوبا وجمهورية ايران الاسلامية وكولومبيا والولايات المتحدة الأمر يكية بالبيانات الواردة أدناه.

٢- قال ممثل كوبا إن وفده يشاطر الجميع بهجتهم وارتياحهم لاعتماد إعلان ميدرانند والوثيقة الختامية للمؤتمر. فلقد تمكن المشاركون، بحكمتهم الجماعية، من إنفاذ الأونكتاد، المؤسسة العالمية التي تعالج المشاكل الاقتصادية الدولية من زاوية التنمية، من الزوال أو من إمكان تحويلها إلى مجرد وكالة مساعدة تقنية للتجارة، وذلك بالرغم من آراء أولئك الذين كانوا، حتى بضعة أشهر قليلة، ينكرون على الأونكتاد حقه في الوجود. لقد كانت جمهورية جنوب أفريقيا، في نظر كل إنسان، رمزا لأمل مقبل ولكنها كانت أيضا، في نظر الكوبيين، مثالا للأخوة والتضامن في الكفاح ضد نظام الفصل العنصري الذي ولى الآن. وإنه لأمر بالغ الدلالة أن تكون ولادة الأونكتاد الجديدة قد تمت في موطن الرئيس نلسون مانديلا.

٣- وهكذا انتهى المؤتمر، الذي تلقى دفعا من روح كرتاخينا، بنظرة تفاؤل تقوم فيها رؤية الأونكتاد على "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية". بيد أنه لا يمكن تحويل هذه الروح إلى أثر عملي ما دام مبدأ "القوي على صواب" يفسد العلاقات الاقتصادية الدولية. فيجري تطبيق تدابير من جانب واحد وتدابير خارج اقليم الدولة تطبيقاً قسرياً ولأغراض سياسية في غالب الأحيان، مما يشكل تجاهلاً للقانون الدولي الحالي ولقواعد النظام التجاري الدولي وخرقاً فاضحاً لسيادة الدول ولمبدأ تقرير المصير. ولهذه الأسباب، لا يسع الوفد الكوبي إلا أن يأسف لأنه لم ترد في الوثيقة الختامية للمؤتمر أية اشارة صريحة إلى استخدام مثل هذه التدابير، بالرغم من الفقرة (هـ) من خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة المعني بالتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن بشأن التدابير التي تعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الكاملة. وهذه التدابير الأحادية الجانب - المسلطة كسيف داموقليس فوق رأس أي بلد، كبيراً كان أم صغيراً، متقدماً كان أم نامياً - تشكل الآن أكبر خطر يهدد النظام التجاري المتعدد الأطراف الجديد الذي يجري بناؤه اليوم.

٤- ولقد أكدت الاعلانات الوزارية للمجموعات الاقليمية، وفي مقدمتها الاعلان الوزاري لمجموعة ال٧٧، الطابع السلبي لهذه التدابير، وتم الاتفاق، حتى الدقيقة الأخيرة من عملية التفاوض في المؤتمر، على إيراد صيغة بشأن هذه المسألة. ومن المؤسف أنه تم حذف هذه الاشارة عندما عارض أحد البلدان عملياً إيراد أية صيغة من الصيغ بشأن هذا الموضوع في الوثيقة الختامية.

٥- ويرى الوفد الكوبي أنه لا يمكن أن تكون هناك شراكة حقيقية ما دام مبدأ "البقاء للأكفأ" يسود العلاقات والمفاوضات الاقتصادية. ويكفي نبذ هذا المبدأ كي ينفتح الطريق أمام التعاون فيما بين الأمم قاطبة.

٦- وأعرب ممثل جمهورية إيران الإسلامية عن ارتياح وفده العميق للنجاح الحقيقي الملموس الذي أحرزه المؤتمر في إيجاد حقبة جديدة يأخذ فيها الاقتصاد العالمي بمبدأ تعدد الأطراف في منعطف القرن - تعدد أطراف لا في التجارة فحسب بل أيضاً في الجغرافية السياسية للتنمية العالمية. وقال إن اختلاف وجهات النظر وتضارب المصالح فيما بين البلدان المشاركة في مفاوضات الأونكتاد العالمية والمتعددة الأطراف بشأن التنمية كانا، وسيظلان، يفضيان إلى ظهور أفكار وحلول جديدة للمشاكل الراهنة. وهذه العملية المتعددة الأطراف يمكن أن تقود بطبيعة الحال إلى نزعة العولمة. وذكر في هذا السياق بأن موضوع الإقصاء كان الموضوع الرئيسي في المائدة المستديرة لرؤساء الدول. والنزعة إلى الإقصاء في نظام التجارة والتنمية الدولي تبطئ سير عمل هذا النظام وتقوض مصداقيته، معززة الميل إلى العودة إلى النهج الثنائية ومن ثم التخلي عن الأفكار المكرسة في إعلان ميدراوند. ولقد سجل الاعلان نقطة انطلاق لموجة جديدة من الأنشطة الإنمائية العالمية. بيد أن اتخاذ خطوات مستترة أو معلنة صوب التدابير الأحادية الجانب والتمييزية أمر يخالف روح ميدراوند. ويؤمل أن يكمن نجاح الأونكتاد التاسع في المسار الذي حدده لقيام شراكة ملموسة على نحو أكبر في المستقبل.

٧- وبعد أن أثنى ممثل كولومبيا على اللجنة الجامعة للعمل الممتاز الذي قامت به في التفاوض على نص الوثيقة الختامية الذي اعتمدها المؤتمر للتو (TD/L.359)، استرعى الانتباه إلى ضرورة أن تتحقق الأمانة بعناية من ترجمة النص الاسباني بكامله، وخاصة الفقرة ٧١.

٨- وقالت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية إن وفدها قد اتى إلى جنوب افريقيا ليحقق نجاحاً، لا على حساب الوفود الأخرى وإنما بالتعاون معها. وأضافت قائلة إن الجو الذي ساد الأونكتاد التاسع قد تجاوز نهائياً جميع الانقسامات وحالات الاستقطاب التي شهدتها دورات المؤتمر السابقة - وهي انقسامات كانت ملحوظة على نحو خاص قبل الأونكتاد الثامن وقد حالت دون أن يحقق الأونكتاد إمكاناته كاملة. ولقد أتاح المؤتمر الحالي للأونكتاد المجال لتحقيق تلك الإمكانيات. وإن الولايات المتحدة، الراغبة في تعزيز شراكتها من أجل تحقيق التنمية والنمو، تنظر إلى النتيجة التي تحققت في ميدراوند على أنها نتيجة يكسب فيها الجميع، وتتطلع إلى تنفيذ خطة العمل تنفيذاً كاملاً. ولقد خطا المؤتمر خطوة هامة في اعتماد برنامج عمل جديد للأونكتاد يشتمل على أولويات، وفي استكمال ذلك بهياكل مؤسسية مبسطة وأكثر فعالية. وتتمثل المهمة القادمة في وضع هذه الهياكل موضع التطبيق. فإذا نجح المجتمع الدولي في ذلك، فسيكون من الأسهل على الدورة العاشرة للمؤتمر في بانكوك أن تحدد المرحلة القادمة من خطة العمل. وأردفت قائلة إنها تعتقد أنه توجد فرصة أكبر الآن للتركيز على الدروس المستخلصة من النجاح والتسليم بالتحديات التي ستتم مواجهتها في المستقبل.

٩- وقالت إن الولايات المتحدة أكدت، عندما بينت آراءها بشأن إقامة شراكة جديدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، أن وجود حكم قائم على المشاركة، وهياكل اقتصادية قائمة على السوق، واحترام حقوق الإنسان وحكم

القانون، واعتماد سياسات بيئية سليمة، كل ذلك يشكل أساس التنمية والنمو المستدامين. وهذه العناصر ضرورية جميعها بنفس القدر لنجاح الاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد سلم بلدها بأهمية تعزيز النظام التجاري القائم على قواعد وبضرورة مراعاة مبادئه. وإن جنوب افريقيا، البلد المضيف، أخذت تسلك هي نفسها طريقاً ديمقراطية تتجلى فيها روح المصالحة والسلم والتعاون. ويأمل وفدها أن ينفخ شيئاً من هذه الروح في عمل الأونكتاد ويتطلع إلى أن يعمل مع رئيس المؤتمر لتحقيق هذه الغاية خلال السنوات الأربع القادمة.

الجزء الثالث

محصلة عمل هيئات الدورة التي شكلها المؤتمر وعمل الاجتماعات الوزارية

ألف - تقرير رئيس اللجنة الجامعة

١- أدلى رئيس اللجنة الجامعة، السيد ويليام روسييه (سويسرا) في الجلسة العامة (الختامية) ٢٥١ للمؤتمر المعقودة في ١١ أيار/مايو ١٩٩٦، بالبيان الشفوي التالي عن عمل اللجنة الجامعة وما أسفر عنه من نتائج:

أتشرف بأن أعرض نتائج مداولات اللجنة الجامعة في إطار البند ٨ من جدول الأعمال، المطروح على المؤتمر في الوثيقة المعنونة "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (TD/L.359). والنص هو نتيجة مفاوضات مكثفة جرت خلال الأسبوعين الماضيين واتسمت بالصعوبة في كثير من الأحيان. وإن النتائج واضحة للعيان ومن حقنا تماماً أن نضجر بإنجازنا هذا. ذلك اني اعتقد أنها حالة يكسب فيها الجميع ويفخر فيها كل شريك ملتزم بهذه الوثيقة بما حققه من نجاح وإنجاز. وأود أن أشكر رؤساء أفرقة الصياغة الثلاثة، السيد كاسافاباني، سفير سنغافورة، والسيد علي مشومو، سفير جمهورية تنزانيا المتحدة، والسيد سكوغو سفير النرويج، ومعاونيه، الذين أمكن بفضلهم تحقيق هذه النتائج. وأود أيضاً أن أوجه عبارات التقدير إلى رئيس المؤتمر، السيد أليك أروين، وزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا، لما قدمه من دعم متواصل وما يتحلى به من ايمان وانفتاح عقل وكفاءة وذكاء، وكل هذه الأمور حفزت المشاركين على أن يعملوا في فريق متراص وكان لها أثر حاسم على نتائج العمل. لقد استوحينا كلنا روح جنوب أفريقيا وميدراوند، وأرجو أن تظل هذه الروح تلهم عمل الأونكتاد والمجتمع الدولي.

وأتشرف الآن، نيابة عن اللجنة الجامعة، بأن أقدم إليكم مشروع النص النهائي في الوثيقة TD/L.359 كي يقره المؤتمر ويعتمده.

باء - محصلة عمل الاجتماعات الوزارية

١- اعتمد الاجتماع الوزاري الثامن لمجموعة الـ ٧٧، الذي عقد في ميدراوند في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦،

"الاعلان الوزاري لمجموعة الـ٧٧"، الذي قدم فيما بعد إلى المؤتمر في الوثيقة TD/372^(٣).

٢- واعتمد الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً، الذي عقد في ميدراند في ١ أيار/مايو ١٩٩٦، "اعلان الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً"، الذي عمم فيما بعد على المؤتمر في الوثيقة TD/373^(٤).

(٣) للاطلاع على النص، انظر المرفق الرابع.

(٤) للاطلاع على النص، انظر المرفق الخامس.

الجزء الرابع

المسائل التنظيمية والإجرائية

ألف - افتتاح المؤتمر

(البند ١ من جدول الأعمال)

١- وفقاً للمادة ١٦ من النظام الداخلي للمؤتمر، أعلن سعادة السيد خوان مانويل سانتوس (كولومبيا)، رئيس الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، افتتاح الدورة التاسعة للمؤتمر في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

باء - انتخاب الرئيس

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢- انتخب المؤتمر بالتزكية، في جلسته (الافتتاحية) ٢٤٠ المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦، سعادة السيد أليك أروين، وزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا، رئيساً له. وأدلى رئيس المؤتمر ببيان لدى توليه منصبه.

جيم - تقرير اجتماع كبار الموظفين السابق للمؤتمر

٣- استمع المؤتمر، في الجلسة ٢٤١ المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الى تقرير شفوي عن اجتماع كبار الموظفين السابق للمؤتمر المعقود في ميدراند في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وقدّم التقرير السيد ويليام روسيه (سويسرا) رئيس مجلس التجارة والتنمية بصفته رئيساً لاجتماع كبار الموظفين. وأيد المؤتمر المقترحات والتوصيات الواردة في تقرير الاجتماع فيما يتعلق بالجوانب الإجرائية والتنظيمية لعمل الدورة التاسعة (TD/371).

دال - انتخاب نواب الرئيس والمقرر

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤- انتخب المؤتمر، في جلسته ٢٤١ المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، السيدة كارمن لوث غواردا (شيلي) مقرر.

٥- وفي الجلسة نفسها، انتخب المؤتمر السيد ويليام روسيه (سويسرا) رئيساً للجنة الجامعة.

٦- ووفقاً لتوزيع مناصب نواب رئيس المؤتمر حسبما أوصى به اجتماع كبار الموظفين السابق للمؤتمر (انظر TD/371، الفقرة ١١)، أعلن المؤتمر انتخاب أعضاء المكتب الـ ٢٢ الذين سيتولون مناصب نواب الرئيس (للاطلاع على تكوين المكتب بكامل أعضائه، أنظر الفقرة ٨ أدناه).

هاء - مكتب المؤتمر

٧- ووفقاً للمادة ٢٢ من النظام الداخلي للمؤتمر، تألف مكتب المؤتمر من ٣٥ عضواً على النحو التالي: رئيس ونواب رئيس المؤتمر، ومقرر المؤتمر، ورئيس اللجنة الجامعة. وقرر المؤتمر كذلك أن يكون تكوين مكتبه على أساس نفس التوزيع الجغرافي لمكتبه في دورته الثامنة، أي سبعة أعضاء من أفريقيا، وسبعة من آسيا، وسبعة من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وتسعة من المجموعة باء، وأربعة من المجموعة دال والصين.

٨- ونتيجة للانتخابات المبيّنة في الفرعين باء ودال أعلاه، كان مكتب المؤتمر في دورته التاسعة على النحو التالي:

رئيس المؤتمر:

السيد أليك أروين جنوب افريقيا

المقرر:

السيدة كارمن لوث غواردا شيلي

رئيس اللجنة الجامعة:

السيد ويليام روسييه سويسرا

نواب الرئيس:

السيد كاساهون آييلي	إثيوبيا
السيد فردينان كاكو أنغورا	كوت ديفوار
السيد كارلوس بيريز ديل كاستيلو	أوروغواي
السيد جون كوك	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
السيد فيليب كوفلييه	فرنسا

السيد بيورن ايكبلوم	فنلندا
السيد مينورو اندو	اليابان
السيد محمد الناصر	تونس
السيد فيكتور غلادوش	أوكرانيا
السيد رو - ميونغ غونغ	جمهورية كوريا
السيد ي. ن. غريكوف	الاتحاد الروسي
السيد أ. هـ. مفضل كريم	بنغلاديش
السيد تيجيندرا خانا	الهند
السيد عبدالله أ. كيغودا	جمهورية تنزانيا المتحدة
السيدة ميليندا كيمبلي	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد يونغتو لونغ	الصين
السيد هانز ماثير	بيرو
السيد باتريسيو ايزوريتا مورا-بوين	اكوادور
السيد لويس نوريغا موراليس	غواتيمالا
المونسنيور ادوارد مولينغز	جامايكا
السيد سايروس ناصري	جمهورية إيران الإسلامية
السيد ارنستو اوآدونيز	الفلبين
السيد آتanas باباريزو	بلغاريا
السيد غانتر بلوغر	ألمانيا
السيد جورج بندرز	هولندا
السيد علي أبو راغب	الأردن
السيد ريكاردو كابريراس رويس كوبا	
السيد ب.ن. سينينزا	زامبيا
السيد ميروسلاف سومول	الجمهورية التشيكية
السيد توماس سوواه	غابون
السيد توغاي اولوسيفيك	تركيا
السيد امنواي فيرافان	تايلند

٩- ووفقا لما جرت عليه العادة، قرر المؤتمر أن يشارك رؤساء الهيئات الأخرى للدورة ومنسقو المجموعات الإقليمية مشاركة تامة في أعمال المكتب.

واو - إقرار جدول الأعمال

(البند ٦ من جدول الأعمال)

- ١٠- اعتمد المؤتمر، في الجلسة ٢٤١ المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، جدول الأعمال المؤقت لدورته التاسعة (TD/365) ووافق على المقترحات المتعلقة بتنظيم عمل الدورة (TD/365/Add.1).

زاي - إنشاء هيئات الدورة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١١- وفي الجلسة ٢٤١، وبناء على توصيات اجتماع كبار الموظفين، قرر المؤتمر إنشاء لجنة جامعة يفتح باب المشاركة فيها أمام جميع أعضاء المؤتمر للنظر في البند الموضوعي (البند ٨ من جدول الأعمال) المَحال إليها من المؤتمر بكامل هيئته وتقديم تقرير بشأنه.

١٢- ووافق المؤتمر على توصية اجتماع كبار الموظفين، بأن تنشئ اللجنة الجامعة أفرقة صياغة فرعية للنظر في المسائل التي تَحال إليها وتقديم تقرير الى المؤتمر بشأنها.

١٣- وقد أُنشأت اللجنة الجامعة، في جلستها الأولى المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، ثلاثة أفرقة صياغة فرعية على النحو التالي:

- فريق الصياغة الأول، برئاسة السيد ك. كيسافاباني (سنغافورة)

- فريق الصياغة الثاني، برئاسة السيد أ. نيكومو (جمهورية تنزانيا المتحدة)

- فريق الصياغة الثالث، برئاسة السيد ب. سكوجمو (النرويج).

١٤- وأجرت اللجنة الجامعة، في جلستها الثانية المعقودة في ١ أيار/مايو ١٩٩٦، توزيعاً أولياً للعمل الذي سيُضطلع به بشأن النص السابق للمؤتمر (TD/367) على النحو التالي:

فريق الصياغة الأول: العولمة والتجارة والسلع الأساسية

المقررات

٩ - ١٩ ثالثاً

٢١ - ٣٠

٣٢ - ٣٥

٤٦ - ٧٠ مكرراً

٧٨ - ٨٠

٨٥ - ٨٦

فريق الصياغة الثاني: الاستثمار، والعلم والتكنولوجيا، وتنمية المشاريع، والهيكل الأساسية الداعمة للتجارة والكفاءة في التجارة

الفقرات

٢٠ - ٢٠ مكرراً
٣١
٣٦ - ٤٥ ثالثاً
٧٤ - ٧١
٨٤ - ٨١
٨٧ - ٩٠

فريق الصياغة الثالث: القضايا المؤسسية والتعاون التقني

الفقرات

٧٥ - ٧٧ مكرراً
٩١ - ١١٠
المرفق الأول

حاء - وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر

(البند ٥ من جدول الأعمال)

(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض

١٥ - أنشأ المؤتمر، في جلسته ٢٤١ المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، لجنة لوثائق التفويض مكونة من نفس الدول التسع التي عينتها الجمعية العامة للأمم المتحدة للعمل في لجنة وثائق التفويض في دورتها الخمسين، أي ترينيداد وتوباغو (الرئيس)، والصين، ولكسمبرغ، ومالي، وجزر مارشال، والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفنزويلا.

١٦ - ووفقاً لما جرت عليه العادة، اتفق المؤتمر على أنه في حالة عدم تمثيل أي من الدول الواردة أعلاه في المؤتمر، يُطلب إلى المجموعة الإقليمية تسمية دولة لتحل محلها.

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض

١٧- اعتمد المؤتمر، في جلسته العامة (الختامية) ٢٥١ المعقودة في ١١ أيار/مايو، تقرير لجنة وثائق التفويض (TD/376)^(١) واعتمد أيضاً القرار الوارد في الفقرة ٨ منه^(٢).

طاء - مسائل أخرى

(البند ٩ من جدول الأعمال)

(أ) إجراء المؤتمر استعراضاً دورياً لقوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د)
(١٩)

١٨- أيد المؤتمر، في جلسته ٢٥١ المعقودة في ١١ أيار/مايو ١٩٩٦، توصيات مجلس التجارة والتنمية الواردة في الوثيقة TD(IX)/CRP.1 وأذن للمجلس بأن يجري المزيد من المشاورات بشأن إدراج الدول الأخرى التي لم تبين حتى الآن ما إذا كانت تفضل إدراج أو تعديل اسمها في أي من قوائم الدول المرفقة بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) وأن يقدم بشكل مباشر هذه السنة (١٩٩٦)، بصفة استثنائية، تقريراً إلى الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة بصورة متزامنة مع تقرير المؤتمر.

١٩- وكما أوصي في الوثيقة TD(IX)/CRP.1، أكد المؤتمر إدراج الدول التالية التي أصبحت أعضاء في الأونكتاد منذ الدورة السابعة للمؤتمر في قوائم الدول المرفقة بقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩)، على النحو التالي:

القائمة ألف

البوسنة والهرسك
أرتيريا
جزر مارشال
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)

القائمة باء

أندورا

(١) استنسخ في المرفق السادس.

(٢) للاطلاع على القرار، انظر الجزء الأول، الفرع ديم (القرار ١٧٣ د - ٩).

القائمة دال

أذربيجان
كرواتيا
الجمهورية التشيكية
جورجيا
لاتفيا
سلوفاكيا
سلوفينيا
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

٢٠- أما الدول التي أصبحت أعضاء في الأونكتاد منذ الدورة السابعة للمؤتمر ولم تتقدم بعد بطلب لإدراجها في أي من القوائم المرفقة بقرار الجمعية العامة، فقد كانت، كما أورد في الفرع الثالث من الوثيقة TD(IX)/CRP.1، الدول التالية:

أرمينيا
أستونيا
كازاخستان
قيرغيزستان
ليتوانيا
بلاو
جمهورية مولدوفا
طاجيكستان
تركمانستان
أوزباكستان

(ب) تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى المؤتمر

٢١- أحاط المؤتمر علماً، في الجلسة نفسها، بمذكرة الأمانة المعنونة "تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى المؤتمر" (TD/368)، التي تسترعي النظر إلى تقارير المجلس عن الدورات التي عقدها منذ الدورة الثامنة للمؤتمر.

(ج) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٨٠ من النظام الداخلي للمؤتمر

٢٢- لاحظ المؤتمر، في الجلسة نفسها، أن الأمانة لم تتلق طلبات جديدة خلال الدورة الجارية من هيئات حكومية دولية لأجل تسميتها لأغراض الفقرتين ١٨ و ١٩ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩).

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

٢٣- قرر المؤتمر، في الجلسة ذاتها، أن يعهد إلى مجلس التجارة والتنمية، في الدورة الأولى التي يعقدها بعد المؤتمر، بمهمة إعداد جدول زمني للاجتماعات للنصف الثاني من عام ١٩٩٦، وفقاً للمبادئ التي اعتمدها المؤتمر في وثيقته الختامية. ويجوز للمجلس، لدى اضطراره بمسؤولياته في هذا الشأن، أن يعمل بواسطة مكتبه، حسب الاقتضاء.

(هـ) الآثار المالية المترتبة على إجراءات المؤتمر

٢٤- لاحظ المؤتمر، في الجلسة ذاتها، أنه ليست هناك آثار مالية إضافية ناشئة عن المقررات والإجراءات التي اتخذها المؤتمر في دورته التاسعة.

باء اعتماد تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

٢٥- عرضت المقررة السيدة كارمن لوث غواردا (شيلي)، في الجلسة (الختامية) ٢٥١ المعقودة في ١١ أيار/مايو ١٩٩٦، مشروع تقرير المؤتمر عن دورته التاسعة (TD/L.355). واعتمد المؤتمر مشروع التقرير وأذن للمقرر، وفقاً للإجراءات المعتاد، باستكمال التقرير النهائي للمؤتمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

كاف - اختتام الدورة التاسعة للمؤتمر

٢٦- بعد أن اعتمد المؤتمر القرار ١٧٢ (د-٩) المعنون "الإعراب عن الامتنان لحكومة جمهورية جنوب أفريقيا وشعبها"^(٣) وأن أدلى ببيانات ختامية ممثلو الكاميرون (باسم مجموعة الـ ٧٧) ومصر (باسم المجموعة الأفريقية) وغانا (بوصف ممثلها رئيساً للمجموعة الأفريقية في جنيف) وكوستاريكا (باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) وماليزيا (باسم المجموعة الآسيوية) وتركيا (باسم المجموعة بء) وإيطاليا (باسم الاتحاد الأوروبي) والصين، واليابان، والاتحاد الروسي، وأستراليا، وأفغانستان، وكندا، والمملكة المتحدة، وتايلند، والأمين العام للأونكتاد، أدلى رئيس المؤتمر، في الجلسة ٢٥١ المعقودة في ١١ أيار/مايو ١٩٩٦، ببيان ختامي وأعلن اختتام الدورة التاسعة للمؤتمر.

(٣) انظر الجزء الأول، الفرع جيم.

المرفقات

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية*

- ١- افتتاح المؤتمر
 - ٢- انتخاب الرئيس
 - ٣- إنشاء هيئات الدورة
 - ٤- انتخاب نواب الرئيس والمقرر
 - ٥- وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر:
 - (أ) تعيين لجنة وثائق التفويض
 - (ب) تقرير لجنة وثائق التفويض
 - ٦- إقرار جدول الأعمال
 - ٧- المناقشة العامة
 - ٨- تعزيز النمو والتنمية المستدامة في اقتصاد عالمي سائر في العولمة والتحرير
- الاستجابة لتحدي الاستفادة إلى أقصى حد من الأثر الانمائي للعولمة والتحرير، مع التقليل إلى أدنى حد من مخاطر التهميش وعدم الاستقرار. ولتحقيق هذه الغاية، سيعالج المؤتمر المواضيع التالية:
- (أ) سياسات واستراتيجيات التنمية في اقتصاد عالمي متزايد الترابط في التسعينات وما بعدها
- ١٠- تقييم إشكالية التنمية في السياق الراهن

٢٠ وضع سياسات واستراتيجيات للمستقبل

-
- * كما أقره المؤتمر في جلسته العامة ٢٤١ المعقوزدة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦.
- (ب) تعزيز التجارة الدولية كأداة للتنمية في عالم ما بعد جولة أوروغواي
- (ج) تعزيز تنمية المشاريع والقدرة التنافسية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية
- (د) عمل الأونكتاد في المستقبل وفقاً لولايته؛ والآثار المؤسسية المترتبة عليه

٩- مسائل أخرى

١٠- اعتماد تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة.

المرفق الثاني

قائمة المتحدثين في المناقشة العامة*
(٣٠ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦)

الثلاثاء ٣٠ نيسان/أبريل (الساعة ٩/٣٠)

الجلسة العامة ٢٤١

- ١- السيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد
- ٢- السيد ماريو دورسو، نائب وزير التجارة في إيطاليا، رئاسة الاتحاد الأوروبي
- ٣- السيد ألفريد نزو، رئيس الاجتماع الوزاري الثامن لمجموعة ال٧٧ والصين
- ٤- السيد رودريغو باردو، وزير خارجية كولومبيا، نيابة عن حركة عدم الانحياز
- ٥- السيد أ. هـ. مفضل كريم، سكرتير وزارة التجارة في بنغلاديش، نيابة عن أقل البلدان نمواً
- ٦- السيدة كاري نوردهايم - لارسن، وزيرة التعاون الإنمائي في النرويج، رئيسة الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بالاستعراض الشامل في منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً

الثلاثاء ٣٠ نيسان/أبريل (الساعة ١٥/٠٠)

الجلسة العامة ٢٤٢

- ١- البروفيسور جواه ديد يوس بينيرو، مفوض اللجنة الأوروبية للعلاقات الخارجية مع بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ومع جنوب أفريقيا أيضاً
- ٢- السيد يوكي هيكو ايكيدا، وزير خارجية اليابان

* بالإضافة إلى البيانات الرسمية التي أدلى بها في المناقشة العامة (البند ٧ من جدول الأعمال)

والمبينة في هذا المرفق، أدلى ممثلو اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بكلمات ممارسة لحق الرد. وستورد البيانات التي أدلى بها في المناقشة العامة، بما فيها البيانات التي أدلى بها ممارسة لحق الرد، في المجلد الثاني من أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة التاسعة.

- ٣- السيد أمنواي فيرافان، نائب رئيس مجلس وزراء تايلند
- ٤- السيد أنطوني نيلسون، وزير التجارة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
- ٥- السيد رو - ميونغ غونغ، وزير خارجية جمهورية كوريا
- ٦- السيد فرانس بلانكارت، سكرتير الدولة للشؤون الاقتصادية الخارجية في سويسرا
- ٧- السيد أسامة جعفر فقيه، وزير التجارة في المملكة العربية السعودية
- ٨- السيدة وو يي، وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي في الصين
- ٩- السيد أوليه نورباك، وزير الشؤون الأوروبية والتجارة الخارجية في فنلندا
- ١٠- السيد يوري ن. غريكوف، النائب الأول لوزير العلاقات الاقتصادية الخارجية في الاتحاد الروسي
- ١١- السيد دان ك. آبوداكبي، نائب وزير التجارة والصناعة في غانا
- ١٢- السيد جون غودفريه، عضو البرلمان، السكرتير البرلماني لوزير التعاون الدولي لشؤون الفرائض في كندا
- ١٣- السيد يحيى علي اسحق، وزير التجارة في جمهورية ايران الاسلامية
- ١٤- السيد جورج وولفارت، سكرتير الدولة للشؤون الخارجية والتجارة الخارجية والتعاون في لكسمبرغ
- ١٥- السيد ألفريدو ف. شياراديا، نائب سكرتير العلاقات الاقتصادية الدولية، وزارة الخارجية والتجارة الدولية في الأرجنتين

- ١٦- السيدة أ. فان دوک - فان ويله، وزير التجارة الخارجية في هولندا
- ١٧- السيد محمد مهدي صالح، وزير التجارة في العراق
- ١٨- السيد خوسيه ب. لويس غومس، رئيس معهد التعاون البرتغالي في البرتغال
- ١٩- السيد فيجاي س. ماخان، الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية المكلف بشؤون التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي
- ٢٠- السيد محمد العلمي، وزير التجارة الخارجية في المغرب
- ٢١- السيد غوس بيترسكي، السفير والممثل الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في جنيف
- ٢٢- السيد ستيليانوس بيراكس، الأمين العام للشؤون الأوروبية، وزارة خارجية اليونان
- ٢٣- السيد لويس ميرا آغيريه، وزير التخطيط في شيلي
- ٢٤- السيد سيليا موليسا، وزير التجارة والصناعة والتعاونيات في فانواتو

الأربعاء ١ أيار/مايو ١٩٩٦ (الساعة ١٠/٣٠)

الجلسة العامة ٢٤٣

- ١- السيد محمد الناصر، السفير وممثل تونس الدائم
- ٢- السيد بيهين داتو حاج عبد الرحمن طيب، وزير الصناعة والموارد الأساسية في بروني دار السلام
- ٣- السيد كرك شو تينغ، نائب وزير التجارة الدولية والصناعة في ماليزيا
- ٤- السيد تيميل اسكيت، نائب وكيل وزارة الخارجية في تركيا
- ٥- السيد ايدا باغوس سودجانا، وزير التعدين والطاقة في أندونيسيا

- ٦- السيد فرديناند كاكو أنغورا، وزير التجارة في كوت ديفوار
- ٧- السيد كو تساي كي، السكرتير البرلماني، وزارة المالية في سنغافورة
- ٨- السيد عبد الرؤوف المبارك، وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة في الإمارات العربية المتحدة
- ٩- السيد ماکوتو تانيغوشي، نائب الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- ١٠- السيد رومولوس ايوان بوبسكو، وزير التجارة في رومانيا
- ١١- السيد سيرجيو غونزالس غالفيس، وكيل الشؤون المتعددة الأطراف، أمانة العلاقات الخارجية في المكسيك
- ١٢- السيد ياسيك بوشاكس، وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية في بولندا
- ١٣- السيد ج. دينيس بيليسله، المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية
- ١٤- السيد يوستوس أ.أ. مودافادي، المفوض السامي نيابة عن الأونورابل ج. ف.ك. بارماساي عضو البرلمان، معاون وزير التجارة والصناعة في كينيا
- ١٥- السيد حازم قواسمي، ممثل فلسطين

الأربعاء ١٠ أيار/مايو ١٩٩٦ (الساعة ١٥/٠٠)

الجلسة العامة ٢٤٤

- ١- السيد ريجينالد موريلز، سكرتير الدولة للتعاون الإنمائي في بلجيكا
- ٢- السيدة كاري نورد هايم - لارسن، وزيرة التعاون الإنمائي في النرويج
- ٣- السيد بيتر بروكنر، وكيل الشؤون المتعددة الأطراف، وزارة خارجية الدانمرك
- ٤- السيد ميروسلاف سومول، نائب وزير الصناعة والتجارة في الجمهورية التشيكية

- ٥ السيد ريكاردو كابريساس رويز، وزير التجارة الخارجية في كوبا
- ٦ السيد ريموندو بيريز - هرنانديز، السفير وممثل اسبانيا الدائم في جنيف
- ٧ السيد جيغمي ي. ثنلي، نائب الوزير وممثل بوتان الدائم في جنيف
- ٨ الدكتور نوربرت لامرت، سكرتير الدولة البرلماني، وزارة الاقتصاد الاتحادية في المانيا
- ٩ السيد خيسوس سياده، نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية
- ١٠ السيد فيدريكو ألبيرتو كويلو، الوكيل التقني لرئاسة الجمهورية الدومينيكية
- ١١ السيدة جوانا هيوت، نائبة سكرتير وزارة الخارجية والتجارة في استراليا
- ١٢ السيد فيكتور كلادوش، النائب الأول لوزير العلاقات الاقتصادية الخارجية والتجارة في أوكرانيا
- ١٣ السيد بافيل هيرمو، سكرتير الدولة، وزارة الاقتصاد في سلوفاكيا
- ١٤ السيد ه.م. موريرا، وزير التجارة والصناعة في زمبابوي

الأربعاء ١ أيار/مايو ١٩٩٦ (الساعة ١٨/٣)

الجلسة العامة ٢٤٥

- ١- السيد يو مارونو، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
- ٢- السيد جاونا رافالوسون، السفير وممثل مد غشقر الدائم في جنيف
- ٣- السيد ويرنر كورالس، السفير ورئيس وفد فنزويلا
- ٤- السيد برندان هولن، عضو البرلمان، وزير البيئة في أيرلندا
- ٥- السيد ارنستو اوردونيز، نائب وزير التجارة والصناعة في الفلبين
- ٦- السيد نغوين هوان كوانغ، نائب وزير التجارة في فيت نام
- ٧- السيد هلال المطيري، وزير التجارة والصناعة في الكويت
- ٨- السيد م. أ. اوفور، نائب المفوض السامي لنيجيريا لدى جنوب أفريقيا
- ٩- السيد مايكل بارتولو، السفير وممثل مالطة الدائم في جنيف
- ١٠- السيد ف. تسبكالو، نائب وزير خارجية بيلاروس
- ١١- السيد ب. ج. ي. فريزيلا، المدير التنفيذي للمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية
- ١٢- السيد رولف و. بوينكه، المدير العام للصندوق المشترك للسلع الأساسية
- ١٣- السيد ايف بيرتيلو، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا، وقد تحدث أيضاً باسم اللجان الإقليمية للأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/اللجنة الاقتصادية لأوروبا/اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي/اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ/اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)

١٤- السيد دونيس بين، مدير الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٥- السيدة كيريسيتين ترون، نائبة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

الخميس ٢ أيار/مايو ١٩٩٦ (الساعة ١٠/٣٠)

الجلسة العامة ٢٤٦

- ١- السيد فاتح سينغ تارو، وزير التجارة في نيبال
- ٢- السيد تيجيندرا خانا سكرتير التجارة في الهند
- ٣- السيدة ميليندا ل. كمبل، نائبة معاون سكرتير الدولة، مكتب شؤون المنظمات الدولية، وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية
- ٤- السيد فيكتور ريكو فرونتورا، سكرتير العلاقات الاقتصادية الدولية، وزارة خارجية بوليفيا
- ٥- السيد كينغسلي ت. وكريماتين، وزير التجارة الداخلية والخارجية والغذاء في سري لانكا
- ٦- السيد كارلوس بيريز ديلكاستيو، نائب وزير العلاقات الخارجية في أوروغواي
- ٧- السيد منير زهران، السفير، وممثل مصر الدائم في جنيف
- ٨- السيد بول تبيينغ، مدير مشاريع السياسة، وزارة الخارجية والتجارة في نيوزيلندا
- ٩- السيد إمر دوناي، وزير الصناعة والتجارة في هنغاريا
- ١٠- السيد أولديميرو بالوا، وزير الصناعة والتجارة والسياحة في موزامبيق
- ١١- السيد تسوغت تسيفغميد، وزير التجارة والصناعة في منغوليا
- ١٢- السيد أتاناس باباريزوف، وزير التجارة والتعاون الاقتصادي الخارجي في بلغاريا

- ١٣- السيد باتريسيو ايزورييتا مورا - بوون، وكيل السياسة الاقتصادية الدولية، وزير العلاقات الخارجية في
أكوادور
- ١٤- السيد كيم تونغ ميونغ، نائب رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية في جمهورية كوريا الشعبية
الديمقراطية

الخميس ٢ أيار/مايو ١٩٩٦ (الساعة ١٥/٠٠)

الجلسة العامة ٢٤٧

- ١- السيد أ. س. همباي، عضو البرلمان، نائب وزير التجارة والصناعة في زامبيا
- ٢- السيد نيسستور اوسوريو، رئيس وفد كولومبيا
- ٣- السيد جاك غودفرين، الوزير المسؤول عن التعاون في فرنسا
- ٤- السيد سيمور سانت ادوارد مولينغز، عضو البرلمان، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا
- ٥- السيد دافور ستيرن، وزير الاقتصاد في كرواتيا
- ٦- السيد عبد الكريم هرشاوي، وزير التجارة في الجزائر
- ٧- السيد قاساهون أيلة، وزير التجارة والصناعة في اثيوبيا
- ٨- السيد خوان خوسيه ماير، سفير بيرو لدى جنوب افريقيا
- ٩- السيد بيير ايلوندو ماني، وزير التنمية التجارية والصناعية في الكاميرون
- ١٠- السيد فرانسيسكو غومز ماياتو، وزير التجارة والسياحة في أنغولا
- ١١- السيد علي صالح الصالح، وزير التجارة في البحرين
- ١٢- السيد سيكو كونات، وزير التجارة والصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في غينيا
- ١٣- السيد عبد الله أ. كيغودا، وزير الصناعات والتجارة في جمهورية تنزانيا المتحدة
- ١٤- السيد ألونكيو كيتيخون، السفير فوق العادة ومطلق الصلاحية، الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

١٥- السيد راشكاسوار بورياغ، عضو البرلمان، وزير التخطيط الاقتصادي والمعلومات والاتصالات في موريشيوس

١٦- السيد خافيير بوناغاس، السفير الخاص لدى الأونكتاد التاسع، بنما
الخميس ٢ أيار/مايو ١٩٩٦ (الساعة ٨/٣٠)

الجلسة العامة ٢٤٨

- ١- السيد مطهر السدي، نائب وزير التخطيط والتنمية في اليمن
- ٢- السيد بيرخيت-أب هابيماريام اوغبازي، مدير شعبة التجارة الخارجية والمحلية، وزارة التجارة والصناعة في اريتريا
- ٣- السيد فردينان كاكو أنغورا، وزير التجارة في كوت ديفوار نيابة عن مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
- ٤- السيد ادوارد كواميه، المدير التنفيذي للمنظمة الدولية للكاكاو
- ٥- السيد مارتن خور، شبكة العالم الثالث
- ٦- السيد دان كونياه، المدير المساعد للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
- ٧- السيد هانس آلديرز، المدير والمنسق التنفيذي لشؤون العولمة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الجمعة ٣ أيار/مايو ١٩٩٦ (الساعة ١٠/٣٠)

الجلسة العامة ٢٤٩

- ١- السيد ريتشارد كيجوكا، وزير التجارة والصناعة في أوغندا
- ٢- السيد بيورن فون سيدو، وزير الصناعة والتجارة في السويد
- ٣- المونسنيور ديارمويد مارتن، سكرتير المجلس البابوي "العدالة والسلام"، ممثل الكرسي الرسولي

- ٤- السيد جوزيف سيسلاك، سكرتير الدولة للشؤون الخارجية في سلوفاكيا، وقد تحدث باسم اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى
- ٥- السيد مصطفى أ. سريج، وكيل وزير التجارة في السودان
- ٦- السيد رياث رحمن، السفير وممثل بنغلاديش الدائم في نيويورك
- ٧- السيد عبد الحفيظ زليطني، وزير التخطيط والاقتصاد والتجارة في الجماهيرية العربية الليبية
- ٨- السيد رينيه انطونيو ليون، نائب وزير الاقتصاد، وزارة الاقتصاد في السلفادور
- ٩- السيد هيرالد كريد، السفير، البعثة الدائمة للنمسا في جنيف
- ١٠- السيد سلمان فاروقي، السكرتير ونائب وزير التجارة في باكستان
- ١١- السيد نيفيل يوسف لامدان، السفير فوق العادة ومطلق الصلاحية، الممثل الدائم لاسرائيل في جنيف
- ١٢- السيد الحسن آغ حامد موسى، المدير الوطني للشؤون الاقتصادية في مالي
- ١٣- السيد أو. آي، السفير وممثل ميانمار الدائم في جنيف

الجمعة ٣ أيار/مايو ١٩٩٦ (الساعة ١٥/٠٠)

الجلسة العامة ٢٥٠

- ١- السيد سوتيريو زاخيوس، السفير وممثل قبرص الدائم في جنيف
- ٢- السيد راندولف ياوفي، السفير والمستشار التقني لوزارة التخطيط الاقتصادي والريفي في توغو
- ٣- السيد شابوا كوكونغوا، مفوض ناميبيا السامي لدى جنوب افريقيا
- ٤- السيد تيتو مبوليني، وزير العمل في جنوب أفريقيا
- ٥- السيد جيلبيرتو سابويا، السفير ونائب ممثل البرازيل الدائم

- ٦- السيد هيال الله عزيزي، الرئيس والمدير العام، بنك ميل أفغان، رئيس وفد أفغانستان
- ٧- السيد شربل اسطفان، القائم بالأعمال، سفارة لبنان في جنوب افريقيا
- ٨- السيد ه. دي هارين، المدير العام المساعد للإدارة الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة الأغذية والزراعة
- ٩- السيد فاوستو لوتشيتي، المدير التنفيذي للمجلس الدولي لزيت الزيتون
- ١٠- السيد براديب س. ميهتا (الهيئة الدولية للمستهلكين)
- ١١- السيد هارولد أ.م. روشا، الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة
- ١٢- السيدة أودريه روز، الاتحاد العالمي للعمل

المرفق الثالث

الخطب التي أقيمت في الحفلة الافتتاحية والبيانات الرئيسية الأخرى

ألف - الخطب التي أقيمت في الحفلة الافتتاحية في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦

١- الخطاب الذي ألقاه صاحب السعادة السيد نيلسون مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

يحتشد هذا الجمع الكبير في لحظة حاسمة يواجهها العالم فيها تحديات التنمية والفقر العالمي. وإنه لشرف لجنوب أفريقيا أن تستضيف أولئك الذين لعبوا مثل هذا الدور الحيوي في تحريرنا. ويسرنا بوجه خاص، في هذه الذكرى الثانية ليوم الحرية لدينا، أن نرحب بكم جميعاً من القلب. إن تحرير جنوب أفريقيا يتيح لنا أخيراً فرصة التصدي للفقر وعدم المساواة اللذين خلفهما الفصل العنصري. وهو يتيح لنا ظروفاً مواتية لبناء إطار ينهض فيه النمو المستدام والتنمية المتوازنة في الجنوب الأفريقي بصفة خاصة. ونحن لا نضلنا الأوهام فننخدع عن ضخامة المهام التي نواجهها كبلد، وكإقليم، وكقارة - ولكننا واثقون أيضاً أننا نحز تقدمًا ونتعلم دروساً ذات قيمة. إن قضايا التجارة والتنمية تمس العالم أجمع، ولكنها تكتسي أهمية خاصة في أفريقيا، التي وضعها التاريخ والظروف في أدنى درجات سلالم كثيرة، والتي صحتُ منها العزم على تحقيق بعثها الموعود. ولذا فنحن نشكر الأونكتاد على اختياره لبلدنا ولقارتنا أفريقيا مكاناً لانعقاد مؤتمره الوزاري التاسع. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المؤتمر على الثقة التي أولاها لحكومة جنوب أفريقيا بانتخاب جنوب أفريقيا لرئاسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

حينما شرع زعماء العالم منذ ثلاثة عقود مضت في إنشاء أداة تمثلت في الأونكتاد للمعاونة في التغلب على ضروب الظلم في الاقتصاد العالمي، لم يكن لديهم أدنى تصور أن السنوات الخاتمة لهذا القرن سوف تشهد هذا المدى الذي وصل إليه الآن الجوع والتشرد والبطالة. فعلى الرغم من المكاسب الاقتصادية والتكنولوجية الهائلة التي أحرزت، وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة، فالواقع أن العالم في نهاية هذا القرن العشرين لم يعد ذلك المكان الآمن لمعظم سكانه وأن الفقر والحاجة لا يزالان يخران حياتهم. ولئن كانت هذه المحن لا تزال تكتنفنا، فنحن نجد أنفسنا في نواحي أخرى نعيش في عالم جد متغير عن العالم الذي كان الأونكتاد قد تعرف فيه لأول مرة على الاحتياجات الخاصة التي تنفرد بها البلدان النامية. فقد تغيرت التكتلات الاقتصادية والتجارية القديمة التي كانت تشكل صورة التجارة العالمية. وتغير النظام التجاري العالمي. وأصبحت حركات رؤوس الأموال أكثر حرية - وأكثر تقلباً - كما نشاهد ذلك الآن في جنوب أفريقيا. ولا تني التكنولوجيا تتغير بخطى سريعة متزايدة على نطاق عالمي، وتستحث حركة تغيير سريعة في العمليات الصناعية.

وهذه التغييرات تولد فرصاً كبيرة - وتحديات ومشاكل عويصة أيضاً. وهي تكتسي معاني محددة

ومتباينة بالنسبة لأصحاب اللعبة الأقوياء في الاقتصاد العالمي وبالنسبة لأولئك الذين لا حول لهم. فغنيمة زيادة فرص الوصول إلى الأسواق والتجارة الحرة أو المنصفة تذهب إلى عواصم العالم، ولكنها لا تنطوي على بشارة لتلك البلدان التي تنتج عدداً ضئيلاً من السلع والخدمات لتتاجر فيها دون أن تملك القوة السوقية التي تتيح لها بلورة مصالحها. يضاف إلى ذلك أن المظالم التي يتعرض لها شطر كبير من العالم، وخاصة أقل البلدان نمواً، تتفاقم من جراء عدم إمكان الوصول إلى أدوات كانت متاحة للبلدان الأخرى عندما كانت في مثل موقفها. ويكمن الخطر، فيما إذا ترك النظام الراهن يجري في أعنته، في ترسيخ هذا التفاوت وتوسيع الهوة بين الأمم الغنية والفقيرة.

ولذا فلا بد أن تصاغ مهمتنا من واقع الاحتياجات الحقيقية لأولئك الذين همّشهم التاريخ. نحن لا نستطيع أن ندعهم عرضة لأهواء الاقتصاد العالمي، فلقد كان ذلك بالتحديد هو الحكمة التي أوصت بتأسيس الأونكتاد. ومن القضايا الشائعة وجوب تصدي الأمم المتحدة لا عادة تشكيل هيكلها تلبية لاحتياجات الألفية الجديدة. ويتعين على الأونكتاد، وبنفس القدر، أن يصوغ لنفسه موقفاً جديداً في الاقتصاد العالمي، في ضوء هذه المتغيرات والاحتياجات، حتى يتهيأ له أن ينجز في القرن الحادي والعشرين المقاصد التي أنشئ لأجلها. ونؤمن بأن "الشراكة من أجل التنمية"، القائمة على الأفكار التي أفصح عنها الأونكتاد منذ أربع سنوات مضت، تأتي في الصميم من ذلك الموقف الجديد.

وتبرز من خلال تجربة جنوب أفريقيا الذاتية، ونحن نغالب مهمة التصدي لهوة التفاوت الواسعة لدينا بين الثروة والفقير، ثلاثة جوانب من الشراكة بصفة خاصة.

أولاً، إن التغييرات التي طرأت على المجموعات الاقتصادية والتجارية تتطلب ترتيبات أكثر مرونة تتعدى مجرد العلاقة بين الأمم المتقدمة والأمم النامية. وعلى سبيل المثال، فإن علاقة جنوب أفريقيا بالجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي، ذات الأهمية الأساسية بالنسبة لنا، نوع من الشراكة يختلف إلى حد بعيد عن شراكتنا مع الاتحاد الأوروبي. ومن هنا، فإن كل شراكة سوف تتطلب العناية باحتياجات وظروف قائمة بذاتها.

ثانياً، أن مسؤولية التنمية لا تقع على عاتق الحكومة وحدها. فمقتضى النجاح أن تنضم يد الحكومة إلى يد شركائها في المجتمع: أي المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، وسائر أطراف المجتمع المدني.

وأخيراً، لا بد أن يتذكر كل هؤلاء الشركاء أن امكانية مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية واسعة المدى جداً في الواقع، سواء في البنية التحتية، أو التغيير التكنولوجي أو تنمية الموارد البشرية. وينبغي في هذا الصدد التعاون لجعل التنمية جزءاً لا يتجزأ من مسعى العمل التجاري، لا مجرد نشاط إضافي قد ينخرط أو لا ينخرط فيه.

ونحن على ثقة من أن هذا المؤتمر سوف يقوي التزامن المشترك ويهيء الأساس لتعزيز الشراكة باتساع العالم من أجل التنمية والرخاء والسلام. ونحن نعتقد أنه سوف يسفر عن قيام الأونكتاد بتقديم دعم ملموس لبناء

تلك الشراكة وتيسير التجارة والاستثمار.

إن علينا مسؤولية مشتركة في طي الآثار المؤلمة الناجمة عن السياسات الماضية. وعلينا تجاه الأجيال المقبلة تبعة عدم تأييد أنماط الهيمنة والتبعية، والتشاؤم والمصلحة الشخصية الفجة. إن السلام والتنمية لا ينفصلان، وما لم يُخفف الفقر الذي يعمّ شطراً كبيراً من العالم، فلن تعدو ديمقراطيتنا وحقوق الإنسان بالنسبة لكثير منا أن تكونا شكلين عرضة دائماً للخطر.

ونحن على ثقة من أن الأمم المتحدة، وهذا المؤتمر بالذات، سوف تتقدم بالعالم على طريق الشراكة والمسؤولية لبناء علاقة عادلة ومنصفة. أتمنى لكم التوفيق في مداولاتكم وأأمل أن تقضوا أياماً لا تنسى في بلدنا.

٢- الخطاب الذي ألقاه الدكتور بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة

أئذ نولي أولاً بالتعبير عن بعض الأفكار الذاتية. وفي ذلك فإنني أعلم أنني لا أتكلم باسم الأمم المتحدة وحدها ولا باسمي فحسب، بل باسم كل فرد من الحاضرين هنا اليوم.

إننا جميعاً في غاية التأثر بترحيب الرئيس نيلسون مانديلا بنا في جنوب إفريقيا، في مناسبة انعقاد هذا الأونكتاد التاسع. ولا أدل من ذلك على أن جنوب إفريقيا قد تغلبت على شرور ماضيها. وليس هناك بيئة أكثر من ذلك على أن جنوب إفريقيا قد خطت خطوات جبارة إلى الأمام على طريق الديمقراطية والمساواة والمصالحة الوطنية. لقد أصبحت جنوب إفريقيا بفضلكم، يا سيدي، قدوة للعالم، وجنوب إفريقيا مصدر فخر للمجتمع الدولي.

لقد خضتم أنتم وبلدكم كفاحاً طويلاً من أجل العدالة الاجتماعية. وقد خاض الأونكتاد أيضاً كفاحاً مماثلاً. إن جدول أعمال الأونكتاد التاسع تحد للمجتمع الدولي. ويتمثل هذا التحدي ببساطة في "تعزيز النمو والتنمية المستدامة في اقتصاد دولي تجري عولمته وتحريره".

لقد أصبح الاقتصاد العالمي الآن من حقائق الحياة. ففي الحقل الاقتصادي، بدأت الشركات الكبيرة تحس أثر التقدم التكنولوجي وأساليب الإنتاج الجديدة. وهي تسعى دوماً إلى مزيد من الكفاءة والانتاجية. وقد بدأت تصبح شركات عالمية تشكل في الغالب جزءاً من مجموعات عبر وطنية عملاقة. لقد تحققت بالفعل عولمة القطاع المالي برمته، وتحولت عملياته بفعل اللاتنظيم وإلغاء الرقابة على النقل والاتصال الفوري في جميع أنحاء العالم. وفي الحقل الإعلامي، أصبح توصيل قدر كبير من البيانات توصيلاً فورياً وعالمياً سمة جديدة في الحياة الدولية، إن العولمة تقود إلى التقدم، ولا بد من تشجيعها. غير أن الأخطار تظل ماثلة. فالاقتصاد العالمي يمكن أن يشق على من يعجزون عن الاستفادة مما يتيح من فرص. والوشائج التقليدية للتوافق والتضامن يمكن أن تتقوض. ويمكن لبلدان ومناطق بأكملها أن تنهزم. ومن هنا تزداد الفجوة بين الأغنياء والفقراء اتساعاً.

لقد استحدثت الأونكتاد مفهوم الترابط. والأونكتاد يفهم كيف تجتمع مكونات التنمية لتصبح كلا واحدا. ولذلك، تظل مهمة الأونكتاد اليوم على أهميتها التي كانت لها من قبل. لقد تغير العالم، ولكن المهمة الأساسية للأونكتاد لم تتغير. ومهمته تتمثل في كفالة أن تكون التجارة الدولية قوة من أجل التنمية المتصلة لجميع الشعوب والأمم. وكان هذا هو التحدي الذي كان الأونكتاد يجابهه بالأمس، وهو الذي ما زال الأونكتاد يجابهه اليوم.

لقد انعقد الأونكتاد الأول، قبل اثنين وثلاثين عاما، في جنيف بدعوة من الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد برهن من صاغوا مهمة الأونكتاد ومقاصده على أنهم ذوو نظر ثاقب وخيال سياسي. فإذا التفتنا إلى الماضي، رأينا كم كانوا مبدعين. لقد حددوا هدف الأونكتاد وغرضه، ببساطة، بأنهما جعل التجارة الدولية الأداة الرئيسية للتنمية الاقتصادية.

لقد أرسى راؤول بريبيش، الذي أصبح فيما بعد أول أمين عام للأونكتاد، في تقريره الاستهلالي الشهير الذي قدمه إلى الأونكتاد الأول، المبادئ التوجيهية لنظرة جديدة مناصرة للعالم الثالث إلى السياسة في مجال التجارة الدولية. وفوق هذا الأساس جرى، مع الزمن، بناء هياكل جديدة تماما للقانون الانمائي الدولي.

وكثير ممن اشتركوا في هذه الانطلاقة الجديدة كانوا من أمريكا اللاتينية. ولقد كان مانويل بيريس غيريرو من أبناء أمريكا اللاتينية أصحاب الرؤية في التنمية.

واليوم، وفي ظروف مختلفة، يواصل أبناء أمريكا اللاتينية هذا التقليد. وكان الأونكتاد الثامن، الذي عقد في كراتاخينا حدثا بارزا ومعلما على الطريق. وأود أن أشيد اليوم بالعمل الذي يؤديه السيد روبنس ريكوبيرو، الأمين العام الحالي للأونكتاد. إنه يواصل اليوم، هو وغيره من أبناء أمريكا اللاتينية هذا التقليد العريق المتمثل في الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

وفي البداية، كان دور الأونكتاد هو تحديد المبادئ والسياسات ومناقشتها. وجرى الاضطلاع بدراسات للقضايا الاقتصادية والمالية البالغة الأهمية التي تؤثر في البلدان النامية. وشجعت جميع الدول على الاشتراك. كما أن الحوار بين الشمال والجنوب جرى، في شطر كبير منه، داخل الأونكتاد. بدعم من الأونكتاد وتحقيقا لما يتوخاه من غايات.

وكان هناك ما هو أكثر. فقد اضطلع الأونكتاد بأدوار أخرى، وأصبح مركزا للدعوة والتفاوض معا. وكانت للأونكتاد بعد انشائه بقليل الريادة في اتفاقات السلع الدولية، من قبيل الكاكاو والمطاط والجوت والخشب الصلب المداري. وكان الأونكتاد بالغ الأهمية في وضع البرنامج المتكامل للسلع الأساسية. وكان للأونكتاد دور أساسي في اعتماد نظام الأفضليات العمم واتفاقية مدونة قواعد السلوك لاتحادات النقل البحري. وتقدم الأونكتاد باقتراح لوضع نظام أفضليات عالمي لدول الجنوب.

ولا بد لي هنا من أن أشيد في هذه المرحلة بذكرى ابن علا شأنه من أبناء افريقيا ألا وهو المرحوم كينيث دادزي. فقد قاد المؤسسة عبر المؤتمرين السابقين - في جنيف وكراخينا. وقد اكتسب الأونكتاد قدرة فائقة على التكيف مع البيئات المتغيرة، ومع ذلك أبقى نصب الأعين دائما مهمته الانمائية الرئيسية. وليس المقصود بهذا التعداد لمنجزات الأونكتاد مجرد الاشادة بالماضي، ولا مجرد استعراض تاريخ مؤسسة ناجحة من مؤسسات الأمم المتحدة.

إنني أشير الى الماضي لأحدد السبيل الى مستقبل الأونكتاد. إن تاريخ الأونكتاد ثري ومثمر. ويظل الأونكتاد اليوم أداة قيمة يمتلكها المجتمع الدولي. والأونكتاد على استعداد لمساعدة هذا المجتمع في تهم وتقبل النتائج الاقتصادية والتجارية للاقتصاد العالمي.

إننا نعي جميعا أننا نلج حقبة جديدة من العلاقات التجارية الدولية، وإن كنا نعي أيضا أن قواعد النظام التجاري الذي يتشكل الآن لا تزال تحتاج الى الكثير من الجهد والتوضيح. لقد كان وضع عالمية التجارة الدولية في الاعتبار ركيزة لمفاوضات جولة أوروغواي في جملتها، وعنه نشأت منظمة التجارة العالمية الجديدة. وقد أصبح لمنظمة التجارة العالمية منذ اليوم، الى جانب مؤسسات بريتون وودز، مهمة التكفل بتنظيم وضبط العلاقات التجارية الدولية. لقد رحبت بإنشاء هذه المؤسسة، وأنا مغتبط لما بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية من روابط الثقة ومن صلات العمل، بدفع من السيد ريناتو روجييرو. إن كل يوم يرينا التكامل البالغ بين منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

فالأونكتاد اليوم، في إطار المؤسسات الاقتصادية الدولية، يسعى الى احتلال مكانه اللائق!

وأرى أن على الأونكتاد منذ الآن أن يحقق طموحات ثلاثة:

أن يكون في المقام الأول مكانا لتوافق الآراء - أي أن يكون محفلا يكون بمقدور البلدان فيه أن تصوغ وتطرح وتتقاسم آراءها بشأن مسائل في التنمية تتعدى غالبا - والى حد بعيد - القواعد المتصلة بالتجارة وحدها. ذلك أن الكل متفق اليوم على تزايد الترابط بين النقد والمالية والاستثمار والتكنولوجيا والتجارة. ولذلك فإن دور الأونكتاد من هذا المنظور هو الإسهام في هذا النهج المتكامل وكذلك تغليب بُعد التنمية في كل مجال من هذه المجالات. والكل يعرف كم يمكن أن تكون هذه المهمة بوجه خاص ذات نفع لتقدم المفاوضات التي تدور في محافل أخرى، ولا سيما داخل منظمة التجارة العالمية.

أن يضطلع الأونكتاد، في المقام الثاني، بدور في مجال المساعدة التقنية. وينبغي على وجه الخصوص أداء هذه المهمة ازاء أكثر البلدان حرمانا. إن رسالة الأونكتاد اليوم أن يكون لأقل البلدان تقدما عاملا من عوامل التغيير الرئيسية! وينبغي له أن يكون لأقل البلدان تقدما سبيلها الى الانضمام الى النظام التجاري الدولي. وبذلك يجب، على الصعيد الوطني، أن يساعد الأونكتاد أكثر البلدان حرمانا في تعزيز هياكلها الأساسية في المجال التجاري.

وعلى الأونكتاد أيضا، على الصعيد الدولي، أن يساعد هذه الدول في التكيف بشكل أفضل مع القواعد التجارية التي تتشكل الآن وفي الاستفادة المنصفة من منافع التجارة العالمية.

أن يظل الأونكتاد، أخيرا، "ضمير" البلدان النامية وأكثر البلدان حرمانا والذائد عنها. فلا يمكن لهذه المهمة أن تقوم بها مؤسسات أخرى. ويجب علينا ألا نغفل حقيقة أن هذه المهمة قادت الأونكتاد أحيانا، في الماضي، الى اقتراحات عدها البعض آنذاك غير واقعية نظرا إلى أنها سعت لاجراء اصلاحات. غير أننا نشهد اليوم التحول الذي أمكن للأونكتاد تحقيقه للتكيف، بعيدا عن أي أيديولوجية، مع حقائق العالم ومع اقتصاد السوق. فهو يعمل جاهدا على الوصول الى صانعي التنمية الحقيقيين، وخصوصا المؤسسات ومقرري السياسات في كل بلد، من خلال إعادة صياغة مهمته وأساليب عمله. ومن المؤكد أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قد عزز بهذا مصداقيته.

وأود أن أؤكد أيضا أنه ينبغي، في مجتمعنا العالمي، الاحاطة بالتنمية بكل تعقدها. فهي لا يمكن أن تختزل في مجرد النمو الاقتصادي، إذ إنها تحوي أيضا أبعادا اجتماعية وسياسية وثقافية ونفسية. ولذلك فإن من الضروري الآن، أكثر من أي وقت مضى، استمرار جهاز يكون، بحكم ارتباطه بالأمم المتحدة، جهة تتسمع كل هذه الأبعاد وكل هذه الآمال.

وأود أخيرا أن أضيف أن عالمية المجتمع الدولي المعاصر تفرض علينا تجاوز إطار العلاقات الضيقة والصارمة بين الدول. ولا غنى عن مراعاة حقيقة الجهات الفاعلة في المجال الاقتصادي في مجموعها. وهنا أيضا يبرهن الأونكتاد على أنه اهتم عن كثب بالتغيرات التي تحدث في العالم وعلى سعيه لأن يكون محفلا اقتصاديا واسع الجنبات. ويضم أكبر عدد ممكن من الأعضاء.

ودليل ذلك دورة الأونكتاد هذه. فهي تعد، بالدول الـ ١٨٨ التي تحضرها، أكبر تجمع حكومي دولي مكلف تعزيز التنمية عن طريق التجارة. وبفضل اشتراك الجهات الفاعلة من القطاع الخاص والأوساط المالية والشركات عبر الوطنية والمنظمات غير الحكومية وعالم التعليم والبحث، أصبح الأونكتاد الآن يقدم اسهاما جوهريا في صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية بالصيغة الديمقراطية. وهو هدف من أهدافنا الرئيسية. وأملني أن تكسب مداولاتكم هذه العملية، دفعة جديدة، فالأونكتاد هو المحفل الذي لا بديل له - أكرر: لا بديل له - في المجتمع العالمي.

نحن مدعوون اليوم الى أن نواجه معا العديد من التحديات الصعبة. والمفروض أن نفخر، طبعا، بالانتعاش الذي حققه الاقتصاد الدولي ونمو حجم وقيمة التجارة الدولية. ونرى، بالتأكيد، أن ممّا يبعث على الأمل حقيقة أن العديد من البلدان النامية، في آسيا بالخصوص، أدائها الاقتصادي جيّد ويرقى الى مستوى أداء أكثر البلدان تقدما وتصنيعا. لكن علينا أيضا أن نقر العزم على التصدي للمشاكل الطاحنة التي تثقل كاهل أفقر البلدان، وخاصة في القارة الافريقية. وأنا أعلم أن هذه الشواغل هي في صميم أعمالكم.

وعندما قررت القيام بمبادرة خاصة من أجل افريقيا، مع منظومة الأمم المتحدة ككل والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فقد كان ذلك عن رغبة مني في المشاركة في تعبئة المجتمع الدولي، أردت أن يكون بإمكان كل مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة أن تضع، في مجال اختصاصها، خبرتها في خدمة افريقيا. وأردت أيضا أن أوجه رسالة الى سكان افريقيا، رجالا ونساء، للحفاظ على ثقتهم ودعم أنشطتهم ولتعلموا أننا نشجعهم في جهودهم ولنذكرهم بأنهم لا يواجهون مصيرهم بمفردهم!

حرصت، في كلمتي اليوم إليكم، على أن أبين الاهتمام الذي يحظى به في نظري مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والعناية التي أوليها لعمله مستقبلا.

لا بدّ للأونكتاد بالتأكيد، شأنه في ذلك شأن سائر المؤسسات، من إصلاح نفسه والتكيف الدائم مع حقائق العالم، وإن يكن قد تمكن من القيام بذلك الى حد بعيد. إن الأونكتاد اليوم، أكثر من أي وقت مضى، جهاز لا غنى عنه لعمل الأمم المتحدة في خدمة التجارة والتنمية والإنصاف والعدالة الاجتماعية لجميع الشعوب وجميع الأمم! عاش الأونكتاد! عاشت جنوب افريقيا! عاشت افريقيا!

باء - البيانات الرئيسية التي أدلى بها في الجلسة العامة ٢٤١ المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦

١- الكلمة التي أدلى بها السيد أليك إروين، وزير التجارة والصناعة في جنوب افريقيا ورئيس الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

سبق أن قدمت شكري للدول الأعضاء في الأونكتاد على ما خصّوا به بلدي من شرف بانتخاب جنوب افريقيا للرئاسة. إن المهمة التي أنيطت بالرئاسة ليست باليسيرة. وهذا الاحساس الحقيقي لديّ ينبغ، بالآخر، من الوثائق التي اطلعت عليها والمناقشات التي استمعت إليها حتى الآن، حيث أن الأونكتاد يقف وقفة المتحفز قد يتراجع الى الوراء أو يشب وثبة حاسمة. هناك العديد من المنظمات في هذا العالم التي هي موجودة لمجرد كونها موجودة. فقد غمر ماضيها كمؤسسة الغاية من هذا الوجود. وتعتقد المهام اليومية التي تؤديها والعالم الذي تعمل فيه يفرضي الى الجمود. ولا ينبغي لهذا المؤتمر أن يسمح بأن يسير الأونكتاد في درب كهذا. فإن هو فعل ذلك فسوف ينتهي وجوده في المستقبل المنظور. إذ هناك أسباب عديدة يمكن أن تجعل أمراً كهذا ممكن الحدوث.

إن التغييرات التي تحدث في الاقتصاد العالمي والإلحاح الذي يلزم أن تعالج به التنمية لا يجيزان الرضا عن النفس. فالمنظمات الناجحة هي تلك التي يريد لها أعضاؤها البقاء ويعملون على كفاءة تغييرها بحسب تغيير الظروف. ولا يرضى الأعضاء بمجرد وجود المنظمة إنهم يعملون لتأمين ايفاء تلك المنظمة بحاجاتهم وطموحاتهم.

وأنا اعتقد أن الأونكتاد يقف اليوم موقف المتحفز مع امكانية المضي في هذا الاتجاه الأكثر إيجابية. وجنوب افريقيا تتولى الرئاسة على أساس الاعتقاد الراسخ منها بأننا مطالبون بجعل الأونكتاد منظمة يريد المشاركون فيها نتائج ملموسة. ولا يسعنا أن نفشل في هذا المسعى. فإن نحن فشلنا وُجِعت ضربة حقيقية لاحتمالات التنمية.

نحن، الجنوب أفريقيين، بوصفنا وافدين جددًا على الأونكتاد نريد أن نساعد في عملية انعاش هذه المنظمة. نحن واجهنا، منذ أمد ليس بالبعيد، الاحتمال المروع المتمثل في الفشل. وقد يكون من باب الجدل وحتى المبالغة أن يقارن الاحتمال الذي واجهته جنوب افريقيا منذ سنتين خلتا بالخيارات المدروسة والأكثر دبلوماسية التي يواجهها الأونكتاد في هذا المؤتمر. ولكن تأخير عملية التنمية بالنسبة لمليارين من الأشخاص المهمشين يشكل في نظرنا احتمالاً مروعاً.

أنا شخصياً شعرت بتشجيع قوي لما لمست من حماس ورد على لسان رؤساء الدول الذين تصدوا لمشكلة الفقر بأبعادها الجسيمة في المائدة المستديرة الوزارية التي عُقدت. وإذا كان للأونكتاد فعلاً دور مهم يؤديه في التجارة والتنمية - وأنا اعتقد أن له دوراً كهذا - فحينئذ نكون جميعاً مسؤولين مسؤولية كبرى على إلغاء ذلك الدور بالقصور عن حشد طاقاتنا أثناء هذا المؤتمر.

أنا اعتقد، إن كنا صريحين مع انفسنا، أنه سيلزم أن يُنظر الى هذا المؤتمر على أنه اضطلع بأعبائه بشكل مختلف - عليه أن يبدي حيوية واحساساً بإلحاح المهمة ونبل الغاية والرغبة الجديدة في الاتسام بالكفاءة. فهذا سيخلق ثقة وزخماً تشد حاجة عالم اليوم اليهما.

ويبدو لي أن من واجب الأونكتاد أن يتخطى ماضيه كمؤسسة وأن يعيد النظر في الغاية من وجوده ومكانته في اقتصاد عالمي متغير. وأحد المواضيع التي يتناولها هذا المؤتمر هو الشراكة. ولكن ماذا تعني الشراكة عملياً. إنها تعني، في نظري، تحديداً واضحاً لدور ووظيفة كل واحد منا وفهماً بيناً لأسباب قيام الشراكة وتحديداً للعمل المشترك من أجل الأهداف المشتركة يلزم، بطبيعة الحال، قيام علاقات عمل حسنة اذا ما أريد لهذه الشراكة أن تكون شراكة حسنة. ولذلك يجب على هذا المؤتمر أن يتقصى مفاهيم الشراكة هذه بالنظر الى الوكالات المتعددة الأطراف الأخرى والعلاقات والمؤسسات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال الخاص.

نحن بدورنا نحذر من الرضا عن النفس، يجب علينا أن نفكر في الحلول للمشاكل قبل وقوعها وأن نكون مبتكرين. وعلى هذا النحو نحدد الأدوار الملموسة التي سيؤديها الأونكتاد. وفي الحالات التي يقدم فيها المساعدة التقنية والتنفيذية يجب أن يكون الدافع وراء هذه الخدمات هو الحاجة الى تسوية المشاكل والإجابة على الأسئلة الصعبة وخلق امكانيات جديدة.

لقد بدأنا بداية طيبة في هذا المؤتمر التاسع. فالانفتاح والصراحة اللذان أبداهما رؤساء الدول والوكالات يجب أن يدّلا على السبيل. وبصفتي الشخص المكلف بالتراسة أقول لجميع الوفود:

- عبروا بصراحة عن آرائكم في الموائد المستديرة - لتتصدى للقضايا ولتلتمس الحلول. فنحن بحاجة الى عقول جديدة وافكار جديدة؛
- اقتصدوا في الكلام وفي عبارات المجاملة الرسمية.
- اعملوا على حل المشاكل التي استعصت - ولا تخلقوا مشاكل جديدة.

أنا متأكد أننا سنتمكن، بفضل تعاونكم، من المضي قدماً نحو تنويع هذا المؤتمر بالنجاح.

٢- الكلمة التي ألقاها السيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد

ثمة أوقات لا بد فيها للمرء أن يولد من جديد اذا ما أراد أن ينقذ نفسه. وهذا ينطبق أيضا على المؤسسات كما ينطبق على الأمم. ولهذا السبب ما كان من الممكن اختيار مكان أفضل من جنوب أفريقيا من أجل عقد الأونكتاد في هذا الوقت الذي يشهد انبعائه. إن ما يحدث هنا، مع اقتراب نهاية هذا القرن الذي كان من أشد القرون قسوة، يعيد إلينا إيماننا بالأخوة الإنسانية وبقدرة الروح الانسانية على الشفاء والغفران. وإننا نجد في جنوب افريقيا العزاء الوحيد للمجازر التي شهدتها البوسنة ورواندا. وهي دليل حي على معجزات السلم والوفاق التي لا تزال تحدث في أيامنا هذه. لقد عاصرنا عهود هتلر وأيخمان وستالين وبيريا. ولكن باستطاعتنا أن نقول بكل فخر أننا نعاصر أيضا عهد الرئيس نيلسون مانديلا الذي بفضل سخائه وحكمته تحققت هذه المعجزة. وإننا إذ نتشرف بمشاطرتكم هذه اللحظة الفريدة والمميزة من تاريخكم والتاريخ الإنساني نتوجه بالشكر الى حكومة وشعب جنوب افريقيا التي أرست مثالا سيكون مصدر إلهام لنا لنتحلى بنفس القدر من الشجاعة في السعي إلى إعادة اكتشاف شراكتنا ونحرز نفس القدر من النجاح في تحقيق ولادة مؤسسة جديدة.

وكما لاحظ الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالي، في تلخيصه المقتدر لاجتماعي المائدة المستديرة الرفيعة المستوى اللذين عقدا يوم السبت، فإن عمليتي العولمة وتوحيد الأسواق تشكلان "واقعا جديدا لا رجعة فيه". وفي رأيي أن هذا يمثل تنويعا لعملية تاريخية طويلة من الاتصالات وتوحيد الثقافات والحضارات بدأت في القرن السادس عشر بما بات يُعرف فيما بعد بإسم "عصر الاكتشافات".

إن الكيفية التي يمكن بها تعزيز النمو والتنمية المستدامة في سياق هاتين الحقيقتين المقبولتين على نطاق واسع، أي ايجاد سبل الاستفادة من الفرص التي تنشأ والعمل معا على التقليل إلى أدنى حد من المخاطر الأشد التي تترب على هذه الظواهر ولا سيما بالنسبة لمن هم أشد ضعفا، تمثل التحدي الرئيسي الذي يواجهها

في هذه الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

كما أننا نواجه بالطبع تحديا رئيسيا ثانيا يتمثل في تحديد دور الأونكتاد في المستقبل كأداة لتحقيق هذه الأهداف. وعلى الرغم مما بذله الأونكتاد على مدى ٣٢ سنة من جهود في سبيل قضية التنمية الاقتصادية المنصفة وما حققه من إنجازات عديدة، فإن الاعتبار الوحيد الذي يبرر وجوده في المستقبل هو استمرار أهميته ومساهماته العملية التي يقدمها الى الدول الأعضاء. ولذلك فإن المؤتمر الناجح سيكون مؤتمرا تستطيعون فيه بوصفكم شركاءنا المساهمين، إذا جاز لنا استعارة مصطلح من مصطلحات الشركات، تجديد الأونكتاد وإعادة تنشيطه، فضلا عن كونه مؤتمرا قادرا على خدمتكم حتى على نحو أفضل في السنوات القادمة.

وكما تعلمون، فقد بدأت في وقت سابق من هذا الشهر وانطلاقا من هذا الهدف عملية إعادة تنظيم للأمانة واسعة النطاق: فقد تم تقليص تسع شُعَب إلى أربع بحيث يتم استحداث مجموعات للعمل بهدف تعزيز جوانب التآزر بين مختلف مجالات نشاطنا، بينما أجري تقليص حاد لهياكل الدعم الإداري. واسمحوا لي أن أشدد على أن عملية إعادة الهيكلة هذه لم تفرضها الأزمة المالية التي تمر بها الأمم المتحدة بل أملت الرغبة في تحديث الأداة التي يمثلها الأونكتاد بحيث تعكس التغييرات العديدة التي شهدتها المسرح العالمي في السنوات الأخيرة.

ومن ثم فإن المهمة الملقة على عاتقكم هي مهمة نفخ الحياة في الهيئة الجديدة التي أخذت تتشكل وذلك من خلال تحديد أولويات الأونكتاد وبرنامج عمله المقبل وإيجاد السبل الكفيلة باستيعاب "القوى الفاعلة الجديدة" الحيوية في عملية التنمية - أي الشركات الخاصة والعناصر المكونة للمجتمع المدني. ومن الحتمي أن العديد من التفاصيل الهامة لعملية إعادة الهيكلة يجب أن تنتظر النتائج التي سيسفر عنها هذا المؤتمر. ولكن الهيكل الجديد يجب أن يوضع موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن بعد ذلك على أن يتسم بما هو ضروري من المرونة والتفتح العقلي من أجل التكيف على ضوء الواقع. وإننا سنرحب بالطبع بكل المقترحات والأفكار حول الطريقة الفضلى التي يمكننا بها تحقيق أهدافنا المشتركة في إقامة منظمة محسنة وأكثر فعالية بكثير.

كما أن المؤتمر الناجح يجب أن يكون مؤتمرا يتم فيه فحص الآلية الحكومية الدولية وإصلاحها. وقد حقق مجلس التجارة والتنمية بداية طيبة لهذه المهمة في دورته الاستثنائية الثامنة عشرة التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وإنني أعتقد أن هناك درجة كبيرة من توافق الآراء فيما بين الدول الأعضاء حول الاتجاه الذي تود المضي فيه في هذا الصدد. وعلى هذه الدول الآن أن تنجز هذه المهمة من أجل ضمان التشغيل الكامل لكافة أجهزة الأونكتاد فور اختتام أعمالنا في ١١ أيار/مايو. ولكي يحدث هذا، يجب على المؤتمر أن يتناول تفاصيل بعض المسائل مثل مسألة اختصاصات الهيئات الحكومية الدولية.

واختتاماً لهذه الملاحظات التمهيدية، ينبغي للمؤتمر أن يحدد أولويات واضحة بالنسبة للسنوات القادمة. وغني عن القول إنه عند القيام بذلك، ينبغي لعملية تحديد الأولويات ألا تضر بالولاية العامة للأونكتاد في ميدان

التجارة والتنمية. فإذا لم تتوفر القدرة على الرؤية الشاملة، وتحليل أسس الظواهر الاقتصادية المعقدة وإجراء الدراسات للتجارب الانمائية الناجحة، فلن يكون في مقدور الأونكتاد أن يوفر المساعدة التقنية السليمة والمشورة السديدة في مجال السياسة العامة لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها.

وفي آخر كتاب للمؤرخ البريطاني المرموق اريك هوبسباوم بعنوان "عصر المتناقضات" الذي يخلص فيه الى أن كوكبنا الأرضي هو الآن الوحدة التشغيلية الأساسية في المجال الاقتصادي وأن الوحدات الأقدم كالاقتصادات الوطنية قد أخذت تتقلص الى ما يطلق عليه اسم "تعتيدات الأنشطة عبر الوطنية"، يقول الكاتب:

"لعل أبرز خصائص نهاية القرن العشرين التصادم بين هذه العولمة المتسارعة وبين عدم قدرة كل من المؤسسات العامة والسلوك الجماعي للبشر على التكيف معها".

ومع قدوم الناس الى جنوب افريقيا من شتى أنحاء العالم للمشاركة في تقرير مصير واحدة من تلك المؤسسات العامة، وفي حين اننا قد نتفق مع هوبسباوم في حكمه، فإن المهمة التي تواجهنا الآن هي أن نثبت أنه كان مخطئاً. فأنا مقتنع شخصياً بأن الأمور تبشر بالخير استناداً الى الطاقة الجماعية التي كرسها الأعضاء في المفاوضات السابقة للمؤتمر في جنيف فضلاً عن النجاح الهائل الذي حققه الاجتماع الافتتاحي يوم السبت.

حقبة مثيرة للمخاوف

غير أن خلفية هذا الجهد الجماعي تتمثل في مناخ عالمي من القلق والخوف. وهو خوف من المجهول لربما كان أشد بكثير من أي خوف اعتري النفوس منذ الرحلات الأولى عبر بحار لم يمخر عبابها من قبل الى أصقاع مجهولة بحثاً عن كنوز كثيراً ما تبين في النهاية أنها محض خرافات. والخوف معدٍ وقد يسبب العجز. وهنا لا يوجد تمييز بين الحكومات التي تبدو عظيمة القوة وبين الأفراد الذين لا قوة لهم.

إن الهم الواسع النطاق الذي يثيره الخوف هو امكانية الارتداد عن العولمة وهو ناشئ عن سببين أساسيين أولهما الخوف من مستقبل غير متيقن منه، والخوف من فقدان العمل وتناقص الأجر وخوف البلدان من أن تصبح مهمشة. أما السبب الثاني فهو الشعور بالظلم والتوجس من أن الفقراء والضعفاء هم الذين سيدفعون مرة أخرى ثمن العولمة.

ولعلاج الخوف، ليس هناك سوى دواء واحد. فعلياً أن نثبت بوسائل ملموسة بأنه بعد العولمة ستكون هناك حياة. فالناس يستمدون حياتهم من المستقبل أكثر بكثير مما يستمدونها من الحاضر. ولكن الايمان بالمستقبل هو مرادف للأمل. والأمل لا يعيش مع الظلم. ومع انهيار الحواجز الوطنية وبدء ظهور سوق واحدة موحدة، تتفاقم حدة المنافسة. والمنافسة، كما هو الحال في أية مباراة، تحتاج إلى قواعد منصفة والى حكام أقوياء: قواعداً لتمكين البلدان والناس من التنافس على قدم المساواة ولتمكين الحكومات والمنظمات الدولية الكفؤة

من إنفاذ تلك القواعد.

وفي هذا الصدد يجب إعطاء الشعار الذي اعتمدته الأونكتاد في كرتاخينا في عام ١٩٩٢، أي شعار "شراكة من أجل التنمية" مغزاه الحقيقي في الفترة القادمة. فالشراكة تعني التضامن، والتكاتف، ومساعدة أولئك الأقل قدرة على مواجهة اقتصاد عالمي تتزايد فيه المنافسة. ويجب تحقيق توازن بين منطق المنافسة ومنطق التضامن.

وبالتالي فإن رسالة الأونكتاد تكمن هنا. فالأونكتاد يجب أن يظل، وسوف يظل، القيم على صون الضمير الإنمائي للعالم، بسعيه إلى تحقيق المزيد من الإنصاف وتضييق فجوة التفاوتات بين الأمم. وهذه التفاوتات آخذة في التزايد، وقد تتفاقم حدتها في البداية على الأقل من جراء قوى العولمة والتحرير.

غير أنه ليس هناك أي سبب يدعو إلى فتور العزيمة أو التخلي عن مواجهة التحدي. وهذا يستدعي استحداث أدوات جديدة، مثل أدوات تكنولوجيا المعلومات، واستراتيجيات إنمائية جديدة، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً، والاقتصادات الصغيرة، وتلك الاقتصادات التي تعتمد على إيرادات الصادرات من سلعة أو سلعتين أساسيتين. ولا بد لنا من استنباط أساليب جديدة تستند إلى السوق من أجل تعبئة رؤوس الأموال الخاصة والخبرات لخلق الفرص الاقتصادية لصالح الفقراء داخل الأمم ولصالح بلدان العالم الفقيرة. والعديد من هذه البلدان توجد هنا في أفريقيا، مما يعطي أهمية خاصة لهذا المؤتمر. فتعاظم تأثير هذه البلدان بأهواء القوى الاقتصادية العالمية يجب أن يكون موضع اعتراف المؤسسات المتعددة الجنسيات والمجتمع الدولي عموماً، ويجب إيجاد حلول ملائمة وواقعية تستنبط في الوقت المناسب.

ويجب على الأونكتاد أن يوفر خدمات المشورة العملية والدعم الملموس للبلدان النامية وأن يكيّفها بعناية وفقاً لمختلف المراحل الإنمائية لهذه البلدان ولإدماجها في الاقتصاد العالمي. ويجب على الأونكتاد في الوقت نفسه أن يحتفظ بدوره كمحفّل عالمي للمناقشات وبناء توافق الآراء بشأن القضايا الإنمائية، مع قيامه بتزويد الأعضاء بالأدوات الفكرية التي يحتاجون إليها من خلال توفير البحوث الاقتصادية الكلية ذات النوعية العالية وذات الوجهة الإنمائية فعمل الواحد بدون الآخر أشبه ما يكون بصوت اليد إذ تصفق وحدها.

المهمة القادمة

وفيما يتعلق بالعمل الذي ينبغي للأونكتاد أن يضطلع به تحديداً على مدى الفترة القادمة، يمكن في البداية إجراء تمييز مفيد بين تلك البلدان النامية التي تحتاج إلى المساعدة في تنمية قدراتها التوريدية وتلك التي تواجه مشكلة تتعلق بإمكانية الوصول - سواء إلى الأسواق، أو إلى رؤوس الأموال، أو إلى التكنولوجيا. وتتوفر لدى الأونكتاد القدرة الذاتية للعمل على كلا الصعيدين. ومن الواضح أن من الأمور الأساسية في هذا الصدد مساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على الاندماج بشكل أفضل وعلى نحو أكمل في النظام

التجاري والاقتصادي الدولي.

و على ضوء جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية، تتوفر للأونكتاد قدرة فريدة على أداء عدة مهام مترابطة: أولاً، تهيئة البلدان النامية والبلدان التي هي في صدد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية - وهناك الآن ٢٩ بلداً في مثل هذا الوضع - لمواجهة الطلبات الجديدة التي ستواجهها؛ وتعريفها بالفرص التي تتيحها هذه البيئة التنظيمية التي يمكن التنبؤ بها إلى حد أبعد، وإسداء المشورة إليها بشأن النتائج التي تترتب على العولمة والتحرير.

ثانياً، ينبغي تكليف الأونكتاد بأن يعالج، من منظور اقتصادي كلي وجزئي على السواء، مشاكل التهميش والاستبعاد. وهذه القضايا ليست جديدة بأي حال من الأحوال. ولكن الإرادة السياسية لاتخاذ إجراءات ملموسة بشأنها كانت حتى الآن ناقصة إلى حد بعيد. وسوف يكون من الانحرافات عن مسار التاريخ أن ينتهي الأمر بقوة يراد بها توحيد العالم ودمجه فإذا بها تفضي إلى استبعاد الشعوب والبلدان والقارات. فالمستبعدون الذين يبلغ عددهم ملياري شخص لم يستفيدوا حتى الآن من النجاح العالمي لنموذج الاقتصاد السوقي. ولكنه يمكن بل يجب استخدام السوق وقوى القطاع الخاص التي تشغلها من أجل إدماج الفقراء.

وما برحت التنمية المستدامة تشكل إحدى خصائص عملنا حتى الآن وينبغي تشجيع هذا العمل وزيادة تعزيزه. ومن الأمثلة على ذلك عملنا في مجال التجارة والبيئة. وأنا مقتنع في هذا الصدد بأن اقتصاديات البيئة ستصبح في وقت قريب موضع اهتمام متزايد وستتسم بأهمية متعاظمة بالنسبة للمسؤولين عن رسم السياسات العامة. وسيكون في مقدور الأونكتاد أن يقدم مساهمة مفيدة في البحوث التي يتعين إجراؤها.

وإنني اعتقد أيضاً بأنه يجب على الأونكتاد أن يشدد تشديداً متزايداً على الاستثمارات وتنمية المشاريع. فهذه هي وقود النمو ومحركه وهي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها توليد فرص العمل. ويشاطر الأونكتاد غيره الاقتناع بأن تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بصفة خاصة هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. وفي الوقت نفسه، تتوفر لدى الشركات عبر الوطنية القدرة على تزويد البلدان بمجموعة لا نظير لها من الأصول لأغراض النمو والتنمية. وكما سبق للأونكتاد أن لاحظ، فإن عدداً متزايداً من هذه القوى الكبيرة الفاعلة على المسرح العالمي يوجد في البلدان النامية.

ولقد كانت العلاقة بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية موضع تساؤل بالنسبة لبعض الناس في الآونة الأخيرة. ويجب تبديد أية شكوك حول ما إذا كان هناك مجال لوجود كلتا المنظميتين معاً. إذ تجري إقامة صلات قوية ومتنامية بيننا في إطار علاقة تتسم على نحو واضح بالتكامل والدعم المتبادل. ومن الأدلة على ذلك البرنامج المشترك للمساعدة التقنية لصالح أفريقيا الذي أعلنته السيد روجيرو عنه في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

وإذا كان صحيحاً أن المنظمات غير الحكومية والمعاهد الإنمائية وغيرها من عناصر المجتمع المدني

تؤدي دوراً دينامياً على نحو متزايد في مجال التنمية، فيجب علينا جميعاً أن نجد سبلاً أفضل لإدماجها في عمل الأونكتاد. وإنني لأمل أن يفتتح المؤتمر هذه الفرصة لإعطاء هذه الجهات المكافحة التي تستحقها في عملنا اليومي في مجال التنمية.

خاتمة

وفي الختام، اسمحوا لي أنؤكد مرة أخرى أنه يجب علينا أن نبني توافق آراء حول استراتيجية متوازنة لأغراض النمو والتنمية، ويجب علينا أن نسعى إلى تحقيق تكامل بين المنافسة والتضامن، وإقامة توازن بين كفاءة الأسواق من أجل توليد الثروة والابتكار وبين ضرورة وجود دولة فعالة قادرة على توفير الإطار القانوني والمؤسسي للنمو، وتوزيع الدخل، والتنمية البشرية. ويجب علينا أن نسلم بأن كل بلد من البلدان يتحمل المسؤولية الأساسية عن اعتماد السياسات الاقتصادية الكلية السليمة اللازمة لأغراض تنميته، أي أنه - على حد تعبير رئيس كوستاريكا - ما من أحد سيفعل لنا ما لا نريد نحن أنفسنا أن نفعله. ولكنه إذا كانت هذه المسؤولية الأساسية لكل بلد بأن يتولى تحديد مصيره بنفسه شرطاً ضرورياً، فإنه ليس شرطاً كافياً بأي حال من الأحوال. فنحن بالتأكيد بحاجة إلى مجتمع دولي يوفر بيئة خارجية اقتصادية تمكن من تحقيق النمو، كما يوفر روحاً متجددة للتعاون من أجل التنمية، ومعونة رسمية وتخفيفاً لأعباء الديون، ولا سيما بالنسبة لأولئك الذين لن يكون في مقدورهم البقاء والتقدم إذا ما تم التخلي عنهم وتركهم ليتولوا أمورهم بما يتوفر لديهم من موارد محدودة.

وخلاصة القول إننا اليوم بحاجة، كما كنا قبل ٣٢ سنة، إلى نفس القدر من العزم على التصدي لتحدي التفاوت الآخذ في الاتساع، والفقر المدقع، واليأس الإنساني. وواجبنا الأول والأهم هو تجاه أفقر الفقراء، أي أقل البلدان نمواً، والاقتصادات الصغيرة والضعيفة. والمسألة بالنسبة للأونكتاد، ولي شخصياً، هي مسألة التزام أخلاقي عميق ومسألة شرف بأن تتلقى تلك البلدان من خدمات أكثر وأفضل، وأن نستطيع المساهمة بفعالية في أداء مهمة القضاء على الفقر المدقع وعلى وجود فئة من البلدان تشكل دليلاً حياً على اخفاقنا في مكافحة أشد أشكال الحرمان حدة. وكما قيل في أحيان كثيرة، فإن الحكم علينا سيستند إلى طريقة تعاملنا مع أفقر وأضعف أعضاء المجتمع الدولي، وأعضاء الأونكتاد في حالتنا.

وهذا يعيدني إلى موضوع العدل، والعدل قبل كل شيء بالنسبة لأفريقيا، هذه القارة التي نجتمع فيها اليوم وهي المهمشة والمضحى بها إلى أقصى حد. ولربما كانت ظواهر العنف والمعاناة والفقر التي تعيشها أفريقيا أكبر وأخطر اخفاقات القرن العشرين. ونحن جميعاً مدانون لأفريقيا لما دأبنا على أخذه منها على مدى قرون من الزمن. وأنا أنتمي إلى بلد بنته إلى حد بعيد جداً أيد عاملة أفريقية، بلد صرّح فيه أحد رجال السياسة المحافظين وهو يتحدث في البرلمان قبل ١٥٠ سنة قائلاً: "أفريقيا تمدّن أمريكا". وقد قال ذلك مدافعاً عن نظام الرق. ولكنه كان يقول الحقيقة لأنه لولا مواهب وآلام وتضحيات الملايين من الأفارقة، ما كان للمدنية أن تقوم في بلدي وفي العديد من بلداننا. ونحن لم نردّ إلى أفريقيا قط ولو جزء بسيط مما أخذناه منها، وأخشى أن تكون كلمات الشاعر ت. س. إليوت منطبقة علينا تماماً:

"إن كل ما نرثه عن المحظوظين

إنما أخذناه من المهزومين".

لقد آن الأوان للبدء في تسديد هذا الدين البشري والاجتماعي الهائل، وهو أضخم بكثير من ذلك الدين الآخر، أي الدين المالي المستحق للمصارف والحكومات. وعلينا أن نجد حلولاً معقولة للاحتياجات الأفريقية، مستلهمين سيرة رجل عظيم آخر كرّس حياته من أجل الأفارقة وهو ألبرت شفايتزر الذي وصف نفسه بأنه "متشائم في المعرفة ولكن متفائل في الأمل والعمل". ولنقتبس إيليوت ثانية إذ يقول:

"التاريخ قد يكون عبودية

التاريخ قد يكون حرية".

وإذا كان للتاريخ أن يصبح هذه المرة تحرراً من الجوع ومن الحرمان ومن المرض فهو أمر يتوقف علينا نحن. ونحن في هذا لسنا بحاجة لأن نتبرأ من ماضينا. بل يجب علينا، على العكس من ذلك، أن نوقد من جديد جذوة إلهامنا الأصلي وتعطشنا وجوعنا الأصليين للعدل والتقدم إذا ما أردنا في الوقت نفسه أن نعيد اكتشاف الأونكتاد وأن نعود إلى ما كان وما يظل صالحاً في ماضيه. وفي المستقبل، عندما يتذكر الناس مؤتمر إنبعاث الأونكتاد هذا، أمل أن ينطبق علينا قول ت. س. إيليوت حين قال:

"في بدايتنا نهايتنا، وفي نهايتنا بدايتنا".

المرفق الرابع

الإعلان الوزاري لمجموعة ال ٧٧

ميدراوند، جنوب أفريقيا، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦

- ١- نحن، وزراء مجموعة ال ٧٧ والصين، قد اجتمعنا في ميدراوند بجمهورية جنوب أفريقيا في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦. ونعرب عن بالغ تقديرنا لحكومة جنوب أفريقيا وشعبها لاستضافة الأونكتاد التاسع واتخاذ ترتيبات لعقد اجتماعنا الوزاري.
- ٢- ونشير إلى أن مجموعة ال ٧٧ والصين قد لعبتا دورا هاما في تعزيز مصالح البلدان النامية في المحافل الدولية المختلفة، بما في ذلك الأونكتاد. ونعرب عن التزامنا بزيادة تعزيز تضامن وتماسك مجموعة ال ٧٧ والصين بإقامة تنسيق أكثر فعالية ومرونة لمواجهة تحديات التنمية، مع مراعاة النهج المختلفة الواردة في الاعلانات الوزارية الإقليمية المختلفة لمجموعة ال ٧٧ والصين.
- ٣- وفي الأعوام الأخيرة، شهد الاقتصاد العالمي تغييرات بعيدة المدى نشأت جزئياً عن ظواهر معقدة مثل العولمة والتحرير. وقد أخذت عمليتا التحرير والعولمة المزدوجتان تشكلا نظاماً جديداً للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تتزايد فيها هيمنة الأنماط المتغيرة للإنتاج، والاستثمار والتجارة، والامتداد العالمي للتمويل ودور التكنولوجيا المركزي. وقد أصبحت آلية السوق الأداة المفضلة لتخصيص الموارد ولكنها عاجزة عن حل جميع تحديات التنمية القائمة. وكثيرة هي فرص النمو والتنمية المتأصلة في هذه التغييرات. ومع ذلك، يمكن أن تجد البلدان النامية نفسها مستبعدة حقاً عن المشاركة الكاملة في هذه العملية وعن جني فوائدها أساساً بسبب القيود المختلفة التي لا تتحكم فيها.
- ٤- ولضمان زيادة ترابط السياسة العامة على المستوى الدولي، ندعو إلى مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة وفعالة في عملية صنع القرارات وحل المشاكل الاقتصادية العالمية من خلال تعزيز مبدأ تعددية الأطراف. وندعو أيضاً إلى تحسين تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي على أساس عالمي بهدف تعزيز النمو والتنمية المستديمين للبلدان النامية.
- ٥- ونعيد تأكيد أهمية الأونكتاد ودوره المستمر بوصفه المحفل الرئيسي للجمعية العامة للأمم المتحدة لمعالجة قضايا التنمية والقضايا المترابطة معالجة متكاملة في مجالات التجارة، والتمويل، والاستثمار، والخدمات، والسلع الأساسية، والتكنولوجيا، والتنمية المستدامة، وتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية التي تفضي إلى التنمية. وينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليله لقضايا الترابط العالمية. وإذ نحن نشرف على ألفية جديدة، ينبغي للأونكتاد،

بوصفه محفلاً عالمياً للمداولات والمفاوضات وبناء توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي، أن يكون في مقدمة الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز تنمية البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والاقتصادات الضعيفة الصغيرة.

٦- ونظراً إلى الحقائق والتحديات الجديدة في العالم، هناك حاجة ملحة إلى اصلاح الأونكتاد وإعادة تنشيطه في كلا جانبيه التشغيلي والمؤسسي كي يمكنه الاستمرار في خدمة مصالح البلدان النامية على نحو أفضل. وينبغي لنا ضمان قيام الأونكتاد بتقديم مساهمة كبيرة لتحسين أوضاع معيشة جميع أفراد شعوبنا. وفي هذا الصدد، نعتزف بالحاجة إلى استعراض تنفيذ سياسات وقرارات الأجهزة الحكومية الدولية المختصة في المنظومة وتشجيع التنسيق بين الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى، وبخاصة منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز.

٧- وينبغي، عند استنباط برنامج عمل ملائم وكاف للأونكتاد، أن يكون الغرض الرئيسي لعمل الأونكتاد في الأعوام القادمة قائماً على محورين يكمل أحدهما الآخر دون أن يتخلى عن وظائفه الهامة لتحليل الاقتصاد الكلي على نطاق عالمي. وينبغي للأونكتاد، من منظوره الانمائي الفريد، أن يسهم في إعداد جدول أعمال المفاوضات المقبلة المتعددة الأطراف. وثانياً، ينبغي له أن يركز على توفير خدمات عملية للدول الأعضاء في ميدان التعاون والمشورة التقنيين في مجالات مثل التجارة، والمفاوضات، والسلع الأساسية، وتشجيع الاستثمار، وتنمية المشاريع، والتجارة والبيئة، والكفاءة في التجارة، والخدمات.

٨- ويمثل استئصال الفقر في أجزاء كبيرة من العالم النامي، وخاصة في أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الدخل المنخفض وغيرها من الاقتصادات الضعيفة الصغيرة تنمية أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية يواجهها المجتمع الدولي. وهذا يتطلب أيضاً، علاوة على الإجراءات الوطنية اللازمة، تعاوناً دولياً هاماً يشمل مؤسسات القطاع الخاص والعام. وفي هذا الصدد، ينبغي للأونكتاد القيام بدور حاسم في البحث عن حلول لمشاكل الفقر، مع مراعاة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٩- وينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليل قضية الدين الخارجي التي تضر بالكثير من البلدان النامية، لوضع اقتراحات متكاملة لهذه البلدان سعياً لالتماس حلول شاملة ودائمة لمشاكل الدين وخدمة الدين من أجل التعجيل بنموها وتنميتها الاقتصادية. وينبغي للأونكتاد أن يعزز أيضاً التعاون التقني في هذا الصدد.

١٠- ونؤكد أهمية انفتاح ومرونة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بجميع أشكاله، وطرائقه، ونطاقاته الجغرافية باعتباره استراتيجية للنمو والتنمية.

١١- وقد عززت اتفاقات جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية الثقة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف. بيد أن مصداقية النظام وقابليته للاستدامة يهددهما حالياً نشوء اللجوء إلى تدابير تتخذ من جانب

واحد وتتجاوز حدود أقاليم الدول. ولا ينبغي للشروط البيئية والاجتماعية أن تشكل عقبات جديدة أمام وصول البلدان النامية إلى الأسواق.

١٢- ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء استمرار استعمال التدابير الاقتصادية القسرية ضد البلدان النامية من خلال أمور من بينها العقوبات الاقتصادية والتجارية الأحادية الطرف التي تتناقض تناقضاً صريحاً مع القانون الدولي. وفي هذا الصدد، نعترض على المحاولات الجديدة التي تستهدف تطبيق القانون المحلي خارج حدود أقاليم الدول، مما يشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد منظمة التجارة العالمية.

١٣- وندعو إلى تجديد الالتزام السياسي بالتجارة الحرة ونوافق على ضرورة تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي تنفيذاً كاملاً نصاً وروحاً. وينبغي كذلك تحقيق عالمية منظمة التجارة العالمية التي تتسم بأهمية كبيرة لتعزيز وتحسين النظام التجاري المتعدد الأطراف في أقرب وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، ينبغي منح البلدان النامية التي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وأو التي في أولى مراحل ادماجها في النظام التجاري الدولي فرصة لتحقيق الانضمام بشروط متوازنة تمشي وقواعد منظمة التجارة العالمية، ومستوى تنميتها الاقتصادية، وتجارتها، واحتياجاتها المالية والانمائية.

١٤- وندعو المؤتمر إلى تقديم مساهمات إيجابية لاجتماع سنغافورة الوزاري المقرر أن تعقده منظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بإحالة تقديراته للتحديات والفرص الناشئة عن اتفاقات جولة أوروغواي من وجهة نظر انمائية. وهذا يجب أن يشمل، في جملة أمور، القضايا الجديدة والناشئة التي يُنظر إليها من نفس الزاوية بغية ضمان أن فوائد النظام التجاري المتعدد الأطراف المتطور تعزز النمو الاقتصادي المستديم والتنمية المستدامة بإدراج زيادة تحرير التجارة في المجالات التي تهم البلدان النامية.

١٥- وتتطلب الحالة الراهنة شراكة حقيقية وتعزيزاً للتعاون الدولي لتسخير الدفعات الإيجابية للعولمة والتحرير وإحباط الآثار السلبية. ويتيح الأونكتاد التاسع فرصة استثنائية لإعادة تنشيط الحوار بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي من أجل إحياء تنمية البلدان النامية من خلال شراكة حقيقية. وينبغي لجميع الحكومات ألا تألو جهداً لاغتنام فرصة إقامة شراكة عالمية حقيقية تستهدف كفاءة السلم والتنمية الدوليين.

١٦- وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع السياسات والتدابير والإجراءات الملموسة لتحقيق أهداف النمو المستديم والتنمية المستدامة. ونكرر مرة أخرى التزامنا بتحقيق هدف السلم والتنمية الدوليين مؤكدين بذلك اقتناعنا بأن السلم لا يتحقق بدون التنمية.

١٧- ونحن على ثقة من أن روح جنوب أفريقيا ستكون مصدر إلهام للحوار المستمر والبناء بين جميع الدول الأعضاء في الأونكتاد بهدف التوصل في نهاية الأمر إلى تحقيق التنمية العادلة والمستدامة والرخاء للجميع.

المرفق الخامس

إعلان الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً

ميدراوند، جنوب أفريقيا، ١ أيار/مايو ١٩٩٦

١- إن وزراء أقل البلدان نمواً، المشتركين في الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقود في ميدراوند بجنوب أفريقيا، قد أكدوا من جديد التزامهم بقضية النمو المطرد والتنمية المستدامة في إطار اقتصاد عالمي متجه على نحو متزايد نحو العولمة والتحرير. ويجب على الأونكتاد التاسع الذي ينعقد في أعقاب مؤتمرات عالمية رئيسية أن يجد سبلاً جديدة ومبتكرة للاستجابة للتحديات التي تواجه البلدان النامية. وشدد الوزراء على أن حالة التراجع في الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً وما يترتب على ذلك من زيادة حدة الفقر وتدهور البيئة تشكل تحديات رئيسية تواجه المجتمع الدولي. واسترعى الوزراء الاهتمام إلى حقيقة أن عدداً كبيراً من أقل البلدان نمواً يصل إلى ثلث عدد هذه البلدان تعاني من النزاعات الأهلية والمنازعات العسكرية، وحثوا المجتمع الدولي على اعتماد تدابير عاجلة لحل هذه المنازعات بحيث يتسنى لهذه البلدان أن تستأنف عملية التنمية والنمو.

٢- وأعلن الوزراء أن أقل البلدان نمواً تواجه عمليتي العولمة والتحرير من موقع غير مؤات. فعلى المدى القصير، لن يكون لعمليتي العولمة والتحرير أي تأثير ذي شأن في وقف اتجاه أقل البلدان نمواً نحو التهميش؛ بل يخشى على العكس من ذلك أن تؤدي هذه القوى إلى زيادة حدة هذا الاتجاه. وإن تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية الآخذة في الاتساع يتطلب توفر هياكل إنتاج كمؤة وقادرة على تلبية الطلبات الملحة على نحو متزايد، من حيث النوعية والكلفة وهياكل التوريد في الأسواق الدولية. وهذه المتطلبات تتناقض تناقضاً حاداً مع الخصائص الرئيسية للقطاع التصديري في أقل البلدان نمواً: الافتقار الخطير للتنوع الذي يتفاقم من جراء النقص الواسع الانتشار في المهارات المتصلة بالمشاريع القائمة على روح المبادرة والمهارات الإدارية، والقدرات التكنولوجية، والهياكل الأساسية المادية، وخدمات الدعم مثل التمويل، والتسويق، والتأمين.

٣- وقد أكد الوزراء من جديد الدور الفريد الذي يؤديه الأونكتاد، بوصفه صلة الوصل على المستوى العالمي لأغراض رصد ومتابعة واستعراض تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً، ودعوا الأونكتاد إلى مواصلة إيلاء أولوية عالية للمسائل المتصلة بأقل البلدان نمواً. ودعا الوزراء الأونكتاد إلى القيام، بالتعاون مع سائر أجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة، بضمان التنفيذ الفعال لبرنامج العمل الجديد للأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا. وشدد الوزراء على أنه ينبغي لمجلس التجارة والتنمية أن يواصل إجراء الاستعراض السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل مستخدماً التقرير السنوي بشأن أقل البلدان نمواً كوثيقة المعلومات الأساسية. وينبغي مواصلة إصدار التقرير السنوي بشأن أقل البلدان نمواً الذي يتضمن معلومات وتحليلات مفيدة ويركز

حصراً على إشكالية التنمية التي تواجه أقل البلدان نمواً.

٤- وذكر الوزراء بإعلان وبرنامج عمل باريس اللذين التزم فيهما المجتمع الدولي التزاماً جماعياً بعكس اتجاه التدهور في الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأقل البلدان نمواً. وسلّم الوزراء بأن أقل البلدان نمواً التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنمية نفسها بنفسها ستواصل تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي بما يتماشى مع برنامج العمل وتوصيات استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً. وفي الوقت نفسه، شدّد الوزراء على أن التحديات الإنمائية التي تواجه أقل البلدان نمواً هي تحديات هائلة ولا يمكن التصدي لها تصدياً كافياً دون إتخاذ تدابير دعم كافية وفعالة من قبَل المجتمع الدولي. وهذا الدعم يتطلب تعزيزاً كبيراً في جميع المجالات، ولا سيما في مجالات التجارة والتمويل والديون، بغية تمكين أقل البلدان نمواً من التصدي لتحديات العولمة والتحرير.

٥- ولاحظ الوزراء أن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي سينطوي على تكاليف انتقالية كبيرة بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وسوف يؤدي تآكل الأفضليات التجارية وارتفاع تكاليف استيراد الأغذية والمستحضرات الصيدلانية والسلع الرأسمالية الأساسية إلى إثارة صعوبات خطيرة بالنسبة لهذه البلدان. ويتسم تنفيذ إعلان مراكش والمقررات الوزارية لصالح أقل البلدان نمواً بأهمية حاسمة في هذا الصدد. ودعا الوزراء إلى إنشاء شبكة أمان لمساعدة أقل البلدان نمواً في التصدي للآثار المعاكسة المترتبة على تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي وإلى الاندماج على نحو أفضل في النظام التجاري الدولي. وينبغي لاجتماع سنغافورة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية أن ينظر في اتخاذ بعض المبادرات الجديدة لصالح أقل البلدان نمواً.

٦- وسلّم الوزراء بأنه على المدى الأطول، قد تفضي عمليتا العولمة والتحرير إلى إتاحة فرص جديدة لأقل البلدان نمواً. إلا أن ترجمة الفرص المحتملة إلى مكاسب ملموسة ستتطلب إجراء تحسينات رئيسية في قدرات أقل البلدان نمواً على إنتاج سلع وخدمات تتوفر لها القدرة على المنافسة على المستوى الدولي. ومن غير المحتمل أن يحدث ذلك ما لم تركز السياسات العامة المحلية بدعم دولي تركيزاً شديداً على التغلب على أوجه القصور التي تشوب جانب العرض في أقل البلدان نمواً. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في التغلب على معوقات الهيكيلية والجغرافية. كما أن البلدان الجزرية ضمن أقل البلدان نمواً التي لا تزال تواجه مشاكل خاصة ناجمة عن صغرها وعزلتها وبعدها عن الأسواق الاقتصادية الرئيسية تستحق اهتماماً ووعماً خاصين من المجتمع الدولي.

٧- ولاحظ الوزراء بقلق بالغ أن أداء المعونة المقدمة من المانحين كان أدنى بكثير من مستوى الالتزامات المحددة في برنامج العمل وأن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي في البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية كمجموعة قد انخفضت فعلاً من ٠,٠٩ في المائة في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ إلى ٠,٠٧ في المائة في عام ١٩٩٤. وعلاوة على ذلك، فإن نصيب أقل البلدان نمواً في برامج المعونة التابعة للمانحين الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية قد انخفض في السنوات الأخيرة. وحث الوزراء شركاءهم الانمائيين على

بذل جهود خاصة لتحسين تخصيصات المعونة لصالح أقل البلدان نمواً بغية تزويدها بزيادة كبيرة في مستوى الموارد المالية الخارجية بما يتماشى مع الالتزامات التي تم التعهد بها في برنامج العمل وفي استعراض منتصف المدة الشامل. وأثنى الوزراء على أولئك الشركاء الإنمائيين الذين استمروا في بلوغ الأرقام المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية وزادوا المعونة التي يقدمونها إلى أقل البلدان نمواً.

٨- ولاحظ الوزراء بقلق بالغ حالة الموارد غير المتيقن منها التي تواجه المؤسسات والمنظمات المالية المتعددة الأطراف التي توفر جزءاً كبيراً من التمويل الخارجي لأقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، رحب الوزراء بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخراً بشأن توفير الموارد للمؤسسة الإنمائية الدولية خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد المؤسسة، ودعوا إلى تجديد سخي أيضاً لموارد صندوق التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الآسيوي وإلى دعم قاعدة موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من البرامج المتعددة الأطراف التي تقوم على الهبات، وإلى تنفيذ المبادرة الخاصة لمنظومة الأمم المتحدة، المتعلقة بأفريقيا، في الوقت المناسب. وشدد الوزراء على أن الصناديق والبرامج التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تُخصص موارد متزايدة لصالح أقل البلدان نمواً من أجل التعجيل في تميماتها الاجتماعية - الاقتصادية.

٩- ولاحظ الوزراء أن أعباء خدمة الديون الخارجية التي تواجه أقل البلدان نمواً تظل شديدة الوطأة وهي تفوق إلى حد بعيد قدرة العديد من أقل البلدان نمواً على خدمة ديونها. وعلى الرغم من أن أقل البلدان نمواً قد استفادت من مختلف التدابير المتعلقة بتخفيف أعباء الديون، فقد ثبت أن هذه التدابير ليست كافية لخفض مجموع الديون القائمة المستحقة عليها. ودعا الوزراء إلى الإلغاء الكامل لجميع الديون الرسمية الثنائية وإلى اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لإجراء تخفيض كبير لرصيد الديون المستحقة على أقل البلدان نمواً ولأعباء خدمة الديون المستحقة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف وللدائنين التجاريين. ودعوا مؤسسات بريتون وودز إلى التعجيل في اتخاذ مبادرات جديدة لمعالجة مسألة الديون المتعددة الأطراف.

١٠- وأعرب الوزراء عن تأييدهم القوي للمبادرة الخاصة بأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأعلنوا أن هذه المبادرة ستكمل الجهود الجارية بالفعل في سياق برنامج العمل الجديد للأمم المتحدة لتنمية أفريقيا، وحثوا المجتمع الدولي على التأييد القوي للبرنامج واستكمال برديف كامل من الموارد التقنية والمالية.

١١- وشدد الوزراء على الحاجة إلى آلية حكومية دولية ملائمة لمعالجة المسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً بطريقة فعالة. وأعربوا عن تقديرهم للمبادرة التي اتخذها الأمين العام للأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً، ولاحظوا باهتمام اقتراحه الداعي إلى إنشاء صندوق استثماري لصالح أقل البلدان نمواً، وبالتالي فقد حثوا الأمين العام للأونكتاد على تعزيز شعبة الأونكتاد الخاصة بأقل البلدان نمواً وذلك على مستوى الموارد المخصصة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي هذا الخصوص، رحّب الوزراء ترحيباً حاراً بما أعرب عنه الأمين العام للأمم المتحدة وسائر وزراء ورؤساء الوفود في الأونكتاد التاسع من تأييد لصالح أقل البلدان نمواً.

١٢- ولاحظ الوزراء أن الجمعية العامة، في قرارها ١٢٣/٥٠ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ قد ذكرت بأنه سيجري في نهاية العقد استعراض وتقييم شاملان لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً وأن الجمعية العامة ستنتظر في دورتها الثانية والخمسين في عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني بأقل البلدان نمواً.

١٣- واسترعى الوزراء الاهتمام إلى الفرصة التي تتيحها القمة القادمة لمجموعة ال٧ التي ستعقد في ليون بفرنسا في حزيران/يونيه ١٩٩٦ وحثوا رؤساء الدول والحكومات الذين سيحضرون القمة على النظر في التدابير اللازمة لتحسين تدفقات المعونة وتوفير المزيد من تخفيف أعباء الديون لصالح أقل البلدان نمواً. وفي هذا الخصوص، طلب الوزراء من حكومة بنغلاديش، بوصفها منسقة لأقل البلدان نمواً، أن تسترعى اهتمام القمة إلى المسائل التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً وإلى ما يلزم من تدابير دعم دولي ملموس.

المرفق السادس

تقرير لجنة وثائق التفويض^(١)

١- في الجلسة العامة ٢٤١، المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وفقاً للمادة ١٤ من نظامه الداخلي، بتعيين لجنة لوثائق التفويض تتألف من الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، واندونيسيا، وترينيداد وتوباغو، وجنوب أفريقيا، والصين، وفنزويلا، ولكسمبرغ، ومالي، والولايات المتحدة الأمريكية.

٢- واجتمعت لجنة وثائق التفويض يوم ٨ أيار/مايو ١٩٩٦.

٣- وانتخب السيد تريفور سبنسر (ترينيداد وتوباغو) بالإجماع رئيساً للجنة.

٤- وأحاطت أمانة الأونكتاد اللجنة علماً بحالة وثائق تفويض الممثلين حتى ٨ أيار/مايو ١٩٩٦. فقد قدمت ١١٠ دول وثائق تفويض صادرة عن رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو عن وزير الخارجية. وأبلغ تعيين ممثلي ٢٢ دولة إلى الأمين العام للأونكتاد بواسطة رسالة أو مذكرة شفوية أو فاكس من البعثة الدائمة في جنيف أو نيويورك أو السفارة في بريتوريا. ولم يقدم ممثلو ٣ دول أي رسالة حتى الآن.

٥- واقترح الرئيس أن تقرر اللجنة قبول وثائق تفويض ممثلي الدول الأعضاء المشار إليهم في الفقرة ٤. وفيما يتعلق بوثائق التفويض التي لم تقدم بعد بالشكل الواجب، اقترح الرئيس أن تقبل اللجنة التأكيدات المقدمة من الممثلين المعنيين، على أساس أن وثائق تفويضهم، بما يتمشى مع المادة ١٣ من النظام الداخلي للمؤتمر، ستقدم بشكل عاجل إلى الأمين العام للأونكتاد. ولم يكن هناك اعتراض على هذا الاقتراح.

٦- وبعدئذ اقترح الرئيس مشروع القرار التالي لكي تعتمد اللجنة:

"إن لجنة وثائق التفويض،

"وقد درست وثائق تفويض الممثلين في الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

(أ) صدر في الأصل بوصفه TD/376.

"تقبل واثاق تفويض الممثلين في الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وتوصي المؤتمر بأن يوافق على تقرير لجنة واثاق التفويض".

٧- واعتمدت اللجنة مشروع القرار أعلاه بدون تصويت.

٨- وبعدئذ اقترح الرئيس أن توصي اللجنة المؤتمر باعتماد مشروع القرار التالي^(ب):

"وااثاق تفويض الممثلين في الدورة التاسعة للمؤتمر

"إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

"يوافق على تقرير لجنة واثاق التفويض".

٩- وأيدت اللجنة الاقتراح أعلاه بدون تصويت.

١٠- وفي ضوء ما تقدم، يقدم التقرير الحالي إلى المؤتمر.

(ب) للاطلاع على النص المعتمد، انظر الجزء الأول، الفرع جيم، القرار ١٧٣ (د - ٩).

المرفق السابع

العضوية والحضور*

كانت الدول التالية، الأعضاء في الأونكتاد، ممثلة في المؤتمر:

البحرين	الاتحاد الروسي
البرازيل	اثيوبيا
البرتغال	أذربيجان
بروني دار السلام	الأرجنتين
بلجيكا	الأردن
بلغاريا	أريتريا
بنغلاديش	اسبانيا
بنما	استراليا
بوتان	اسرائيل
بوتسوانا	أفغانستان
بورкина فاسو	اكوادور
بوروندي	المانيا
بولندا	الإمارات العربية المتحدة
بوليفيا	أندونيسيا
بيرو	أنغولا
بيلاروس	أوروغواي
تايلند	أوغندا
تركيا	أوكرانيا
ترينيداد وتوباغو	ايران (جمهورية - الاسلامية)

ايرلندا	توغو
آيسلندا	تونس
ايطاليا	جامايكا
بابوا غينيا الجديدة	الجزائر
باراغواي	جزر سليمان
باكستان	جزر مارشال
الجمهورية العربية الليبية	
جمهورية افريقيا الوسطى	غانا
الجمهورية التشيكية	غواتيمالا
جمهورية تنزانيا المتحدة	غيانا
الجمهورية الدومينيكية	غينيا
جمهورية كوريا	فانواتو
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	فرنسا
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	الفلبين
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	فنزويلا
جنوب أفريقيا	فنلندا
الدانمرك	فييت نام
الرأس الأخضر	قبرص
رواندا	قيرغيزستان
رومانيا	الكاميرون
زامبيا	الكرسي الرسولي
زمبابوي	كرواتيا
سري لانكا	كندا
السلفادور	كوبا
سلوفاكيا	كوت ديفوار
سنغافورة	كوستاريكا
السنغال	كولومبيا

الكونغو	سوازيلندا
الكويت	السودان
كينيا	السويد
لاتفيا	سويسرا
لبنان	شيلي
لكسمبرغ	الصين
ليبيريا	العراق
ليسوتو	عمان
مالطة	غابون
مالي	غامبيا
ماليزيا	غانا
نيبال	مدغشقر
النيجر	مصر
نيجيريا	المغرب
نيكاراغوا	المكسيك
نيوزيلندا	ملاوي
الهند	المملكة العربية السعودية
هندوراس	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
هنغاريا	منغوليا
هولندا	موريتانيا
الولايات المتحدة الأمريكية	موريشيوس
اليابان	موزامبيق
اليمن	ميانمار
اليونان	ناميبيا
	النرويج
	النمسا

وحضرت فلسطين المؤتمر بصفة مراقب.

وكانت هيئات الأمم المتحدة التالية ممثلة في المؤتمر:

ادارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية

وحدة التفتيش المشتركة

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر TD/INF.34.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

صندوق الأمم المتحدة للسكان

مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في المؤتمر:

منظمة العمل الدولية

منظمة الأغذية والزراعة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

صندوق النقد الدولي

البنك الدولي

الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة التجارة العالمية

وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في المؤتمر:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

اتحاد المغرب العربي

الاتحاد الكاريبي

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

أمانة الكومنولث

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الاتحاد الأوروبي

المنظمة الدولية للكاكاو

المجلس الدولي لزيت الزيتون

المنظمة الدولية للهجرة

المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية

المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

منظمة الوحدة الافريقية

وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في المؤتمر:

فئة عامة

العمل الإنمائي البيئي في العالم الثالث

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

المجلس الدولي للقانون البيئي

المجلس الدولي للمرأة

المعهد الدولي للتنمية المستدامة

المنظمة الدولية للتوحيد القياسي

الاتحاد اللوئري العالمي

الهيئة الدولية للخدمات العامة

شبكة العالم الثالث

الرابطة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الاتحاد العالمي للعمل

الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة

فئة خاصة

خدمات الاتصالات والمعلومات العالمية للخطوط الجوية

الهيئة الدولية للمستهلكين

الابتكارات والشبكات الانمائية

المرفق الثامن

ثبت الوثائق

ألف - وثائق السلسلة العامة

<u>عنوانها</u>	رقم الوثيقة
جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة للمؤتمر وشروحه ⁽¹⁾	TD/365
تنظيم أعمال المؤتمر	TD/365/Add.1
العولمة والتحرير: التنمية في مواجهة تيارين جارفين - تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى الدورة التاسعة للمؤتمر	TD/366/Rev.1
تعزيز النمو والتنمية المستدامة في اقتصاد عالمي آخذ في العولمة والتحرير: نص سابق للمؤتمر	TD/367
تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى المؤتمر: مذكرة من أمانة الأونكتاد	TD/368
الموقف الأساسي للاتحاد الأوروبي من الأونكتاد التاسع: مذكرة من أمانة الأونكتاد	TD/369
الاعلانات الوزارية الصادرة عن مجموعات افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي: مذكرة من أمانة الأونكتاد وثائق عمان الختامية (AS/MM/77(VIII/1/Rev.1) إعلان كاراتاكاس (LA/MM/77(VIII)/1) إعلان أديس أبابا المتعلق بالأونكتاد التاسع (AF/MM/77(VIII)/1)	TD/370
اجتماع كبار الموظفين السابق للمؤتمر: تقرير من رئيس الاجتماع	TD/371

الإعلان الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ ^(ب)	TD/372
إعلان الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً ^(ج)	TD/373
الصندوق الاستثماري المقترح لأقل البلدان نمواً: مذكرة تفسيرية	TD/374
تعزيز اشتراك البلدان النامية في التجارة العالمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف - ورقة أعدتها أمانة الأونكتاد وأمانة منظمة التجارة العالمية، بمساعدة مركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، كمساهمة في الأونكتاد التاسع	TD/375
وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر: تقرير لجنة وثائق التفويض ^(د)	TD/376
إعلان ميدراند و شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية (وثيقتان اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته التاسعة) ^(هـ)	TD/377
تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته التاسعة	TD/378
باء - وثائق السلسلة المحدودة التوزيع	
الكلمة التي ألقاها الدكتور بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، في الحفل الافتتاحي يوم ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦ ^(و)	TD/L.345
رسالة واردة من الملازم الطيار جييري جون راولنز، رئيس جمهورية غانا	TD/L.346
رسالة واردة من فخامة السيد ف. تشيرنوميردين، رئيس حكومة الاتحاد الروسي	TD/L.347

رسالة واردة من رئيس وزراء منغوليا	TD/L.348
وثيقة مقدمة من وحدة التفتيش المشتركة - مذكرة من أمانة الأونكتاد	TD/349 و Corr.1
وثيقة مقدمة من مجموعة دول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ - مذكرة من أمانة الأونكتاد	TD/L.350
كلمة فخامة السيد نيلسون مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، في الحفلة الافتتاحية التي جرت في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦ ^(د)	TD/L.351
الكلمة التي ألقاها السيد أليك إروين، وزير التجارة والصناعة في جنوب افريقيا ورئيس الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ^(د)	TD/L.352
الكلمة التي ألقاها السيد روبنز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد ^(ط)	TD/L.353
رسالة واردة من صاحب السعادة السيد لي بنغ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية	TD/L.354
مشروع تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته التاسعة	TD/L.355
تقرير الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالبلدان النامية الجزرية (نيويورك، ٢٢ - ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦) - مذكرة من أمانة الأونكتاد	TD/L.356
المسائل الشاملة لعدة قطاعات، مع الإشارة بوجه خاص إلى العناصر الحاسمة للإستدامة: التجارة والبيئة والتنمية المستدامة - مقرر اعتمده لجنة التنمية المستدامة في ٣ أيار/مايو ١٩٩٦ (مذكرة من أمانة الأونكتاد)	TD/L.357

- الإعراب عن الامتنان لحكومة جمهورية جنوب أفريقيا وشعبها:
مشروع قرار مقدم من رئيس اللجنة الجامعة^(ي) TD/L.358
- شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية: مشروع الوثيقة الختامية للدورة
التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية^(ك) TD/L.359
- إعلان ميدراوند: نص قدمه رئيس الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية^(ل) TD/L.360
- جيم - وثائق سلسلة الأونكتاد التاسع^(م)
- تقرير الحلقة الدراسية الدولية بشأن التعاون التقني للتجارة والتنمية
في وجه العولمة (أسكونا، سويسرا، ٢٣ - ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر
١٩٩٥) UNCTAD IX/Misc.1 و Corr.1
- Report of the Topical Seminar on Environment, Competitiveness and
Trade: A development Perspective (Helsinki, Finland, 18-19 January
1996) UNCTAD IX/Misc.2
(بالانكليزية فقط)
- a Report of the Conference on East Asian Development: Lessons for
the Global Environment (Kuala Lumpur, Malaysia, 29 February
1996) UNCTAD IX/Misc.3
(بالانكليزية فقط)
- Advance report of the International Round Table: Promotion of
Private Sector and the Role of Government (Bonn/Bad Godesberg,
Germany, 6-9 February 1996) UNCTAD IX/Misc.4
(بالانكليزية فقط)

- Report of the Meeting of Experts on Networking among Economic Actors: Technology Partnership for Capacity-building and Competitiveness (Helsinki, Finland, 10-12 April 1996)
- UNCTAD IX/Misc.5
(بالانكليزية فقط)
- تقرير عن المؤتمر: تدفقات رؤوس الأموال في التنمية الاقتصادية (أنانديل - اون - هدرسون، الولايات المتحدة الأمريكية، ٧-٩ آذار/مارس ١٩٩٦)
- UNCTAD IX/Misc.6
- مشروع استنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية المشتركة بين الوكالات حول العولمة والتحرير: آثار العلاقات الاقتصادية الدولية على الفقر (جنيف، سويسرا، ١٥-١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٦)
- UNCTAD IX/Misc.7
- دال - وثائق سلسلة ورقات غرف الاجتماعات^(ن)
- the Periodic review by the Conference of the lists of States contained in annex to General Assembly resolution 1995 (XIX): note by the UNCTAD secretariat
- TD(IX)/CRP.1
(بالانكليزية فقط)
- معلومات أساسية تتصل بالنص السابق للمؤتمر: اقتراح من أمانة الأونكتاد
- Add.1 و TD(IX)/CRP.2
- أولويات واهتمامات البلدان الافريقية في الأونكتاد التاسع: مقدم من السفير منير زهران (مصر) بالنيابة عن المجموعة الافريقية في الأونكتاد التاسع
- TD(IX)/CRP.3

هاء - وثائق السلسلة المتنوعة

جدول الأعمال المؤقت المشروح لاجتماع كبار الموظفين	TD(IX)/PCM/Misc.1
<u>واو - وثائق المعلومات الأساسية</u>	
تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٥	UNCTAD/TDR/15
تقرير الاستثمار العالمي، ١٩٩٥	UNCTAD/DTCI/26
أقل البلدان نمواً، تقرير ١٩٩٦، نظرة عامة	UNCTAD/LDC (1996)
الأشكال الناشئة للتعاون التكنولوجي: مسوغات الشراكة التكنولوجية	UNCTAD/DST/13
الوثائق الأساسية	UNCTAD/LEG/1

حواشي المرفق الثامن

- (أ) للاطلاع على جدول الأعمال، انظر المرفق الأول.
- (ب) استنسخ في المرفق الرابع.
- (ج) استنسخ في المرفق الخامس.
- (د) استنسخ في المرفق السادس.
- (هـ) استنسخ في الجزء الأول، الفرع ألف.
- (و) استنسخ في المرفق الثالث، الفرع ألف - ٢.
- (ز) استنسخ في المرفق الثالث، الفرع ألف - ١.
- (ح) استنسخ في المرفق الثالث، الفرع باء - ١.
- (ط) استنسخ في المرفق الثالث، الفرع باء - ٢.
- (ي) للاطلاع على القرار المعتمد، انظر الجزء الأول، الفرع جيم، القرار ١٧٢ (د - ٩).
- (ك) للاطلاع على النص المعتمد، انظر الجزء الأول، الفرع ألف.
- (ل) مثله.
- (م) توزيع مقيد.
- (ن) مثله.

- - - - -